الأمم المتحدة

A/68/327/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
3 October 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد المقترحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لعشر بعثات سياسية خاصة مصنفة في إطار المجموعة المواضيعية لمكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان المنبثقة من قرارات مجلس الأمن.

وتقدّر احتياجات البعثات السياسية الخاصة العشر المصنفة ضمن هذه المجموعة لعام ٢٠١٤، باستثناء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال التي ستقدم المقترحات الخاصة بها كإضافة مستقلة، بمبلغ ٦٠٠ ٨٩٩ ١٤٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

111113 311013 13-49805 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي ٣

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة ٤

ألف – مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ٣

باء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ٢٢

جيم – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ٤٩

دال – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ٧٢

هاء – دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ٨٦

واو – مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى ١٠١

زاي – مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ١١٠

حاء – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ١٣٤

طاء – مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ١٤٩

ياء – بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ١٥٨

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي

١ – تبلغ الموارد المقترحة للبعثات السياسية الخاصة المصنفة في إطار هذه المجموعة لعام ٢٠١٤ مبلغ ٦٠٠ ٨٩٩ ١٤٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويتيح الجدول ١ أدناه إجراء مقارنة بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ وبين الاحتياجات لعام ٢٠١٣ بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٦، والواردة في تقرير الأمين العام (A/67/346/Add.3).

الجدول ١

موجز الاحتياجات حسب البعثة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
	الاعتماد	النفقات التقديرية	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣	الفرق ٢٠١٣-٢٠١٤
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	١٨ ٣١١,٣	١٨ ٢٧٣,٣	٣٨,٠	٩ ٤٣٢,٥	-	٩ ٧٠٢,٢	(٢٦٩,٧)
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٠ ٧٦٣,٢	٤٥ ٢٨٨,٩	(٤ ٥٢٥,٧)	٢٠ ٨٧٧,٤	-	٢٠ ٢٣٢,٥	٦٤٤,٩
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو	٣٨ ٨٢٦,٦	٣٨ ٨٢٦,٦	-	٢٠ ٣٤١,٦	٤٢٨,٤	١٩ ٨٣٤,٩	٥٠٦,٧
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	٣٠ ١٤١,٧	٣١ ٤٥٣,٨	(١ ٣١٢,١)	٤ ٣٦٤,١	-	١٢ ٣٩٣,٢	(٨ ٠٢٩,١)
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	١٤ ٣١٢,٩	١٤ ١٧١,٤	١٤١,٥	٥ ٨٧٢,٦	٨٢,٠	٦ ٩٣٣,٢	(١ ٠٦٠,٦)
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٦ ٠٧٣,٠	٦ ٠٧١,٢	١,٨	٢ ٩٦٢,٤	-	٢ ٩٦٢,٤	-
مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	٣٣ ٠١٧,٦	٣٣ ٤٥٣,٥	(٤٣٥,٩)	١٤ ٩٥٥,٨	-	١٥ ٥٨٦,٧	(٦٣٠,٩)
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	١٨ ٣١١,٦	١٨ ٣١١,٥	٠,١	٨ ٧٥٠,٦	٣٩,٥	٩ ٠٤٢,٩	(٢٩٢,٣)
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا	١٢ ٢٣٤,٦	١١ ٢٦٦,٦	٩٦٨,٠	٦ ٠٦٠,٣	-	٦ ٢٣٥,٤	(١٧٥,١)
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	٨٦ ٦٧٦,٣	٨٦ ٦٧٦,٣	-	٤٧ ٢٨٢,٣	-	٤٦ ٦٤٣,٧	٦٣٨,٦
المجموع	**٢٩٨ ٦٦٨,٨**	**٣٠٣ ٧٩٣,١**	**(٥ ١٢٤,٣)**	**١٤٠ ٨٩٩,٦**	**٥٤٩,٩**	**١٤٩ ٥٦٧,١**	**(٨ ٦٦٧,٥)**

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة

ألف – مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا

(٩ ٤٣٢ ٥٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢ – أوصت البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا (S/2001/434) بإنشاء آلية لإجراء مشاورات منهجية ومنتظمة بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا من أجل تحديد وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية. وعقب تبادل الرسائل بين الأمين العام (S/2001/1128) ومجلس الأمن (S/2001/1129)، أنشئ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ومددت ولاية المكتب مؤخرا بموجب رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/661) موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن، وافق المجلس فيها على تمديد ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن أنشطة المكتب كل ستة أشهر. ونظرا لكون ولاية المكتب تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فمن المتوقع أن تُجدد لفترة ثلاث سنوات أخرى تمتد من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦.

٣ – وشهد عام ٢٠١٣ تزايد الجريمة المنظمة عبر الوطنية بما في ذلك القرصنة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب، فضلا عن الانتكاسات المتعلقة بالحوكمة المتجسدة في وقوع انقلابات عسكرية وعنف انتخابي. ومن المتوقع أن تُجرى انتخابات في عدد من بلدان غرب أفريقيا خلال عام ٢٠١٤، مثل ليبريا وموريتانيا والنيجر، حيث تدعو الحاجة إلى تكثيف جهود منع نشوب النزاعات من أجل احتواء التوترات السياسية التي قد تتحول إلى نزاعات عنيفة. وتحقيقا لهذا الغرض سيحتاج المكتب إلى تعزيز قدراته في مجالات التحليل والتوعية وتنظيم اللقاءات من أجل حشد الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول والأطراف دون الإقليمية سعيا لتوطيد المكاسب الديمقراطية ودرء الأخطار الناشئة التي تهدد السلام والاستقرار.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٤ – يواصل المكتب تشجيع تضافر الجهود بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة

للمرأة) التابعة للأمانة العامة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، وبعثات الأمم المتحدة الميدانية في المنطقة دون الإقليمية (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو). وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضا بالتنسيق مع مكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل بشأن كفالة استجابة الأمم المتحدة بصورة متكاملة للتحديات المتعلقة بالحوكمة والأمن والقدرة على التكيف في تلك المنطقة، وذلك بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأدت الاجتماعات التي عُقدت في عام ٢٠١٣، مع المديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين ورؤساء البعثات والوكالات التابعين للأمم المتحدة، إلى صياغة مبادرات مشتركة بشأن طائفة من المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات، منها تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والانتخابات، وحقوق الإنسان، وإصلاح القطاع الأمني.

٥ – كما سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تولي رئاسة اجتماعات لجنة السياسات الرفيعة المستوى المعنية بتنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا وتوفير دعم الأمانة لها، وهذه المبادرة هي عبارة عن برنامج مشترك مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام التابعتين للأمانة العامة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، يهدف إلى بناء القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في مجالات إنفاذ القوانين، وعلم الأدلة الجنائية، وإدارة الحدود، ومكافحة غسل الأموال، وتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك يقدم المكتب الدعم الإداري واللوجستي للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٣

٦ – واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في عام ٢٠١٣ العمل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كجزء من برنامجه لمنع نشوب النزاعات. وقدم الممثل الخاص للأمين العام مساعيه الحميدة لمالي، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية، كما قام ببعثات مشتركة مع الاتحاد الأفريقي للوساطة/التيسير إلى غينيا وغينيا – بيساو وموريتانيا. كما قام بعدد من البعثات إلى بوركينا فاسو وتوغو وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر. وسافر بانتظام إلى كل من أبوجا وأبيدجان بكوت ديفوار للتشاور مع قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك شارك الممثل الخاص في عدد من الاجتماعات

الرفيعة المستوى للجماعة الاقتصادية بشأن مالي وغينيا – بيساو. وفي سياق تعزيز قدرات المنطقة دون الإقليمية، تعاون المكتب مع أمانة اتحاد نهر مانو من أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي المشترك للتعاون بشأن السلام والأمن. وعلاوة على ذلك دأب الممثل الخاص على حضور الاجتماعات الوزارية لاتحاد نهر مانو ومؤتمرات قمة رؤساء الدول والحكومات التي عُقد آخرها في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٧ - وفيما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات، أسهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في زيادة الوعي بالتحديات المتزايدة التي تواجه استقرار المنطقة دون الإقليمية. وعقب اتخاذ قراري مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن القرصنة في خليج غينيا، وبناء على العمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا خلال عام ٢٠١٢ لتقديم الدعم لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة، دعم المكتبان تنظيم المؤتمر الوزاري لدول خليج غينيا في كوتونو ببنن في آذار/مارس ٢٠١٣، ومؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الذي تلاه في ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وشكل مؤتمر القمة نقطة انطلاق لوضع الصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي لمكافحة القرصنة والجريمة البحرية المنظمة في خليج غينيا.

٨ - كما قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الدعم لعملية إصلاح قطاع الأمن الوطني في غينيا. وقدم كبير مستشاري إصلاح القطاع الأمني والفريق التابع له، تحت إشراف الممثل الخاص، توجيهات استراتيجية للسلطات الغينية بشأن إصلاح المؤسسات الأمنية.

٩ - وفي إطار متابعة العمل الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن طريق بعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الموفدة إلى منطقة الساحل، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الدعم للعملية اللاحقة لوضع استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل تشمل الأركان الإدارية والأمنية والإنسانية والإنمائية. وقدم المكتب أيضا الدعم لوضع الصيغة النهائية لخطة تنفيذ استراتيجية منطقة الساحل بالتعاون مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الإقليمية التي توجد مقارها في داكار.

١٠ - وأدرج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا جهود منع نشوب النزاعات المتصلة بالانتخابات ضمن مهامه الأساسية للوساطة والمساعي الحميدة والإنذار المبكر، سعيا لمنع العنف المتصل بالانتخابات. وأوفد المكتب بعثات إنذار مبكر إلى توغو وغينيا وموريتانيا، التي تقرر إجراء انتخابات فيها في عام ٢٠١٣. ووفرت هذه البعثات تحليلات مناسبة

التوقيت يمكن أن يستخدمها الممثل الخاص في مساعيه الحميدة لاستباق المخاطر وتهدئة التوترات قبل أن تتحول إلى نزاعات.

١١ - وفي مجال الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة تعميم المنظور الجنساني ضمن مبادرات منع نشوب النزاعات، بذل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا جهود توعية أدت إلى قيام بلدين إضافيين هما بوركينا فاسو ونيجيريا باعتماد خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونظم المكتب بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورات تدريبية في مجال الوساطة لصالح النساء، أدت إلى مشاركتهن بنجاح في عمليات بناء السلام والعمليات الانتخابية في غينيا. وواصل المكتب طوال عام ٢٠١٣ تعاونه المثمر مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بخصوص مسائل حقوق الإنسان في غرب أفريقيا. وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضا التعاون مع اتحاد نهر مانو ومبادرة المجتمع المفتوح في غرب أفريقيا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على متابعة التوصيات المنبثقة من المؤتمر المعني بمسائل الإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان المعقود في باماكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والمؤتمر المعني بالانتخابات والاستقرار المعقود في برايا في أيار/مايو ٢٠١٢.

١٢ - وفي مجال الوساطة واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تقديم الدعم لإنشاء شعبة تيسير الوساطة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة. وعمل المكتب مع الشركاء المعنيين لوضع إطار للتنفيذ يحدد احتياجات الشعبة من حيث الموارد البشرية والمالية والتوقيت والقدرات. وعلاوة على ذلك عمل المكتب على تعزيز القدرات الإقليمية في مجال الوساطة من خلال تقديم الدعم لثلاث دورات تدريبية رفيعة المستوى في مجال أساليب الوساطة المتقدمة لصالح موظفي الجماعة الاقتصادية والمجتمع المدني ومستشاري الأمم المتحدة لشؤون السلام والتنمية. وأكد المكتب أيضا على تعزيز دور المرأة في عمليات الوساطة، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية تشاورية للقيادات النسائية خلال عملية الحوار في غينيا، تمشيا مع الاستراتيجية التي مدتها ثلاث سنوات المشتركة بين إدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم مشاركة المرأة في عمليات الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة. وقدم المكتب الدعم أيضا لأنشطة الوساطة التي تنفذها الأمم المتحدة، من خلال توفير الخبرة التقنية بالإضافة إلى نشر الأعضاء الاحتياطيين في فريق وحدة دعم الوساطة، من أجل وضع أطر للحوار الوطني في غينيا ومالي.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

١٣ - ستركز الأنشطة ذات الأولوية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عام ٢٠١٤ على ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وبناء السلام والاستقرار؛ وتعزيز دعم الأمم المتحدة لجهود المساعي الحميدة والوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي والحكومات الوطنية في المنطقة؛ وإنشاء خلية تحليل لدعم هذه الجهود. ويُتوقع أن تشكل خلية التحليل قدرة مكرسة داخل قسم الشؤون السياسية، تقدم تحليلات متعمقة من أجل توفير المعلومات لجهود المساعي الحميدة والوساطة التي يبذلها الممثل الخاص. وستقوم الخلية على وجه الخصوص برصد التطورات والاتجاهات الإقليمية السياسية والاجتماعية -الاقتصادية والأمنية والإنسانية، وإصدار تقارير تحليلية منتظمة وعالية الجودة تكون بمثابة أساس لاتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب وتبادل المعلومات مع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة؛

(ب) التفاعل مع المؤسسات والحكومات دون الإقليمية من أجل تعزيز قدراتها على التصدي للمخاطر العابرة للحدود والتي تؤثر بشكل شامل في السلام والأمن، وذلك بالسبل التالية:

'١' تقديم الدعم للجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل، من خلال متابعة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛

'٢' تقديم الدعم من خلال اتخاذ مبادرات التوعية وبذل الجهود على الصعيد الوطني وعلى صعيد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى اعتماد وتنفيذ إطار سياسي وخطة عمل للمنطقة دون الإقليمية بشأن إدارة وإصلاح قطاع الأمن في غرب أفريقيا؛

'٣' تعزيز المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، لا سيما من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا، دعما لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية وللتعاون الثلاثي الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي؛

'٤' التعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لدول خليج غينيا لمكافحة القرصنة التي اعتُمدت مؤخرا في سياق قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢)؛

'٥' منع القلاقل المتصلة بالانتخابات وتخفيف حدتها وإدارتها عن طريق تعزيز دعم الأمم المتحدة لتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا؛

(ج) تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في غرب أفريقيا عن طريق مبادرات التوعية والاستشارة بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والشبكات دون الإقليمية التابعة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني وبالتعاون مع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

١٤ - وسيتطلب تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في عام ٢٠١٤ تحولا ذا شقين في مجالات التركيز من خلال إنشاء خلية تحليل مكرسة لدعم جهود المساعي الحميدة والوساطة، وتعزيز التعاون على نطاق المنظومة من أجل إتاحة مجال عمل أوسع أمام كيانات الأمم المتحدة المتخصصة يمكنها من دعم المساعدة والتعاون في المجال التقني. ومن المتوخى أيضا القيام بزيارات قطرية أكثر انتظاما والتفاعل على نحو أكثر تواترا مع الأطراف الفاعلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لمواكبة الطلبات المتزايدة للتشاور والجهود المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك سيعزز المكتب قدراته في مجال التوعية والتواصل، حتى يتسنى القيام بصياغة وتنفيذ استراتيجية للاتصال ومواجهة توقعات الجمهور وتحسين صورة المكتب.

١٥ - وفيما يلي الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ٢

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: صون السلام والأمن في غرب أفريقيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة جهود المساعي الحميدة والوساطة، وتحسين الإنذار المبكر والتحليل على الصعيد الإقليمي	(أ) '١' زيادة عدد الاجتماعات بشأن المسائل السياسية والأمنية في غرب أفريقيا، وعدد البعثات الهادفة إلى تعزيز وسائل الإنذار المبكر والتحليل المشترك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والشركاء الإقليميين مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: إيفاد ثماني بعثات مشتركة للإنذار المبكر وعقد اجتماع استشاري إقليمي واحد مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو بشأن التحليل السياسي تقديرات عام ٢٠١٣: إيفاد ثماني بعثات مشتركة للإنذار المبكر وتقصي الحقائق إلى بلدان غرب أفريقيا، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وعقد اجتماع واحد على مستوى العمل مع الجماعة الاقتصادية للنظر في وضع برنامج عمل بشأن الإنذار المبكر والتحليل المشترك الهدف لعام ٢٠١٤: إيفاد ثماني بعثات مشتركة للإنذار المبكر وتقصي الحقائق إلى بلدان غرب أفريقيا بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو '٢' المحافظة على عدد بعثات المساعي الحميدة الموفدة إلى غرب أفريقيا وأنشطة الوساطة المنفذة فيها بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: إيفاد ٦ بعثات مشتركة
	تقديرات عام ٢٠١٣: إيفاد٦ بعثات مشتركة
	الهدف لعام ٢٠١٤: إيفاد ٦ بعثات مشتركة

النواتج

- عقد حلقة عمل لبناء قدرات الشركاء الإقليميين من أجل دعم البعثات الأولية لموظفي شعبة تيسير الوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية في منطقة غرب أفريقيا
- عقد اجتماعين للتخطيط الاستراتيجي مع اتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي بشأن مواءمة جهود الوساطة المشتركة، وعقد حلقة عمل مشتركة بشأن الدروس المستفادة من جهود الوساطة المشتركة
- إيفاد ٨ بعثات إنذار مبكر إلى بلدان غرب أفريقيا، تشمل على الأقل بعثتين مشتركتين مع الجماعة الاقتصادية
- إيفاد ٦ بعثات رفيعة المستوى للمساعي الحميدة إلى غرب أفريقيا مشتركة بين المكتب والجماعة الاقتصادية
- إنشاء آلية تشاور إقليمية دائمة بشأن مشاركة المرأة في جهود الوساطة في ثلاثة من بلدان المنطقة دون الإقليمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي على منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتوطيد الاستقرار في غرب أفريقيا	(ب) تفعيل عنصر الدبلوماسية الوقائية من إطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات عن طريق تقديم الدعم لشعبة تيسير الوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: وضع خطة عمل لإنشاء شعبة تيسير الوساطة من قِبل مديرية الشؤون السياسية التابعة للجماعة الاقتصادية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠١٣: إقرار خطة الجماعة الاقتصادية المتعلقة بالوساطة وبدء برنامج التدريب التجريبي الإقليمي في مجال الوساطة
	الهدف لعام ٢٠١٤: إعداد قائمة للخبراء في مجال الوساطة المعنيين بالمسائل ذات الصلة بغرب أفريقيا

النواتج

- عقد اجتماعين لمحللين سياسيين تابعين لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومكاتب المنسق الإقليمي للأمم المتحدة في غرب أفريقيا بشأن التهديدات المحدقة بالسلام والأمن والاستقرار الشاملة لعدة جوانب
- إسداء المشورة إلى الجماعة الاقتصادية عن طريق إجراء ٥ زيارات عمل بشأن تنفيذ إطار عملها لمنع نشوب النزاعات، مع التركيز على الأمن والإنذار المبكر والانتخابات
- إسداء المشورة إلى الصحفيين من غرب أفريقيا بشأن دور وسائط الإعلام في إرساء السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات عن طريق عقد حلقة عمل مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية (متابعة حلقة العمل التي عقدت في أبيدجان في حزيران/يونيه ٢٠١٢)
- عقد ٤ اجتماعات للتخطيط الاستراتيجي مع الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو وهيئات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين بشأن التدخل المشترك في مجالي السلام والأمن في غرب أفريقيا
- عقد اجتماع عمل مع اتحاد نهر مانو لتنفيذ الإطار المشترك بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو المتعلق بالتعاون في مجالي السلام والأمن في غرب أفريقيا
- إصدار توقعات شهرية على الصعيد الإقليمي للتحديات السياسية والأمنية التي تؤثر على الاستقرار في غرب أفريقيا
- تنفيذ حملة إعلامية لتشجيع مبادرات منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا، بما في ذلك إعداد نشرات وملصقات ولافتات وموقع شبكي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي للتصدي للتهديدات العابرة للحدود والتي تؤثر بشكل شامل على السلام والأمن والاستقرار، ولا سيما على الأزمات وأشكال العنف المرتبطة بالانتخابات، والتحديات ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع، والإرهاب	(ج) '١' إعداد الجماعة الاقتصادية لإطار سياسي وخطة عمل دون إقليميين بشأن إدارة شؤون قطاع الأمن وإصلاحه في غرب أفريقيا مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: استعراض مفوضية الجماعة الاقتصادية لمشروع الإطار وخطة العمل على الصعيد الداخلي تقديرات عام ٢٠١٣: وضع الصيغة النهائية لمشروع الإطار وخطة العمل الهدف لعام ٢٠١٤: اعتماد مشروع الإطار وخطة العمل على مستوى رؤساء الدول وبدء عملية التنفيذ '٢' زيادة عدد وحدات مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية التي يتم إنشاؤها وتشغيلها في غرب أفريقيا مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: إنشاء ٣ وحدات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون وغينيا - بيساو وليبريا تقديرات عام ٢٠١٣: تشغيل ٣ وحدات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية وإنشاء وحدتين جديدتين لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية الهدف لعام ٢٠١٤: تشغيل ٥ وحدات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية '٣' تنقيح خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: لا تنطبق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠١٣: تمديد خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية إلى ما بعد عام ٢٠١٢ بالتبرعات المعلنة على الصعيد الدولي لدعم خطة العمل ومبادرة ساحل غرب أفريقيا والمؤكدة في مؤتمر المانحين لعام ٢٠١٣
	الهدف لعام ٢٠١٤: تنقيح خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية واعتمادها، وتزويد هيكل التنسيق لمبادرة ساحل غرب أفريقيا بالموظفين من أجل تحسين الدعم المقدم للجماعة الاقتصادية وخطة عملها الإقليمية
	’٤‘ تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: بدء عملية وضع استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل
	تقديرات عام ٢٠١٣: وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل ولخطة تنفيذها
	الهدف لعام ٢٠١٤: تنفيذ كيانات الأمم المتحدة للاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية وحكومات دول غرب أفريقيا
	’٥‘ قيام الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو وشركاء إقليميين آخرين بتنفيذ إعلان برايا المتعلق بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: بدء عملية تنفيذ إعلان برايا، ولا سيما فيما يتعلق بسير عمل اللجان الانتخابية، ودور وسائط الإعلام وقطاع الأمن، ومسائل حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في سياق العمليات الانتخابية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠١٣: تنفيذ إعلان برايا من قِبل جميع بلدان غرب أفريقيا التي تجري انتخابات رئاسية و/أو تشريعية في عام ٢٠١٣
	الهدف لعام ٢٠١٤: تنفيذ إعلان برايا من قِبل جميع بلدان غرب أفريقيا التي تجري انتخابات رئاسية و/أو تشريعية في عام ٢٠١٤
	'٦' إعداد الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو لاستراتيجية أمنية دون إقليمية وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) و ٢٠٦٢ (٢٠١٢) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢)
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: تقديم التنسيق والدعم لإعداد استراتيجية أمنية دون إقليمية لمنطقة حوض نهر مانو
	تقديرات عام ٢٠١٣: إنجاز أنشطة مشتركة فيما بين اتحاد نهر مانو وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على أساس الاستراتيجية الأمنية دون الإقليمية قيد التنفيذ
	الهدف لعام ٢٠١٤: وضع الصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي والتنفيذي المشترك للاستراتيجية الأمنية دون الإقليمية
	'٧' تنفيذ الجماعة الاقتصادية لقرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن القرصنة في خليج غينيا
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: عقد مؤتمر قمة مشترك لدول خليج غينيا لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة
	تقديرات عام ٢٠١٣: عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول خليج غينيا وبدء عملية إعداد إطار استراتيجي بشأن مكافحة القرصنة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠١٤: تنفيذ الإطار الاستراتيجي بشأن مكافحة القرصنة ورصد تنفيذه بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية

النواتج

- عقد اجتماعين نظاميين للممثل الخاص في المنطقة دون الإقليمية بشأن التهديدات التي تؤثر بشكل شامل على السلام والاستقرار
- عقد اجتماعين تشاوريين رفيعيْ المستوى بين الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وقيادة مفوضية الجماعة الاقتصادية، واجتماعات تشاورية مع الأمين العام لاتحاد نهر مانو
- إيفاد بعثتين استشاريتين تقنيتين إلى الجماعة الاقتصادية وعقد حلقتيْ عمل دون إقليميتين لبناء القدرات تتعلقان بإدارة القطاع الأمني وإصلاحه
- إسداء المشورة إلى أمانة اتحاد نهر مانو لوضع سياسة تتعلق بإصلاح القطاع الأمني عن طريق عقد اجتماع دون إقليمي للخبراء وإيفاد بعثتين تقنيتين
- إسداء المشورة إلى فرادى الدول بشأن إصلاح القطاع الأمني الوطني عن طريق عقد اجتماعين دون إقليميين للخبراء الوطنيين وإيفاد ٤ بعثات تقنية
- إسداء المشورة عن طريق عقد اجتماعين دون إقليميين للخبراء مع الجماعة الاقتصادية بشأن تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية المتعلقة بالتصدي لمشكلة تفاقم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا
- عقد اجتماع رفيع المستوى للجنة السياسات في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا و ٤ اجتماعات للجنة الاستشارية للبرامج التابعة لمبادرة ساحل غرب أفريقيا
- تقديم التوجيه عن طريق ٥ تقييمات تقنية وبعثات للتقييم في سيراليون وغينيا وغينيا – بيساو وكوت ديفوار وليبريا بشأن تنفيذ آليات واستراتيجية مبادرة ساحل غرب أفريقيا
- عقد اجتماعين للمديرين الإقليميين وممثلي وكالات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا بشأن التهديدات العابرة للحدود التي تؤثر بشكل شامل في السلام والأمن في غرب أفريقيا
- عقد اجتماعين للخبراء بشأن تنفيذ إعلان برايا المتعلق بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا

- إسداء المشورة بشأن حالة العمليات الانتخابية المعلَّقة والمقبلة، عن طريق قيام شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية بإيفاد ٣ بعثات لتقييم الاحتياجات الانتخابية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي
- تقديم أحدث المعلومات إلى وسائط الإعلام المحلية والإقليمية والوطنية والدولية بشأن التقدم المحرز في مجال تعزيز القدرات، عن طريق إحاطات إعلامية فصلية
- عقد ٦ اجتماعات للخبراء لتنسيق وضع تصور لاستراتيجية إقليمية للأمن
- إجراء متابعة مع الجماعة الاقتصادية بشأن الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة القرصنة عن طريق عقد اجتماع دون إقليمي للخبراء وإيفاد بعثتين تقنيتين
- تقديم الدعم لأمانة اتحاد نهر مانو في مجال بناء القدرات بشأن تقدير تكاليف خطتها التشغيلية في مجالي السلام والأمن وبرمجة هذه الخطة عن طريق إيفاد ٤ بعثات تقنية
- إيفاد ٣ بعثات للتقييم للبلدان المقبلة على إجراء انتخابات في عام ٢٠١٤ لتحديد المخاطر التي يحتمل أن تهدد العمليات الانتخابية وتعزيز آليات منع نشوب النزاعات بهدف منع وقوع أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات و/أو التخفيف من وطأتها
- تقديم الدعم لتنظيم الاجتماع السنوي للجان الانتخابية في غرب أفريقيا بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية
- عقد ٣ اجتماعات مع الجماعة الاقتصادية ووكالات الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم والمساعدة على إنجاز خطة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة القرصنة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تحسين أساليب الحوكمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات إدارة النزاعات ومنع نشوبها في غرب أفريقيا	(د) '١' زيادة عدد النساء المدربات في مجال الوساطة اللواتي تشاركن في العمليات السياسية على صعيد المجتمع المحلي والصعيدين الوطني ودون الإقليمي مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٢ تقديرات عام ٢٠١٣: ٤ الهدف لعام ٢٠١٤: ٨

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة عدد الأعضاء في اتحاد نهر مانو من منظمات المجتمع المدني التي تشارك في الأنشطة المشتركة لاتحاد نهر مانو في مجال أمن الحدود وبناء الثقة
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا تنطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٢
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٤

النواتج

- نشر ورقة مسائل عن التحديات الرئيسية التي تواجه حقوق الإنسان في سياق إقرار السلام والأمن في غرب أفريقيا في شكل إلكتروني على صفحة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على الإنترنت وفي شكل مطبوع
- عقد مؤتمر دون إقليمي مشترك بين الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر مانو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة في غرب أفريقيا
- عقد جلستيْ مشاورات على الصعيد دون الإقليمي بشأن التحديات في مجال حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية التي تواجه غرب أفريقيا، تعقد إحداها على هامش الجلسات نصف السنوية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- عقد جلستيْ مشاورات على الصعيد دون الإقليمي مع الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) عن طريق تنفيذ خطة عمله السنوية
- تقديم الدعم الاستشاري إلى وحدة المجتمع المدني التابعة لأمانة اتحاد نهر مانو لتعزيز أفضل الممارسات في مجال الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، تمشيا مع استراتيجيتها الخاصة بمشاركة المواطنين في برامج اتحاد نهر مانو المشتركة المتعلقة بأمن الحدود وبناء الثقة
- تنظيم اليوم المفتوح لعام ٢٠١٤ بشأن المرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا عن طريق إجراء حوار عبر التداول بالفيديو فيما بين الممثل الخاص والقيادات النسائية في غرب أفريقيا

العوامل الخارجية

١٦ - يتوقع أن يتحقق الهدف شريطة ما يلي: (أ) ألا تنشأ نزاعات أو أزمات جديدة تؤثر في الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو في المنطقة دون الإقليمية وتستدعي تغييرا في الأولويات ومحور الاهتمام؛ (ب) أن يبدي رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي الإرادة السياسية اللازمة لطرح الرؤية والوسائل التي تكفل تشغيل آليات السلام والأمن وآلية الجماعة الاقتصادية للإنذار المبكر.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
	الاعتماد	النفقات التقديرية	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	المجموع لعام ٢٠١٣	الفرق ٢٠١٣-٢٠١٤
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٤٥٢,٤	٣٢٩,٤	١٢٣,٠	١٨٦,٤		٢٧٢,٨	(٨٦,٤)
تكاليف الموظفين المدنيين	٩ ٠٩٩,٠	٩ ٣٤٠,١	(٢٤١,١)	٥ ١٧٦,٦		٤ ٧٥٨,١	٤١٨,٥
التكاليف التشغيلية	٨ ٧٥٩,٩	٨ ٦٠٣,٨	١٥٦,١	٤ ٠٦٩,٥		٤ ٦٧١,٣	(٦٠١,٨)
المجموع	**١٨ ٣١١,٣**	**١٨ ٢٧٣,٣**	**٣٨,٠**	**٩ ٤٣٢,٥**		**٩ ٧٠٢,٢**	**(٢٦٩,٧)**

الجدول ٤

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون		
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	١	-	-	٢	٣	٨	٣	-	**١٧**	٦	-	**٢٣**	٤	١٦	-	**٤٣**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١	-	-	٢	٣	٨	٣	-	**١٧**	٦	-	**٢٣**	٥	١٦	-	**٤٤**
التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**

١٧ - يُعزى الرصيد الحر المتوقع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في المقام الأول إلى عدم استخدام الاعتماد المرصود لوظيفة ضابط الشرطة حيث استُعين بالخبرة المتوفرة لدى المستشارين العسكريين للمساعدة في إنجاز أنشطة إصلاح القطاع الأمني المرتبطة بالشرطة؛ والتأخر في استقدام موظف المشتريات (موظف فني وطني) وموظف التقيد بالمعايير التقنية (موظف فني وطني)؛ والتأخر في استقدام خبير استشاري في شؤون السلام والأمن والتنمية في شريط الساحل؛ وانخفاض استهلاك الوقود للنقل الجوي عما كان مدرجا في الميزانية، تقابله جزئيا زيادة في احتياجات تغطية التكاليف العامة للموظفين الدوليين بالإضافة إلى انخفاض معدل الشغور عما كان مدرجا في الميزانية لعام ٢٠١٣.

١٨ - وتقدر الاحتياجات لعام ٢٠١٤ بمبلغ ٥٠٠ ٤٣٢ ٩ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتشمل احتياجات اثنين من المستشارين العسكريين (٤٠٠ ١٨٦ دولار) والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٦٠٠ ١٧٦ ٥ دولار) لملاك الموظفين الذي يتألف من ٢٣ وظيفة دولية (١ وكيل أمين عام و ٢ مد-١ و ٣ ف-٥ و ٨ ف-٤ و ٣ ف-٣ و ٦ من فئة الخدمة الميدانية) و ٢١ من الموظفين الوطنيين (٥ موظفين فنيين وطنيين و ١٦ من الرتبة المحلية)، بما في ذلك موظف إعلام جديد (موظف فني وطني) وإلغاء وظيفة ضابط الشرطة التي اقتُرحت لعام ٢٠١٤، وغيرها من الاحتياجات التشغيلية التي تشمل خدمات الخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ١٨٤ دولار) والسفر في مهام رسمية (٦٠٠ ٤٠١ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ١٥٨ دولار) والنقل البري (٠٠٠ ٣٥ دولار) والنقل الجوي (٣٠٠ ٧٢٧ ٢ دولار) والاتصالات (١٠٠ ٣٥٩ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٩٢ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ١١١ دولار).

١٩ - ويتألف ملاك الموظفين لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، كما أشير إليه أعلاه، من ٤٤ وظيفة. وطُلب موظف الإعلام الجديد في قسم شؤون الإعلام لتعزيز قدرات المكتب في مجال الاتصالات والتوعية من أجل صياغة وتنفيذ استراتيجية للاتصالات، وتلبية توقعات الجمهور، وزيادة التعريف بالمكتب. وسيقوم هذا الموظف بمساعدة موظف الإعلام الحالي (ف-٤) في تنفيذ استراتيجية الاتصالات لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عن طريق تنظيم مناسبات إعلامية ومؤتمرات صحفية، والمساهمة في أعمال المكتب التي تتعلق بالاستعراض اليومي للصحف ورصد وسائط الإعلام، وتعهّد الموقع الشبكي للمكتب ومنابر وسائط التواصل الاجتماعي. كما سيساعد هذا الموظف موظفَ الإعلام الحالي في صياغة وتنفيذ استراتيجية إعلامية فيما يتعلق بتنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل، تمشيا مع الطلب الوارد في البيان الصادر مؤخرا عن رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2013/10).

وكان يُستعان في السنوات الأخيرة بخدمات الخبراء الاستشاريين في إنجاز بعض مهام هذه الوظيفة الجديدة المقترحة؛ وبما أنه لا يمكن الاستمرار على هذا النهج، اقتُرحت وظيفة الموظف الفني الوطني الجديدة.

٢٠ - ويمثل النقصان في الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٤ (٧٠٠ ٢٦٩ دولار)، مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣، في المقام الأول انخفاضا في بند التكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٦٠١ دولار) نتيجة للآثار المترتبة على التغير في ترتيب تقاسم تكاليف العمليات الجوية لطائرة ثابتة الجناحين فيما بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ودعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وذلك في إطار استراتيجية للتعاون الإقليمي وتقاسم الموارد. وستحتاج بعثة تحقيق الاستقرار لاستخدام الطائرة في القيام بعملياتها. ونتيجة لإنشاء هذه البعثة، فإن حاجة المكتب إلى السفر إلى مالي ستقل بعض الشيء، مما سيؤدي إلى انخفاض النصيب من تكاليف الطائرة الثابتة الجناحين. وكان تقاسم التكاليف سابقا يستند إلى نسبة ٢٥:٧٥ خلال عام ٢٠١٣ فيما بين المكتب ولجنة الكاميرون - نيجيريا المختلطة، على التوالي. وبالنسبة لعام ٢٠١٤، ستكون نسبة التقاسم ١٠:٢٥:٦٥ فيما بين المكتب وبعثة تحقيق الاستقرار واللجنة على التوالي، مع مراعاة النمط المتوقع لاستخدام الطائرة. وبالإضافة إلى ذلك، يعبر الانخفاض عن الإلغاء المقترح لوظيفة ضابط شرطة. وسيقابل الانخفاض جزئيا إنشاء وظيفة موظف الإعلام الجديدة (موظف فني وطني) المقترحة لعام ٢٠١٤، وزيادة الاحتياجات في بند التكاليف العامة للموظفين الدوليين استنادا إلى أنماط النفقات الفعلية بالاقتران مع تطبيق معدل شغور أقل من ٧ في المائة مقارنة بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٣.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢١ - في عام ٢٠١٤، يتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية من أجل كبير مستشارين مُعار من حكومة أيسلندا على أساس ترتيب للإعارة دون سداد التكاليف بما يعادل مبلغ ٤٠٠ ١٨٢ دولار من أجل تقديم الدعم للتخطيط والتنسيق وصياغة السياسات وتنفيذ البرامج بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وشركائه.

باء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

(٤٠٠ ٨٧٧ ٢٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٢ – تعاني جمهورية أفريقيا الوسطى من عدم الاستقرار السياسي المستمر والنزاعات المسلحة المتكررة منذ أن نالت استقلالها عام ١٩٦٠. وعلى مدى العقد الماضي، بذلت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية جهوداً مباشرة ومتواصلة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد عن طريق نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩.

٢٣ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وعملا بما ورد في البيان المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2009/5)، حَلَّ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى محل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وجرى تمديد ولايته حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بموجب البيان المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي أدلى به رئيس المجلس (S/PRST/2010/26)، وقام المجلس بتمديدها فترة إضافية لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بموجب قراره ٢٠١٣ (٢٠١١). ومدد المجلس بموجب قراره ٢٠٨٨ (٢٠١٣) ولاية المكتب مرة أخرى حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢٤ – وما برح مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يضطلع بولايته، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، في بيئة سياسية متقلبة. وقد أدى إلقاء القبض على شخصيات بارزة من المعارضة ومن الجماعات السياسية العسكرية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، واستمرار انعدام الثقة فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين، وغياب الحوار إلى تدهور المشهد السياسي الهش، مما منع المكتب من تحقيق أهدافه في الوقت المناسب، وأرغمه على التكيف مع السياق الجديد الحالي.

٢٥ – وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شن متمردو ائتلاف سيليكا المسلحون (وهو ائتلاف يضم فصائل من تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، واتحاد القوات الديمقراطية من أجل الوحدة، والتجمع الوطني للإنقاذ هجوما واسع النطاق على القوات الحكومية ووصلوا بسرعة إلى مواقع قرب بانغي. وأسفرت جهود الوساطة التي بذلها قادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي، عن توقيع اتفاقات لوقف إطلاق النار

في ليبرفيل في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. واتفق الطرفان على أن يظل الرئيس بوزيزي الذي كان رئيسا آنذاك في السلطة حتى انتهاء مدة ولايته في عام ٢٠١٦، وعلى تشكيل حكومة للوحدة الوطنية، يتولى فيها زعماء المعارضة وظائف رئيسية، بغية تنفيذ الإصلاحات وإجراء الانتخابات البرلمانية. وفي حين أن العمليات القتالية الكبرى توقفت خلال هذه الفترة، فقد ظل الوضع متقلبا وتجدد اندلاع القتال بين المتمردين والحكومة في منتصف آذار/مارس، عندما ادعى متمردو ائتلاف سيليكا بأن الحكومة لم تف بوعودها بموجب اتفاق ليبرفيل. وفي ٢٤ آذار/مارس، استولى المتمردون على بانغي، مما دفع الرئيس السابق بوزيزي إلى الفرار إلى الكاميرون. ونصب ميشيل دجوتوديا قائد ائتلاف سيليكا نفسه رئيسا وأعلن عن إلغاء الدستور إلى حين الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦. ونتيجة لانعدام الأمن والاستقرار السياسي الذي تسبب فيه استيلاء ائتلاف سيليكا على السلطة، قام المكتب في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣ بإجلاء موظفيه غير الأساسيين مؤقتا إلى الكاميرون، وذلك للمرة الثانية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأدان مجلس الأمن والأمين العام الانقلاب بشدة وأوقف مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مشاركة جمهورية أفريقيا الوسطى في أنشطة الاتحاد الأفريقي وفرض جزاءات فردية على سبعة من قادة ائتلاف سيليكا.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٦ - على الرغم من الأزمة السياسية التي شهدتها أوائل عام ٢٠١٣، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عمله بالتعاون مع الفريق القطري، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية. وبالاعتماد على علاقات العمل التي أقيمت أثناء وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل لعام ٢٠١١ بالتعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، استمر المكتب والفريق القطري في رعاية الرؤية المشتركة المتوخاة من وضع إطار الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، عززت البعثة علاقات العمل مع بعثات ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى، مثل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، التابع لمفوضية الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان، والذي يركز على المسائل الحدودية المشتركة والتحديات الأمنية الإقليمية، بما في ذلك تبادل المعلومات بشأن وجود جيش الرب للمقاومة.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٣، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تعاونه مع الشركاء الدوليين الآخرين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وخاصة بعثتها لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتم أيضا تعزيز علاقات العمل مع شركاء التمويل والجهات المانحة مثل الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٨ - وتمشيا مع مفهوم الهيكلة الإقليمية الذي يقتضي نقل بعض مهام الشؤون المالية والموارد البشرية إلى مركز الخدمات الإقليمي، نقلت البعثة نظم ماليتها ومرتباتها إلى عنتيبي، أوغندا.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٣

٢٩ - يتركز برنامج العمل المعتمد لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٣ حول ولايته الأصلية (انظر S/PRST/2009/5 و S/PRST/2010/26) وقراريْ مجلس الأمن ٢٠٣١ (٢٠١١) و ٢٠٨٨ (٢٠١٣). ويرتكز برنامج العمل المعتمد لعام ٢٠١٣ على تحقيق الإنجازات المتوقعة الستة التالية: (أ) تنفيذ التوصيات غير المنفذة المرتبطة بالحوار السياسي الشامل لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك دعم الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة والعمليات الانتخابية؛ (ب) نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون؛ (ج) إعادة بسط سلطة الدولة في المقاطعات؛ (د) تعزيز القدرة في مجال حقوق الإنسان على حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ (هـ) تعزيز حماية الأطفال في المناطق المتأثرة بالنزاع والتوعية بحقوق الطفل؛ (و) تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في عملية بناء السلام وتعزيز الحماية من العنف الجنسي والجنساني والتوعية بشأنهما.

٣٠ - وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن تنفيذ البرنامج خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ (من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو) تعرض لعرقلة شديدة بسبب عوامل خارجية في أعقاب الهجمات التي شنتها الجماعات المتمردة المنضوية تحت لواء ائتلاف سيليكا ابتداءً من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والتي انتهت بالاستيلاء على السلطة السياسية بالقوة (الانقلاب) في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣. ونتيجة للهجمات التي شنها متمردو ائتلاف سيليكا وللإطاحة بالحكومة الدستورية، تدهور الوضع السياسي والأمني في جميع أنحاء الإقليم الوطني

لجمهورية أفريقيا الوسطى بصورة مفاجئة. وأدى تأجج النزاع إلى قيود ومعوقات شديدة أمام وصول المساعدات الإنسانية، زادها تعقيدا أعمال نهب وتدمير مكاتب وممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، بما في ذلك تدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية الرئيسية في الأقاليم. وفي ظل هذه الظروف، توقفت جميع عمليات الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتم إجلاء معظم موظفي الأمم المتحدة إلى ياوندي. وبالتالي لم تتحقق الإنجازات المتوقعة السالفة الذكر إلا جزئيا أو بصورة متقطعة.

٣١ - وفيما يتعلق بالفترة المتبقية من عام ٢٠١٣، وترقبا لعودة العمليات إلى الوضع الطبيعي، سوف تبذل جهود من أجل تحقيق بعض الإنجازات المتوقعة الستة المعتمدة ومؤشرات الإنجاز المصاحبة لها.

٣٢ - وفي أعقاب الفظاعات المشار إليها أعلاه، قررت مفوضية حقوق الإنسان إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر، سيقدم المكتب أيضا دعمه إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للوفاء ببعض الالتزامات التي تم التعهد بها أمام مجلس حقوق الإنسان، وهي استئناف المناقشات بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتنظيم مشاورات وطنية، وإنشاء آليات للعدالة الانتقالية، وتقديم الدعم لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل مشاركتها في عملية الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تنظم حلقات دراسية لتعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية. وعلاوة على ذلك، ستركز الوحدة المعنية بالشؤون الجنسانية بتنفيذ البيان الذي تم التوقيع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الانتهاكات الجنسية أثناء النزاع المسلح بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشركاء منظومة الأمم المتحدة، وبشأن بناء قدرات أعضاء مجالس الوساطة التي أنشئت في الأقاليم. وستعمل الوحدة أيضا على متابعة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

٣٣ - على الرغم من التحديات الرهيبة التي أعقبت انقلاب ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، سيركز مكتب الأمم المتحدة المتكامل أهدافه البرنامجية في عام ٢٠١٤ على المجالات الأربعة ذات الأولوية المبينة أدناه.

٣٤ - **مجال الأولوية ١: الشؤون السياسية والانتخابية والمدنية** - (أ) تقديم الدعم، من خلال لجنة المتابعة، إلى المؤسسات الانتقالية لتعزيز جهودها الرامية إلى استعادة الشرعية

الدستورية بواسطة الحوار، وقدرتها على تعزيز سيادة القانون أثناء الفترة الانتقالية، التي ستفضي إلى الانتخابات المتوقع إجراؤها بعد فترة تتراوح من ١٨ إلى ٢٤ شهرا؛ (ب) تعزيز آليات تنفيذ اتفاقات ليبرفيل وبرازافيل ونجامينا؛ (ج) بذل المساعي الحميدة للأمين العام لدى الجهات الفاعلة ذات الصلة للحفاظ على التوازن السياسي الذي تقوم عليه الاتفاقات؛ (د) تقديم الدعم للجنة المتابعة مع أصحاب المصلحة الوطنيين، حسب الاقتضاء؛ (هـ) تقديم الدعم لإعادة بسط سلطة الدولة وتعزيز وجودها في جميع أنحاء البلد وتقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني من أجل تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات؛ (و) تعزيز التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري لتنظيم الانتخابات والمساهمة في حشد الدعم السياسي الدولي والموارد اللازمة لإعادة الإعمار الوطني والانتعاش الاقتصادي عن طريق فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٥ - **مجال الأولوية ٢: إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون** - في عام ٢٠١٤، سيقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بتعزيز الأنشطة التي سيضطلع بها في المجالات التالية: (أ) في مجال إصلاح القطاع الأمني، سيعمل المكتب مع الحكومة والشركاء لتقديم الدعم لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني؛ (ب) فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سيقدم المكتب التوجيه الاستراتيجي والخبرة الفنية لأطراف اتفاقات ليبرفيل (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى) لإعداد برنامج مستدام لنزع السلاح والتسريح والإدماج على أساس معايير متفق عليها، وبما يتفق مع المعايير الدولية؛ (ج) سيكفل المكتب وجود صلة حقيقية بين نزع السلاح والتسريح والإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛ (د) سيواصل المكتب المشاركة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية للتصدي لخطر وأثر جيش الرب للمقاومة، على النحو المبين في رسالة الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/481)، وتشجيع وضع الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية العابرة للحدود، وتنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة، الإقليمية منها والخاصة بالبعثة، والتي سبق إقرارها بشأن نزع سلاح مقاتلي جيش الرب للمقاومة وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن، وهي إجراءات وُضعت بالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ (هـ) سيبدأ المكتب بسرعة بتنفيذ برنامج يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بين السكان المدنيين، ويتصل بإصلاح قطاع الأمن؛ (و) سيعزز المكتب تعاونه مع فريق الأمم المتحدة القطري في مساعدة السلطات الوطنية على

بناء قدرات مؤسسات سيادة القانون وتعزيز نزاهتها، وعلى وجه التحديد، المؤسسات القانونية والقضائية ومؤسسات الشرطة والسجون.

٣٦ - **مجال الأولوية ٣: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وسيادة القانون** - ستركز أنشطة المكتب على رصد حقوق الإنسان لأغراض المساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال آليات العدالة الانتقالية، وتوفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية وفقا للتكليف الصادر عن مجلس حقوق الإنسان. وسيقوم المكتب في هذا الصدد، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الفريق القطري والمنظمات الدولية والوطنية والمحلية لحقوق الإنسان، بتعزيز قدراته على الرصد من خلال زيادة وجوده الميداني، من أجل التحقيق في الانتهاكات السابقة والحديثة على الصعيدين الوطني والإقليمي، والإبلاغ بنزاهة عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان. وسيضطلع المكتب أيضا بالإنذار المبكر وتقديم المساعدة إلى السلطات الانتقالية في (أ) وضع خطة وطنية لحقوق الإنسان من خلال وزارة حقوق الإنسان المنشأة حديثا وتنسيق العمل الإنساني؛ (ب) اعتماد تشريع ينص على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وعلى إلغاء عقوبة الإعدام؛ (ج) تقديم الدعم لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال التعاون التقني والخدمات الاستشارية للوفاء بالالتزام الذي تعهدت به أمام مجلس حقوق الإنسان، والذي سيجري استعراضه أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل والدورات اللاحقة لمجلس حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم المكتب المساعدة للجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة، بما في ذلك من خلال التحقيق مع من يشتبه في ارتكابهم انتهاكات حقوق الإنسان الماضية والحالية ومحاكمتهم، وإنشاء آلية للعدالة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكفل المكتب تعميم مراعاة حقوق الإنسان في العمليات السياسية، وفي عمليات إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع مراعاة سياسة الأمين العام المتعلقة ببذل العناية الواجبة وعمل وكالات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، سيقدم المكتب بالتعاون مع المكتب القطري الدعم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لبناء قدراتها على منع استمرار أعمال العنف الجنسي، وعلى مواجهة النشاط الإجرامي الماضي، وعلى العمل من أجل منع العنف الجنسي في المستقبل، وضمان حصول ضحايا العنف الجنسي والجنساني على قدر كاف من خدمات الرعاية الصحية والنفسية الاجتماعية. وفيما يتعلق بحماية الطفل، وفي ضوء إدراج جمهورية أفريقيا الوسطى في قائمة الأمين العام للدول التي تنتهك حقوق الأطفال، سيقدم المكتب المساعدة من أجل تعزيز توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي ترتكبها أطراف النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى والإبلاغ عنها، وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن في

قراريه ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وسيواصل المفاوضات مع مختلف الجهات الفاعلة المسلحة بشأن اعتماد وتنفيذ خطط عمل لتسريح الأطفال من الجماعات المسلحة وإنهاء تجنيدهم، وسيقدم المساعدة التقنية إلى الشركاء في المسائل التي تتصل بإطلاق سراح الأطفال، وسيواصل جهود الدعوة المشتركة للأمم المتحدة لتأمين تسريح الأطفال من القوات والجماعات المسلحة.

٣٧ - **مجال الأولوية ٤: الدعوة إلى إنشاء حيز إنساني** - سيعمل المكتب مع شركاء منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على إيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى الحصول على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة تامة إلى الأشخاص المحتاجين بشدة إلى المساعدة والحماية والحفاظ عليها.

٣٨ - وترد أدناه الأهداف، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء المتصلة بالبعثة.

الجدول ٥

الأهداف، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء

الهدف: دعم إنشاء مؤسسات انتقالية فعالة من شأنها أن تحمي المبادئ الديمقراطية، بما في ذلك احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تقديم الدعم الفعال لإنشاء المؤسسات الانتقالية من أجل الإعداد للانتخابات العامة	(أ) '١' إنشاء المؤسسات الانتقالية الرئيسية ودخولها طور التشغيل الكامل ووجود إطار قانوني لها (مكتب رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية؛ والمجلس الوطني الانتقالي؛ ومكتب المجلس الوطني الانتقالي؛ ومكتب رئيس وزراء المرحلة الانتقالية؛ والمحكمة الدستورية؛ والمجلس الأعلى للاتصالات) مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١٣: ٣ الهدف لعام ٢٠١٤: ٦

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة عدد الاجتماعات بين لجنة المتابعة والمؤسسات الانتقالية للمضي قدما بالمرحلة الانتقالية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١٠
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠
	’٣‘ عدد ورقات المعلومات الأساسية المتخصصة والتقنية المقدمة إلى لجنة المتابعة خلال الاجتماعات مع أصحاب المصلحة الوطنيين ودعماً لصياغة الميثاق الانتقالي والدستور
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١٠
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠

النواتج

- تنظيم حلقة دراسية عن دور المجلس الوطني الانتقالي وأعضائه خلال المرحلة الانتقالية
- تقديم الدعم التقني والخبرة الفنية إلى المجلس الوطني الانتقالي
- تنظيم معتكف بشأن دور حكومة الوحدة الوطنية خلال المرحلة الانتقالية
- تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى أمانة لجنة المتابعة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تقديم دعم فعال إلى لجنة المتابعة المنشأة للقيام بالوساطة وتيسير تنفيذ اتفاقات ليبرفيل ومختلف قرارات مؤتمرات القمة التي عقدها رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى	(أ) ’١‘ زيادة عدد عمليات الوساطة المضطلع بها على الصعيد الوطني
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١٠
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١٥
	’٢‘ زيادة عدد المشاورات السياسية الرفيعة المستوى التي يعقدها الممثل الخاص للأمين العام مع الجهات الفاعلة المحلية، وممثلي الوسيط، وممثلي البلدان المجاورة والسلك الدبلوماسي
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٤٩
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٦٠

النواتج

- قيام الممثل الخاص للأمين العام بإجراء مشاورات سياسية منتظمة رفيعة المستوى مع أصحاب المصلحة الوطنيين من خلال لجنة المتابعة
- قيام الممثل الخاص للأمين العام بمواصلة جهوده الرامية إلى تحسين العلاقات بين المؤسسات الانتقالية من خلال لجنة المتابعة
- المشاركة في اجتماعين بشأن التعاون فيما بين البعثات مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن قضايا السلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك ما يتعلق بجيش الرب للمقاومة
- عقد اجتماعات فصلية لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تنسيق جهود استعادة السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى
- تقديم الدعم للحوار السياسي الشامل بين رؤساء المؤسسات الانتقالية
- المساهمة في استئناف الحوار البناء بين رؤساء المؤسسات الانتقالية والأطراف الموقعة على اتفاقات السلام من أجل تعزيز جهود المصالحة التي تبذلها لجنة المتابعة وفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى

- تنظيم حملة إعلامية بشأن اتفاق السلام الموقع في ليبرفيل، وإعلان نجامينا ونداء برازافيل لتمكين السكان من متابعة قيام المؤسسات الانتقالية بتنفيذ تلك الاتفاقات والنصوص، بما في ذلك تقديم إحاطات صحفية شهرية إلى وسائط الإعلام المحلية، وبث برامج إذاعية مدتها ٣٠ دقيقة في الأسبوع (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية) وبث برامج تلفزيونية مدتها ٣٠ دقيقة في الشهر

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تقديم دعم فعال للاستعادة الفورية والمتزايدة للسلامة والأمن في جميع أنحاء الإقليم الوطني	(ج) ’١‘ زيادة عدد السلطات المحلية العاملة المدربة على تسيير الإدارة العامة والحوكمة مقاييس الأداء (عدد الأفراد المدربين) عام ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: ١ ٠٠٠ الهدف لعام ٢٠١٤: ٢ ٥٠٠ ’٢‘ زيادة عدد المقاتلين السابقين الذين تم نزع سلاحهم وأدمجوا في الحياة المدنية أو في القوات الرسمية للدفاع والأمن ومؤسسات الإدارة الأمنية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: ١ ٠٠٠ الهدف لعام ٢٠١٤: ٣ ٠٠٠ ’٣‘ عدد وحدات الشرطة في بانغي المدربة والمزودة بما يكفي من المعدات مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١٣: صفر الهدف لعام ٢٠١٤: ٣٠٠

النواتج

- الشروع في برنامج للحيلولة دون انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها وتخزينها
- تقديم الدعم من أجل إنشاء هيكل وطني جديد في مجال (إصلاح قطاع الأمن/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)، وتعزيز الخبرة الفنية الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باعتماد الدليل العملي للشروع في عمليات إصلاح قطاع الأمن/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تقديم الدعم إلى النظراء الوطنيين من أجل تقييم العملية الحالية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل التأكد من كونها متماشية مع المعايير الدولية الدنيا لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حتى يتسنى إدخال التعديلات اللازمة على استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تبعا لذلك
- تقديم المساعدة في وضع معايير وحصص من أجل إدماج المقاتلين السابقين في المؤسسات الأمنية
- تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنعاش المجتمعات المحلية من خلال تنظيم اجتماعات تنسيقية شهرية يرأسها نائب الممثل الخاص للأمين العام
- تقديم الدعم إلى عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال تنفيذ ٥٠ مشروعا لإعادة الإدماج بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية ذات الصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تنفيذ ١٥ مشروعا لتأهيل المجتمعات المحلية من أجل الإسهام في تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة
- عقد حلقتي عمل لمناقشة المسائل البرنامجية المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كالرصد وتقييم/إدارة المخاطر وجيش الرب للمقاومة
- إجراء تقييم لاحتياجات الشرطة الوطنية
- تقديم المساعدة إلى الشرطة كي تستأنف عملها وتزيد قدرتها على إرساء النظام العام والحفاظ عليه

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن واستعادة سيادة القانون	(د) '١' وضع استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن يعاد تحديدها بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق واستنادا إلى تصور قائم على توافق الآراء

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: وضع مشروع لاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن
	الهدف لعام ٢٠١٤: وضع استراتيجية وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن
	’٢‘ زيادة عدد أفراد قوات الدفاع والأمن المدربين على المهارات التقنية في مجالات الأمن والدفاع وسيادة القانون، والذين جرى توعيتهم في مجال إصلاح قطاع الأمن
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ١ ٥٠٠
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١ ٦٠٠
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١ ٧٠٠
	’٣‘ زيادة عدد موظفي الخدمة المدنية في مؤسسات الإدارة الأمنية وأعضاء المجلس الانتقالي الوطني الذين جرى توعيتهم في مجال إصلاح قطاع الأمن والرقابة الديمقراطية على القطاع الأمني
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: ٣٠
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٨٠
	’٤‘ عدد التوصيات الموضوعة للأحكام المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في الدستور الجديد والتشريعات ذات الصلة الموضوعة لإصلاح قطاع الأمن

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٢
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٥
	’٥‘ وضع عدد من الترتيبات بشأن أمن الحدود
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: عقد اجتماع (مشاورات)
	الهدف لعام ٢٠١٤: اعتماد ٥ (طرائق)
	’٦‘ عدد السجون المبنية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١
	’٧‘ زيادة عدد موظفي السجون الوطنيين الذين تم تدريبهم ونشرهم
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٢٥
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٤٦
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٧٥
	’٨‘ اعتماد قانون بشأن مبادئ إدارة السجون وإصداره ونشره
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: (اعتماد القانون)
	تقديرات عام ٢٠١٣: (إصدار القانون)
	الهدف لعام ٢٠١٤: (نشر القانون)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	'٩' اعتماد قانون العدالة والإجراءات العسكرية وإصداره ونشره
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٣: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٤: (اعتماد القانون وإصداره ونشره)
	'١٠' اعتماد قانون بشأن المساعدة القانونية، وإصداره ونشره
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٣: (اعتماد/إصدار القانون)
	الهدف لعام ٢٠١٤: (نشر القانون)

النواتج

- تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية لإجراء تقييم للمخاطر، وتحديد هيكل إدارة الأمن ووضع مبادئ وخطوات ملموسة من أجل إعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن
- توفير الخدمات الاستشارية لدعم السلطات الوطنية في وضع استراتيجية للأمن الوطني
- تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية من أجل تنسيق جهود إصلاح قطاع الأمن التي يبذلها الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف، بسبل من بينها وضع مصفوفة للتنسيق
- المشاركة في اجتماعات التنسيق الوطني الشهرية بشأن إصلاح قطاع الأمن
- إجراء تقييم للاحتياجات بشأن الإصلاح المؤسسي لقطاع الأمن مع إجراء تقييم مالي
- تقديم دورات تدريبية على المهارات التقنية لأفراد قوات الدفاع والأمن
- تقديم إحاطات لتوعية أفراد قوات الدفاع والأمن بشأن إصلاح قطاع الأمن
- تقديم دورات تدريبية لأفراد قوات الدفاع والأمن بشأن سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

- تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية من أجل التوصل إلى اتفاق مع البلدان المجاورة على الآليات المتعلقة بإدارة وأمن الحدود
- إسداء المشورة التقنية إلى وزارة العدل عن طريق عقد اجتماعات ربع سنوية بشأن تنسيق المعونة الدولية، والدعم الذي يقدمه المانحون إلى قطاع العدالة
- عقد اجتماعات أسبوعية مع مسؤولي وزارة العدل، وموظفي المحاكم، والزعماء التقليديين، ونقابات المحامين، ومنظمات المجتمع المدني لإسداء المشورة بشأن توفير العدل للسكان
- تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين إلى وزارة العدل بشأن صياغة الأنظمة المتعلقة بتنفيذ القانون الجنائي، ونشر هذه الأنظمة
- عقد اجتماعات شهرية مع المجتمع المدني والشركاء الدوليين العاملين في مجال سيادة القانون من أجل تنسيق تقديم الدعم والمساعدة إلى الحكومة
- إسداء المشورة التقنية إلى نقابة المحامين والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بشأن إنشاء وتشغيل مكتب للمساعدة القانونية كي يتسنى للسكان الوصول إلى العدالة
- تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين بشأن نشر التشريع الجديد المتعلق بالمعونة القانونية
- إصدار تقرير بشأن إمكانية الوصول إلى العدالة في جمهورية أفريقيا الوسطى
- تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين بشأن تدريب موظفي السجون وكتاب المحاكم
- تنظيم حلقة دراسية مع الجهات المانحة لمناقشة خطط تحسين السجون وتعبئة الموارد
- عقد مشاورات واجتماعات بغية إسداء المشورة إلى سلطات السجون الوطنية بشأن الإجراءات المالية والمتعلقة بالتخزين والميزانية، ومعاملة الفئات الضعيفة، والصحة والتغذية، والأمن الغذائي، وإدارة العقاقير، فضلا عن حفظ السجلات وإدارة المعلومات في السجون
- إجراء زيارات تفتيشية شهرية بالاشتراك مع سلطات السجون الوطنية لتقييم الظروف العامة في السجون الإقليمية العشرين (وفي ٣٠ مركزا من مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة) في جمهورية أفريقيا الوسطى
- القيام بحملة إعلامية تهدف لزيادة احترام القانون المتعلق بالقواعد والمعايير التي تحكم السجون ومراكز الاحتجاز في جمهورية أفريقيا الوسطى، تشمل بث برامج إذاعية مدتها ٦٠ دقيقة في الأسبوع في بانغي والمقاطعات (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) إعادة بسط سلطة الدولة في مقاطعات جمهورية أفريقيا الوسطى	(هـ) '١' عدد الوحدات الإدارية المحلية/الولايات التي أعيد إنشاؤها في المقاطعات، والمزودة بعدد كاف من الموظفين والعاملة بشكل ملائم مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: ٩ الهدف لعام ٢٠١٤: ٧ '٢' زيادة عدد مبادرات السلام في المجتمعات المحلية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٤ تقديرات عام ٢٠١٣: ٦ الهدف لعام ٢٠١٤: ٦ '٣' اعتماد قانون اللامركزية، وإصداره ونشره مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: (اعتماد القانون وإصداره) الهدف لعام ٢٠١٤: (نشر القانون)

النواتج

- توفير الخبراء الاستشاريين من أجل تدريب السلطات المحلية على الحوكمة والرقابة والإدارة العامة وعلاقات التعاون بين المدنيين والعسكريين
- تيسير عقد ٣ حلقات عمل مع حكام المقاطعات ونوابهم والسكان المحليين
- تنظيم اجتماعات وزيارات ميدانية وأنشطة للتوعية على الصعيدين المجتمعي والمحلي من أجل تقديم الدعم إلى الجماعات و/أو الرابطات في المجتمعات المحلية والمجتمع المدني بشأن مبادرات السلام المحلية، بهدف الترويج لثقافة حقوق الإنسان للجميع

- تنظيم حلقة عمل لفائدة أعضاء المجلس الانتقالي الوطني، والمسؤولين الحكوميين والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني بشأن اللامركزية ومنع نشوب النزاعات وإدارتها
- تقديم المساعدة لنشر قانون اللامركزية وتنفيذه، بما في ذلك في المقاطعات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى	(و) '١' زيادة عدد المقاطعات التي تقوم فيها منظمات حقوق الإنسان المحلية و/أو الوطنية برصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ١٣ تقديرات عام ٢٠١٣: ١ الهدف لعام ٢٠١٤: ١٦ '٢' ازدياد عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان التي حقق فيها القضاء أو استعرضها مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٦٠ تقديرات عام ٢٠١٣: ٤٨ الهدف لعام ٢٠١٤: ٦٠ '٣' ازدياد عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان التي حققت فيها اللجنة المشتركة للتحقيقات أو استعرضتها مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: ٥ الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠

النواتج

- رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها استنادا إلى القيام بزيارات ميدانية منتظمة إلى جميع أنحاء البلد
- الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك تنظيم ست حلقات عمل لوكالات إنفاذ القوانين وقوات الأمن والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المحلية بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحماية والرصد والإبلاغ
- رصد المحاكمات وعقد اجتماعات شهرية مع ممثلي القضاء وقوات الأمن للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب، والشروع في المتابعة مع السلطات الوطنية
- تقديم تقارير شهرية عن السجون إلى السلطات الوطنية والمحلية حسب الاقتضاء، مشفوعة بمشورة وتوصيات ملموسة من أجل إدخال التحسينات أو التغييرات اللازمة، والمتابعة، حسب الاقتضاء
- المشاركة في ٤ اجتماعات مع مركز حقوق الإنسان والديمقراطية التابع لمفوضية حقوق الإنسان، والأقسام المعنية بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن المسائل الإقليمية والعابرة للحدود
- تنظيم حملة إعلامية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وثقافة السلام، بما في ذلك تقديم إحاطات شهرية للصحافة، وبث برامج إذاعية مدتها ٣٠ دقيقة في الشهر (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)، وإنتاج واستنساخ وتوزيع ١ ٠٠٠ كراسة (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية) واستنساخ ٢٠٠ ملصق (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)، وتدريب الصحفيين

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ز) تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب	(ز) ’١‘ إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: (إرسال المشروع إلى البرلمان للموافقة عليه) تقديرات عام ٢٠١٣: (إجراء مناقشات داخل المجلس الانتقالي الوطني بشأن اعتماد المشروع) الهدف لعام ٢٠١٤: ١ (اعتماد المجلس الانتقالي الوطني للقانون وإنشاء اللجنة)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ قيام وزارة حقوق الإنسان وتنسيق العمل الإنساني بوضع خطة وطنية لحقوق الإنسان
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١
	’٣‘ إنشاء آلية للعدالة الانتقالية من خلال مشاورات وطنية وحلقة دراسية على الصعيد الوطني
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: (مشاورات وطنية وحلقة دراسية)
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١ (إقرار الآليات الرسمية للعدالة الانتقالية)

النواتج

- عقد ٦ حلقات عمل بشأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون لفائدة المنظمات غير الحكومية المحلية وأعضاء المجتمع المدني، والأحزاب السياسية وقوات الدفاع والأمن في بانغي وفي أربع مقاطعات
- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة من أجل إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، بما في ذلك السعي لتحقيق استقلالية اللجنة واستدامتها بشكل فعال
- تقديم الدعم، من خلال التعاون التقني والخدمات الاستشارية، من أجل وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تتولى تنفيذها ومتابعتها وزارة حقوق الإنسان وتنسيق العمل الإنساني
- تقديم الدعم والخبرة من أجل تنظيم حملات تتعلق بحقوق الإنسان، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين، بما في ذلك الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، وحملة ١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة واليوم الدولي لحقوق الإنسان الذي جرى فيه الاحتفال بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- إجراء جولتين من المشاورات بشأن العدالة الانتقالية مع الزعماء السياسيين على الصعيدين الوطني والمحلي، والمجتمع المدني، والجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان، بغية تعزيز المصالحة، ومعالجة الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان والتصدي لها، وإيجاد حلول للحماية، والسعي إلى توحيد الجهود من أجل تعزيز سيادة القانون، وتوفير سبل الوصول الفعالة إلى العدالة، والمساواة في حقوق الإنسان
- إسداء المشورة التقنية إلى وزارة العدل بشأن استقدام وتدريب أعضاء اللجنة التأديبية الإدارية المستقلة وبشأن إنشاء آليات للنظر في الشكاوى التي يسجلها السجناء بشأن معاملتهم في السجن
- تنظيم زيارتين للمقررين الخاصين، كجزء من الإجراءات الخاصة، وإعداد تقرير عن التعاون التقني والخدمات الاستشارية المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان خلال دورته الخامسة والعشرين في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ح) تعزيز حماية الأطفال في المناطق المتضررة من النزاع والتوعية بحقوق الأطفال	(ح) '١' زيادة عدد الجنود الأطفال الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وغيرهم من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ١ ٠٠٠ تقديرات عام ٢٠١٣: ١ ٥٠٠ الهدف لعام ٢٠١٤: ٢ ٠٠٠ '٢' عدد خطط العمل التي وقعتها الأطراف المدرجة كجهات تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٢ تقديرات عام ٢٠١٣: ٢ الهدف لعام ٢٠١٤: ٢

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ زيادة عدد التحقيقات التي تجريها فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١٥
	المستهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠
	’٤‘ ازدياد عدد مبادرات التوعية بحقوق الأطفال
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٥
	تقديرات عام ٢٠١٣: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١٥

النواتج

- تقديم الدعم إلى فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح
- عقد ٦ حلقات عمل بشأن آلية الرصد والإبلاغ لفائدة شركاء الأمم المتحدة، ومجلس الحماية الوطني، والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المناطق المتضررة من النزاع
- قيام أعضاء فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ بـ ١٢ بعثة مشتركة للرصد وتقصي الحقائق والتحقق
- صياغة ٦ مذكرات أفقية شاملة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى لتقديمها إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح
- تقديم المساعدة التقنية لوضع خطة عمل للأطراف التي تم تحديدها باعتبارها تستخدم الأطفال وتجندهم وترتكب الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال

- تنظيم حلقات دراسية عن حقوق الأطفال وحماية الطفل لفائدة السلطات الوطنية والمحلية، بما فيها قوات الدفاع والأمن، تتناول الانتهاكات الجسيمة التي جرى تعريفها في آلية الرصد والإبلاغ، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي
- مواصلة تقديم المساعدة التقنية للسلطات الوطنية بشأن حماية الطفل، وذلك من خلال المشاركة في اجتماعات المجلس الوطني المعني بحماية الطفل
- تنظيم ٣ حلقات دراسية عن حقوق الأطفال وحماية الطفل لفائدة المنظمات غير الحكومية الوطنية والمؤسسات التعليمية
- عقد حلقتين دراسيتين بشأن الرصد المشترك للمنتدى الوطني لتسجيل المواليد في مناطق التراع

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ط) تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في العملية الانتقالية في إطار قضايا المرأة والسلام والأمن	(ط) '١' اعتماد مشروع خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: (إعداد مشروع الخطة) الهدف لعام ٢٠١٤: (اعتماد الخطة ونشرها بالكامل) '٢' اعتماد القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين (وزارة الشؤون الاجتماعية) مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: صفر (رفض البرلمان القانون) تقديرات عام ٢٠١٣: (إعادة تقديم مشروع القانون واعتماده) الهدف لعام ٢٠١٤: ١ (نشر القانون)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ إنشاء خلايا للوساطة وتسوية النزاعات
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٤
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٢
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٤

النواتج

- عقد حلقات عمل واجتماعات وأنشطة للتوعية على صعيد المجتمعات المحلية من أجل تقديم الدعم لزعماء المجتمعات المحلية والجماعات النسائية والسلطات المحلية لتعزيز التماسك الاجتماعي من أجل توطيد السلام
- تقديم الدعم لإنشاء خلايا للوساطة وتسوية النزاعات وبناء قدرات أعضاء الخلايا
- عقد اجتماعات شهرية مع المجموعات النسائية للموارد والتشاور (اللجنة الاستشارية للقيادات النسائية والنساء في الجمعية الانتقالية) لمناقشة وتحديد أولويات القضايا التي تمس المرأة في البلد
- تقديم المساعدة من أجل استعراض مشروع القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين (تقديم الدعم التقني والمالي واعتماد القانون ونشره)
- تنظيم احتفال بالذكرى السنوية الثالثة عشرة لليوم العالمي المفتوح بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وذلك بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والجماعات النسائية/المؤسسات الجنسانية
- الاضطلاع ببعثات ميدانية من أجل إنشاء خلايا للوساطة وتسوية النزاعات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ي) تقديم الدعم الفعال لأنشطة الحماية في جمهورية أفريقيا الوسطى المتصلة بالعنف الجنسي في النزاع المسلح	(ي) ’١‘ زيادة عدد الشركاء الوطنيين (كقوات الأمن والوزارات الحكومية والمجتمع المدني والجماعات النسائية وجماعات الشباب) الذين تم تدريبهم بشأن قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ١٢٠
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١٨٥
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٨٥
	'٢' زيادة عدد مبادرات التوعية بشأن قراري مجلس الأمن ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن العنف الجنسي في التراع المسلح
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٧
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١٠ (حلقات عمل للتوعية)
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١٥
	'٣' زيادة عدد الحالات المبلغ عنها بشأن العنف الجنسي المرتبط بالتراعات
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ١ ٠٠٠
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١ ٥٠٠
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠٠٠

النواتج

- تنظيم دورات تدريبية للسلطات المحلية (الوزارات الحكومية) والوسطاء الوطنيين والمحليين، والمجتمع المدني (القيادات النسائية والزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية، ووسائط الإعلام وقوات الأمن) وفريق الأمم المتحدة القطري، بشأن ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ في إطار قرارات مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، من أجل التصدي على نحو فعال للعنف الجنسي المرتبط بالتراع
- تنظيم تدريب للمدربين لمجموعة مختارة من المتدربين من أجل تكرار الدورات التدريبية في مجال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ في المناطق المتضررة من التراع
- عقد حلقات عمل بشأن الرصد والإبلاغ لفائدة الشركاء المحليين والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالعنف الجنسي في التراع المسلح

العوامل الخارجية

٣٩ - من المتوقع أن يتحقق هذا الهدف، شريطة ما يلي: (أ) ألا تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى فضلا عن انعدام الأمن عبر الحدود وعدم الاستقرار في البلدان المجاورة إلى تعطيل عملية السلام، (ب) أن تظل الأطراف المشاركة في عملية السلام والمصالحة الوطنية، على النحو المحدد في اتفاق ليبرفيل، ملتزمة باتفاق السلام الشامل والترتيبات الانتقالية، (ج) أن تتوفر للحكومة الانتقالية الإرادة السياسية لتحديد الأولويات وتنفيذ خطة حقوق الإنسان، (د) أن تكون الجهات المانحة مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة والتمويل من أجل إعادة إدماج المحاربين السابقين، وإصلاح قطاع الأمن، ومن أجل برامج سيادة القانون وحقوق الإنسان.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٦

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
	الاعتماد	النفقات التقديرية	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	المجموع لعام ٢٠١٣	الفرق ٢٠١٢-٢٠١٣
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٤٣٩,٦	٣٤٩,١	٩٠,٥	٢٢٨,٧	–	٢٢٨,٧	–
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٦ ٠٣٢,٥	٢٩ ٠٤١,٨	(٣ ٠٠٩,٣)	١٢ ٧٣٨,١	–	١٢ ٢١٢,٢	٥٢٥,٩
التكاليف التشغيلية	١٤ ٢٩١,١	١٥ ٨٩٨,٠	(١ ٦٠٦,٩)	٧ ٩١٠,٦	–	٧ ٧٩١,٦	١١٩,٠
المجموع	**٤٠ ٧٦٣,٢**	**٤٥ ٢٨٨,٩**	**(٤ ٥٢٥,٧)**	**٢٠ ٨٧٧,٤**	**–**	**٢٠ ٢٣٢,٥**	**٦٤٤,٩**

الجدول ٧

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا								فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة			الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	–	١	١	١	٥	١٥	٨	٢	**٣٣**	٣٧	–	**٧٠**	٨	٧٢	٥	**١٥٥**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	–	١	١	١	٥	١٥	٨	٢	**٣٣**	٣٧	–	**٧٠**	٨	٧٢	٥	**١٥٥**
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**

٤٠ - يتوقع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حدوث تجاوز في النفقات قدره ٧٠٠ ٥٢٥ ٤ دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، لأن البعثة اضطرت إلى إجلاء موظفيها ونقل عملياتها إلى ياوندي مرتين خلال فترة الميزانية (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وفي آذار/مارس ٢٠١٣). وأسفرت الحوادث المتعلقة بالأمن عن تجاوز في الإنفاق في إطار تكاليف الموظفين المدنيين، بسبب دفع بدلات إجلاء للموظفين خلال عمليتي الإجلاء المذكورتين؛ وبدء صرف بدل الخطر الممنوح للموظفين الدوليين والوطنيين اعتباراً من ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، وتغيير مركز البعثة من مركز عمل يسمح باصطحاب الأسرة إلى مركز عمل لا يسمح باصطحاب الأسرة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، مما أدى إلى دفع الاستحقاقات المرتبطة ببدل مشقة العمل دون اصطحاب الأسرة، وجميعها أمور لم تُدرَج في الميزانية لعام ٢٠١٣. ويعزى التجاوز في النفقات تحت بند التكاليف التشغيلية في المقام الأول إلى تكبد نفقات غير متوقعة تحت بند العمليات الجوية لتغطية تكاليف إجلاء الموظفين ومعاليهم، واستبدال أصول البعثة الضرورية، وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي دمرت خلال أعمال العنف والأحداث المتصلة بها. وقوبل التجاوز في النفقات جزئياً عن طريق إعادة ترتيب أولويات تكاليف التشغيل الأخرى وقَصْر النفقات على الاحتياجات الضرورية، في محاولة لتخفيض التجاوز في النفقات الناشئ عن الأحداث المتصلة بالأمن.

٤١ - وتبلغ الاحتياجات التقديرية للمكتب لفترة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في حالة تمديد الولاية، مبلغ ٤٠٠ ٨٧٧ ٢٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف بدل الإقامة المقرر للبعثة والسفر وبدل الملبس والتعويض عن العجز والوفاة لاثنين من المستشارَين العسكريين واثنين من مستشارَي الشرطة (٧٠٠ ٢٢٨ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين لـ ١٥٥ وظيفة (١٠٠ ٧٣٨ ١٢ دولار)؛ وبدل الإقامة المقرر للبعثة وتكاليف السفر لاثنين من الأفراد المقدمين من الحكومات (مستشاران في شؤون السجون) (٦٠٠ ٩٤ دولار)؛ وتكاليف الخبراء الاستشاريين (٤٠٠ ١٦٩ دولار)؛ وسفر الموظفين (٦٠٠ ٦٢٣ دولار)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٤٢٣ ١ دولار)؛ والنقل البري (٤٠٠ ٤٧٣دولار)؛ والنقل الجوي (٦٠٠ ١٦٤ ٣ دولار)؛ والاتصالات (٧٠٠ ٠٩٥ ١ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٣٣٨ دولار)؛ والاحتياجات الطبية، بما فيها المساهمة في تكاليف مستوصف الأمم المتحدة وتكاليف الإجلاء الطبي (٠٠٠ ٦٧ دولار)؛ والخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٤٥٩ دولار).

٤٢ - وفي عام ٢٠١٤، يُقتَرَح إبقاء ملاك الموظفين في المكتب المتكامل كما هو دون تغيير.

٤٣ - وما زالت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى غير مستقرة في أعقاب التغيير غير الدستوري الذي جرى في الحكومة، وتشكيل السلطة الانتقالية، والاتفاق من حيث المبدأ على إنشاء قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للاتحاد الأفريقي في ذلك البلد. وقد يتغير الدور الذي يُنتَظَر أن يؤديه المكتب المتكامل في عام ٢٠١٤. وتمثل الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٤ زيادة متعلقة بالموظفين المدنيين، تعزى في المقام الأول إلى تخصيص اعتماد لتغطية الاستحقاقات في عام ٢٠١٤ التي لم تكن مدرجة في ميزانية عام ٢٠١٣ (بدل الخطر للموظفين الدوليين والوطنيين، وبدل مشقة العمل بدون اصطحاب الأسرة للموظفين الدوليين). وتتعلق الزيادة المقترحة في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية في المقام الأول بالنقل الجوي، نظراً لارتفاع تكلفة الخدمة بسبب توسيع نطاق تغطية الرحلات الجوية داخل منطقة البعثة، وزيادة تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين بسبب الزيادة في التكاليف المضمونة، والزيادة في مصروفات البنزين والزيوت ومواد التشحيم، مما يعكس التكلفة الفعلية للوقود. ويقابل هذه الزيادات جزئياً انخفاض في الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية اللازمة لشراء مرافق سابقة التجهيز وخدمات البناء.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٤٤ - خصص صندوق بناء السلام مبلغاً إجماليه ٢,٣٩ مليون دولار لدعم عملية إعادة إلحاق المقاتلين السابقين المسرحين وإعادة إدماجهم لمدة ١٨ شهراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ومن هذا الاعتماد، تقرر أن يستخدم المكتب المتكامل مبلغ ٥٠٠ ٧٨١ دولار لتقديم الدعم اللازم لبناء قدرات المجلس الوطني لتنسيق إعادة الإدماج على إدارة ورصد تنفيذ برامج إعادة الإلحاق وإعادة الإدماج. ومن مبلغ الـ ٥٠٠ ٧٨١ دولار المقرر أن يستخدمه المكتب المتكامل، صُرِف مبلغ ٤٠٠ ٦٨٥ دولار للبعثة. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة المبلغ المتبقي من الأموال المخصصة وقدره ١,٦ مليون دولار، من خلال مشاريع إعادة الإلحاق.

٤٥ - وفيما يتعلق بالفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، قدم الصندوق الاستئماني مبلغاً إجماليه ٠٠٠ ٤٦٤ دولار، تلقى المكتب المتكامل منه مبلغ ٠٠٠ ٤١٠ دولار لدعم إدارة الشؤون السياسية للقيام بما يلي: (أ) تقديم الدعم لعمل المجلس الوطني للوساطة والمجالس المحلية للوساطة، ولتعزيز الوساطة والمصالحة على الصعيد المحلي،

(ب) تقديم الدعم للحوار السياسي فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن إصلاح نظام الانتخابات.

٤٦ - كما تم السعي للحصول على تمويل من الجهات المانحة والشركاء لتعزيز نطاق تغطية المكتب المتكامل للمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وتعزيز تبادل المعلومات مع جميع أصحاب المصلحة العاملين بشأن هذه المسألة من خلال نشر خبيرين استشاريين إلى أوبو، وتوفير المساعدة في وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني القائمة على اتباع نهج يستند إلى ستة قطاعات فرعية، بهدف تيسير التوصل إلى توافق عام في الآراء على الصعيد الوطني بشأن الاستراتيجية حالما توضع في صيغتها النهائية.

جيم - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

(٦٠٠ ٣٤١ ٢٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٤٧ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بقرار مجلس الأمن رقم ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، وبدأ مزاولة مهامه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً، ومدد المجلس في قراره ١٩٤٩ (٢٠١٠) ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. واستناداً إلى تقريري الأمين العام عن غينيا - بيساو المؤرخين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/655) و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/26)، جدد المجلس في وقت لاحق ولاية البعثة ومددها في القرارين ٢٠٣٠ (٢٠١١) و ٢٠٩٢ (٢٠١٣) حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، على التوالي. وعقب إيفاد بعثة للتقييم التقني مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى غينيا - بيساو في الفترة من ١٨ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، عملاً بالقرار ٢٠٩٢ (٢٠١٣)، أوصى الأمين العام في تقريره المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ (S/2013/262) بإجراء تغيير في ولاية البعثة. ووافق المجلس في قراره ٢١٠٣ (٢٠١٣) على توصيات الأمين العام ومدد ولاية المكتب لفترة ١٢ شهراً اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤. ووفقاً للقرار، تشمل ولاية البعثة ما يلي:

(أ) تقديم الدعم لإجراء حوار سياسي شامل وعملية للمصالحة الوطنية لتسهيل العودة إلى النظام الدستوري؛

(ب) تقديم المساعدة على تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة؛

(ج) تقديم المساعدة على تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(د) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين لإنشاء أنظمة لإنفاذ القوانين والعدالة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة، وتكون قادرة على الحفاظ على الأمن العام ومكافحة الإفلات من العقاب وتكفل في الوقت ذاته احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(هـ) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين للسلطات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن الوطني واستراتيجيات سيادة القانون وإنشاء نظامين للقضاء المدني والعسكري متوافقين مع المعايير الدولية؛

(و) تقديم المساعدة للسلطات الوطنية على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(ز) القيام بأنشطة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها وإعداد تقارير عنها؛

(ح) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة بناء السلام، وذلك تمشياً مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛

(ط) العمل مع لجنة بناء السلام على دعم أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو؛

(ي) المساهمة في تعبئة المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، من أجل أمور منها تنفيذ إصلاح قطاع الأمن الوطني واستراتيجيات سيادة القانون، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين دعماً لإعادة إرساء النظام الدستوري وصونه وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.

التعاون مع الهيئات الأخرى

٤٨ - في عام ٢٠١٤، سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب دعم بناء السلام، ولجنة بناء

السلام، والشركاء الرئيسيين لغينيا – بيساو الثنائيين والمتعددي الأطراف (الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي)، وذلك لكفالة استمرار الالتزام وتقديم الدعم لجهود البلد من أجل بناء السلام وتوطيد الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، لغرض تعبئة الموارد.

٤٩ – وسيكون التعاون مع الأمم المتحدة والجهات الأخرى كما يلي:

(أ) التعاون، في ما يتعلق بولاية المكتب المتكامل، مع إدارات مقر الأمم المتحدة وفرق العمل المختصة المشتركة بين الوكالات؛

(ب) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في المجالات السياسية والإدارية واللوجستية، التي تشمل خدمات الطيران على أساس تقاسم التكاليف، والمسائل الجامعة مثل جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛

(ج) تبادل المعلومات، وتشمل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في ما يتعلق بمجالات الإصلاح الشامل للقطاع الأمني وتوطيد سيادة القانون مع عمليات حفظ السلام مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ولا سيما في سياق مبادرة سواحل غرب أفريقيا؛

(د) التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالسلوك والانضباط، وتبادل الموظفين حسب الاقتضاء،

(هـ) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من شركاء الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين بشأن التعامل مع قضايا الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا – بيساو؛

(و) التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين للنهوض بالأمن البشري والغذائي في غينيا – بيساو واستدامتهما؛

(ز) مواصلة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في استخدام الخدمات المشتركة، مثل المرافق الطبية وخدمات الأمن، وكفالة اتباع نهج شامل لإصلاح القطاع الأمني؛

(ح) تنظيم أنشطة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأفرقة القطرية في غرب أفريقيا.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٣

٥٠ - في عام ٢٠١٣، ظلت جهود المكتب المتكامل المبذولة لدعم خطة بناء السلام تتعثر بسبب عدم الاستقرار العسكري والسياسي، ولا سيما الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الذي أدى إلى تعليق جميع البرامج والمشاريع التي تنفذ بدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في البلد. وبعد الاستعراض الذي أجراه مكتب دعم بناء السلام لمركز صندوق بناء السلام في غينيا - بيساو في آذار/مارس ٢٠١٣، والذي وضع في اعتباره التقرير النهائي لبعثة التقييم المشتركة للاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وكذلك النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم التقني الموفدة في آذار/مارس ٢٠١٣، ما زال مكتب دعم بناء السلام يقدم الدعم لجهود بناء السلام في غينيا - بيساو. ويميل المكتب إلى دعم استخدام آلية مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام لتنفيذ المبادرات المخصصة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام لمواكبة المرحلة الانتقالية، مع التشديد على أن تعليق تمويل خطة أولويات بناء السلام الأوسع نطاقاً سيظل سارياً إلى أن تتفق جميع الأحزاب السياسية على خريطة طريق توافقية لاستعادة النظام الدستوري.

٥١ - وما زال مكتب الأمم المتحدة المتكامل يضطلع بدور في مجال الدعوة، وواصل الممثل الخاص للأمين العام بذل مساعيه الحميدة، ولا سيما من أجل إقامة حوار سياسي وطني شامل للجميع واتباع نهج دولي منسق إزاء الأزمة في غينيا - بيساو. وأسهمت هذه الجهود في اعتماد البرلمان لصيغة منقحة لميثاق نظام الحكم الانتقالي والاتفاق السياسي وخريطة طريق انتقالية في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، كما أسهمت في تنصيب حكومة انتقالية أوسع شمولاً في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٥٢ - وفي ما يتعلق بمجال سيادة القانون وإصلاح المؤسسات الأمنية، أسهم المكتب المتكامل في تحقيق الإنجازات التالية: (أ) تنفيذ القوانين الأساسية المتعلقة بتشغيل المؤسسات الرئيسية الأربع للأمن الداخلي وحفظ النظام وهي: شرطة النظام العام والشرطة القضائية والحرس الوطني ودائرة معلومات أمن الدولة، بما في ذلك إسداء المشورة ووضع السياسات، والتخطيط، والتدريب، وتقييم الأنشطة من خلال الاشتراك في نفس المكتب في بيساو وفي المكاتب الإقليمية في بيساو وبافاتا وساو دومينغوس ومانساو؛ (ب) بدء عمليات معهد الدفاع الوطني، الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات بين المدنيين والعسكريين والرقابة المدنية على القوات المسلحة، في إطار آلية التنسيق الوطنية المعنية بإصلاح القطاع الأمني؛ (ج) إسداء المشورة بشأن سياسات التسريح، والاستعراضات القانونية، والخيارات الاستراتيجية

للتسريح، وبشأن وضع الصيغة النهائية لتعداد القوات المسلحة؛ (د) الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعم آليات التنسيق المتعلقة بمسائل إصلاح أجهزة الشرطة والدفاع والقضاء؛ (هـ) تقييم نظام السجون في غينيا - بيساو على يد خبير من هيئة الأمم المتحدة الدائمة للعدل والإصلاحيات، الذي حدد المجالات ذات الأولوية التي يحتمل تقديم المساعدة فيها لإنشاء نظام فعال للسجون من أجل تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ (و) وضع مبادئ توجيهية موحدة ومواد تدريبية ومرجعية لفائدة مؤسسات حفظ النظام الرئيسية المذكورة أعلاه ووحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وتحسين التحقيقات ومتابعة القضايا؛ (ز) تنظيم المنتدى الوطني السنوي للعدالة الجنائية وسلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والندوات التي تركز أساساً على الإصلاحات الرئيسية في مجالات من بينها دور المحاكم العسكرية والشرطة القضائية العسكرية؛ (ح) في مجال الفحص ومنح الشهادات، تم من أصل العدد الإجمالي لمسؤولي إنفاذ القوانين المسجلين البالغ ٩٦٤ ٣ فردا (٤٥٦ ٣ من الذكور و ٥٠٨ من الإناث)، تحديد ٥٤٨ ٢ شخصاً كمؤهلين للاختيار، و ٧٤٤ شخصاً لإحالتهم للتقاعد، و ٣٥٧ لإعادة إدماجهم اجتماعياً، وتقرر نقل ٢٦٦ فردا.

٥٣ - ووفقاً لولاية المكتب المتمثلة في تقديم الدعم للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، قدم المكتب المتكامل الدعم لبرنامجَ الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ استراتيجية وطنية للقضاء على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي تنفيذ خطة للحد من العنف الأهلي. وأوصت بعثة التقييم التقني في تقريرها بعدم ضرورة إيراد إشارة خاصة إلى الحكم الذي يقضي بقيام المكتب المتكامل بتقديم الدعم في هذا المجال، إذ أن البرنامج الإنمائي أصبح يتولى هذا الدور، كما أن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي أن تُجرى من خلال اتباع نُهج تتصل بإنفاذ القوانين.

٥٤ - وفي ما يتعلق بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها، ودعم توطيد احترام سيادة القانون على مستوى المؤسسات، قدم المكتب المتكامل المساعدة للسلطات الوطنية على تنفيذ التوصيات الرئيسية التي وضعها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٠. ونتيجة لذلك، اعتُمد قانونان لتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتجار بالبشر، ونُقّح النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وصُدّق على كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وواصل المكتب المتكامل زيارة السجون ومراكز الاحتجاز من أجل التدخل في حالات انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها، مما أسفر عن الإفراج عن عدة سجناء محتجزين تعسفاً.

٥٥ - وفي ما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود بناء السلام، قام المكتب المتكامل بالترويج لاعتماد مشروع القانون المتعلق بالعنف العائلي. واستأنفت الجمعية الوطنية عملية المشاورات الإقليمية المتعلقة بمشروع القانون التي توقفت بعد الانقلاب الذي وقع في عام ٢٠١٢، وذلك لمناقشته خلال إحدى الدورات البرلمانية في عام ٢٠١٣. وأصدرت البعثة أيضاً دليلاً بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، وقدمت دورات تدريبية للنساء من الأحزاب السياسية ونقابات العمال، وللصحفيات، ولمنظمات المجتمع المدني النسائية. وتعكف البعثة، استناداً إلى بحوثها في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، على العمل مع المنظمات النسائية والنساء المنتميات للأحزاب السياسية لتحديد أفضل السبل لتعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي وفي عمليات صنع القرار، وكذلك في العملية الانتقالية والانتخابات المقبلة وعمليات الإصلاح في مرحلة ما بعد الانتخابات.

٥٦ - وتأثر التقدم المحرز في التنفيذ الكامل لولاية المكتب المتكامل بتكرار عدم الاستقرار في البلد نتيجة للانقسامات داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها؛ واستغلال التدخل العسكري في الشؤون السياسية والإجراءات القضائية؛ والتهديدات أو الانتهاكات الفعلية التي تتعرض لها حقوق الإنسان ؛ وانعدام الأمن البشري؛ وعزوف الشركاء الدوليين في أعقاب الانقلاب الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢. واضطر الفريق القُطري أيضا إلى التركيز على الأنشطة الإنسانية ذات الأولوية، وتقديم المساعدة في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي والحماية بدلا من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الطويلة الأجل. وعقب الانقلاب، قام صندوق بناء السلام بتعليق جميع أنشطته في دعم مباشر للحكومة، بما في ذلك مشروع تشييد وتجديد ١٢ مركزا نموذجياً للشرطة كان من المقرر إنجازها في عام ٢٠١٣. وأدى الانقلاب أيضا إلى تقويض الجهود الرامية إلى عقد المؤتمر الوطني بشأن توطيد السلام وتعزيز الحوار الوطني الذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢.

٥٧ - ومع افتراض أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية ستجرى قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فإن الأولويات الرئيسية والإنجازات المتوقعة للفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣ تتمثل فيما يلي: (أ) التنسيق الرفيع المستوى الجاري مع السلطات الفعلية والمعارضة بغية الاتفاق على برنامج إصلاحات في فترة ما بعد الانتخابات، يشمل قطاعات الدفاع والأمن والعدالة والإدارة العامة؛ (ب) استمرار الحوار مع جميع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والعسكريين من أجل تهيئة بيئة سياسية مواتية لتحقيق المصالحة السياسية والثقة والأمن والاستقرار من أجل التحضير لإجراء انتخابات سلمية تتسم بالمصداقية؛ (ج) تقديم الدعم للمجتمع المدني والجهات الحكومية والمؤسسات

الأمنية لكفالة التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية، وتعزيز هذه الحقوق وحمايتها؛ (د) زيادة الدعم المقدم إلى المنظمات النسائية والقيادات النسائية من أجل زيادة مشاركتها في الشؤون السياسية وعمليات اتخاذ القرار على الصعيد الوطني، وإشراك الشباب؛ (هـ) مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي لضمان التوصل إلى موقف موحد وتقديم دعم دولي قوي للعملية الانتخابية؛ (و) إعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو حول المطالب الرئيسية للعملية السياسية وعملية بناء السلام، بما في ذلك توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في البلد (سيجري إنشاء مكتبين إقليميين آخرين متعددي الأبعاد) وضمان توفير ما يكفي من الموظفين والمعدات والمواد والموارد اللازمة لدعم بناء دولة قادرة على العمل (ومن أجل تحقيق هذه الغاية، سيقدم المكتب المتكامل المساعدة على تعزيز أجهزة الشرطة ووكالات إنفاذ القوانين من أجل الحفاظ على النظام الدستوري والأمن العام واحترام سيادة القانون، وسوف يرصد حالة حقوق الإنسان والتطورات السياسية)؛ (ز) تقديم الدعم إلى الوكالات الوطنية لإنفاذ القوانين، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تعزيز مراقبة الحدود والتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما الاتجار غير المشروع بالمخدرات وصيد الأسماك واستغلال الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا؛ (ح) تقديم المساعدة إلى وزارة الداخلية على وضع قانونها الأساسي وفي توطيد مؤسسات الأمن الداخلي.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

٥٨ - قام مجلس الأمن، على النحو المبين أعلاه، بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤ في القرار ٢١٠٣ (٢٠١٣)، وأيد التوصيات الصادرة عن بعثة التقييم التقني. ومن المفترض أن تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أوائل عام ٢٠١٤، وأن تقوم السلطات المنتخبة حديثا بأداء اليمين الدستورية عقب ذلك مباشرة. وفي أعقاب الانتخابات، سيعمل المكتب المتكامل على التكيف مع ما ينشأ من تطورات سياسية وأمنية واقتصادية، ومع التحديات المتبقية في مواجهة بناء السلام في غينيا - بيساو، كتهيئة بيئة ما بعد الانتخابات وتنفيذ برنامج الإصلاح المقرر في مرحلة ما بعد الانتخابات، الذي يشمل ما يلي: (أ) تحديث القوات المسلحة، بما في ذلك تحسين ظروفها المعيشية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الآخرين، كالبرازيل وغيرها من الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، تمشيا مع القرار ٢١٠٣ (٢٠١٣) الذي كلف

فيه مجلس الأمن المكتب المتكامل بتقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية والدعم إلى السلطات الوطنية والجهات المعنية، بوسائل منها التنسيق مع بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن الوطني واستراتيجيات سيادة القانون؛ (ب) مكافحة الإفلات من العقاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ (ج) مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية؛ (د) تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى دعم أولويات البلد، وفقا للقرار ٢١٠٣ (٢٠١٣).

٥٩ - وسيعمل المكتب المتكامل على تعزيز مساعدته الاستراتيجية والتقنية المقدمة إلى الحكومة من أجل إيلاء الأولوية لما يلي: (أ) تنفيذ برنامج الإصلاح في فترة ما بعد الانتخابات في سياق إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المشترك لدعم وضع خطة حكومية استراتيجية، وتنسيق جهود الشركاء الدوليين، بوسائل منها تقديم التوجيهات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات للمؤسسات الحكومية الأساسية التي تقوم بدور حاسم في ضمان الاستقرار السياسي في البلد، أي مؤسسات الدفاع والأمن الداخلي والعدل والمؤسسات المالية والاقتصادية؛ (ب) إصلاح القوات المسلحة من خلال تقديم الدعم في مجال السياسات والدعم التقني للشركاء على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتسريح الأفراد المسلحين وإعادة إدماجهم؛ (ج) مواصلة الحوار مع الجهات الفاعلة الوطنية التي يتوقع منها أن توافق على اتفاق لتقاسم السلطة في فترة ما بعد الانتخابات على الصعيد الوطني وفيما بينها، ومع الجهات الوطنية البالغة الأهمية الأخرى لضمان عملية إدارة سلمية ومستقرة؛ (د) إجراء حوار مع الحكومة، ومؤسسات الدفاع والأمن والمجتمع المدني بشأن دور الشرطة والقوات المسلحة وتنظيمها وتشغيلها وتفاعلها مع نظام العدالة الذي يركز على المسائل الجنائية في سياق إصلاح القطاع الأمني وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة؛ (هـ) تعزيز الجهات الفاعلة الحكومية والمؤسسات الأمنية لضمان زيادة الاحترام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ (و) إنشاء آليات للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان بشكل فعال؛ (ز) تعزيز قدرات المجتمع المدني والمواطنين لتمكينهم من المطالبة بكافة حقوق الإنسان والتمتع بها، بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية؛ (ح) تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني، وتحسين الحماية القضائية للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف والتمييز من خلال مواصلة تقديم الدعم إلى المنظمات النسائية؛ (ط) إنشاء وتعزيز الآليات القضائية والإدارية وغيرها من الآليات من أجل إجراء التحقيقات والمحاكمات بفعالية ومصداقية ونزاهة للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب؛ (ي) عقد اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة لحشد الموارد من أجل تنفيذ برنامج

الحكومة في فترة ما بعد الانتخابات، بما في ذلك في مجالات الدفاع والأمن والعدالة والإدارة العامة والإصلاح السياسي.

٦٠ - وبمجرد استعادة النظام الدستوري، سيقدم المكتب المتكامل المساعدة الاستراتيجية والتقنية إلى الحكومة من أجل عقد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء في التنمية لتعبئة الموارد من أجل بذل جهود بناء السلام وإعادة الإعمار في غينيا - بيساو. ومن المتوقع أن تسهم تلك الجهود في الإصلاحات الفعالة في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، وفي تعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء البلد، من أجل تحسين التوازن بين الجنسين في الإدارة العامة وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، وفي معالجة قضايا الشباب، وفي الحد من الفقر. وسعياً لبلوغ هذه الغاية، سيعمل المكتب المتكامل عن كثب مع مكتب دعم بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية حقوق الإنسان ومكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة ومع الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة.

٦١ - ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) في ما يتعلق بالمنظور الجنساني، سيكفل المكتب المتكامل مبدأ المساواة بين الجنسين في الأنشطة المتصلة ببناء السلام ويشجع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط والبرامج الوطنية التي تضعها غينيا - بيساو. وستعمل البعثة أيضاً على كفالة تنفيذ خطة العمل المؤلفة من سبع نقاط الخاصة بمشاركة المرأة في الأنشطة المتصلة ببناء السلام على الصعيد القطري. وإضافة إلى ذلك، سيعزز المكتب المتكامل تعبئة الشركاء الخارجيين وتنسيق المساعدة الدولية لدعم الإصلاحات التي يجريها البلد في فترة ما بعد الانتخابات. وأخيراً، ستواصل البعثة عملها من أجل تعزيز تكامل مختلف الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وفعاليتها على أرض الواقع دعما للأولويات الوطنية وكذلك تعزيزاً للقدرات المؤسسية الوطنية.

٦٢ - وعلى النحو المذكور أعلاه، قام مجلس الأمن في القرار ٢١٠٣ (٢٠١٣)، بتنقيح ولاية المكتب المتكامل بناء على توصيات الأمين العام (S/2013/262)، لتمكين المكتب من أن يركز جهوده بصورة رئيسية على توفير التوجيه والمشورة على نحو استراتيجي، وتقديم الدعم التقني، للجهات المعنية الوطنية والدولية بشأن المسائل المتصلة بالشؤون السياسية والمدنية، وسيادة القانون والأمن، وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والإعلام، وأن يترك في الوقت

نفسه تنفيذ البرامج وإدارتها لفريق الأمم المتحدة القطري. ويؤيد المجلس أيضا تأييدا تاما توصيات الأمين العام بتعديل هيكل المكتب المتكامل لكفالة توفر قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولاية المنوطة به. وأوصى الأمين العام على وجه الخصوص، بما يلي: (أ) إنشاء ركيزة سياسية، يرأسها نائب ثان للممثل الخاص برتبة مد-٢، لمعالجة أولويات السلام والأمن؛ (ب) تعزيز الوجود الإقليمي للمكتب من مكتبين إلى أربعة مكاتب ميدانية؛ (ج) إنشاء ثماني وظائف وطنية من الفئة الفنية للإسهام في بناء القدرات الوطنية وتعزيز العناصر الفنية للبعثة والمكاتب الميدانية، (د) تعيين أربعة مستشارين للممثل الخاص للأمين العام في المجالات الحيوية للدفاع والأمن الداخلي وإنفاذ القوانين وسيادة القانون والمؤسسات العامة الحكومية من خلال استخدام أسلوب الأفراد المقدمين من الحكومات. كما طلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل وجود القدرات ذات الصلة داخل المكتب المتكامل للتصدي للاتجار بالمخدرات من خلال توفير عنصر معني بمكافحة المخدرات، بما في ذلك الخبرات المناسبة.

٦٣ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء للمكتب المتكامل.

الجدول ٨

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تهيئة بيئة سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية مستقرة في غينيا - بيساو

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز أجهزة الدفاع والشرطة وإنفاذ القوانين في غينيا - بيساو	(أ) '١' توحيد دوائر الشرطة والأمن الداخلي القائمة بهدف تخفيض عدد مؤسسات الشرطة والأمن وفقا للإطار القانوني المعتمد
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٩ مؤسسات شرطة وأمن داخلي
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٤ مؤسسات شرطة وأمن داخلي
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٤ مؤسسات شرطة وأمن داخلي
	'٢' ازدياد عدد مخافر الشرطة النموذجية في غينيا - بيساو

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ١
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١٣
	’٣‘ ازدياد عدد الثكنات العسكرية التي جرى إصلاحها لتحسين الظروف المعيشية للأفراد العسكريين
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٢
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٦
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٨
	’٤‘ ازدياد عدد مسؤولي الأمن الداخلي المسرحين خلال مرحلة التسجيل لعملية فحص السجلات الشخصية وإصدار الشهادات من أصل رقم مستهدف مجموعه ٥٠٠ ٢ مسؤول
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٣: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٤٠٤ ١
	’٥‘ ازدياد عدد أفراد مؤسسات الشرطة والأمن الداخلي الذين فحصت سجلاتهم الشخصية من أصل رقم مستهدف مجموعه ١٠٠ ٤ فرد
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٠٢٤ ٣
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٥٩٠ ٣
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١٠٠ ٤

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٦‘ عدد وثائق السياسة العامة الاستراتيجية الرئيسية من أجل تحديث أجهزة الشرطة ووكالات إنفاذ القوانين
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٢
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٢

النواتج

- تقديم المساعدة اليومية إلى السلطات الوطنية، وخاصة داخل وزارات الدفاع والداخلية والعدل، في تنسيق المساهمات الدولية لتنفيذ خطط إصلاح القطاع الأمني المملوكة وطنياً، بما في ذلك مذكرة التفاهم المتعلقة بتنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن الوطني بين غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال الاشتراك في موقع واحد والمشاركة في هياكل التنسيق القائمة
- تقديم المساعدة يوميا إلى السلطات الوطنية من أجل تطوير وتحديث ومزامنة الأدوات الاستراتيجية والتشريعية والمتعلقة بالسياسات من خلال هياكل التنسيق الوطنية القائمة
- تقديم المشورة والمساعدة يومياً إلى الشركاء الدوليين الذين يقدمون المساعدة لتنفيذ مذكرة التفاهم بين غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بتنفيذ الوثيقة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني
- تقديم المشورة والتوجيه والمساعدة يوميا إلى السلطات الوطنية في ما يخص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لإصلاح القطاع الأمني وخطة العمل من خلال بناء القدرات والبرامج القيادية وبرامج خفارة المجتمعات المحلية وتنظيم دورات للعدالة الجنائية وحلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية موجهة إلى هياكل تنسيق إصلاح القطاع الأمني والبرلمانيين والمؤسسات القضائية والشُرطية والأمنية والقوات المسلحة والمجتمع المدني، واللجنة البرلمانية المعنية بالدفاع والأمن، لأهداف من بينها تأهيل أكاديمية التدريب العسكري في كومير، والرقابة على إصلاح القطاع الأمني، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة
- تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية في كفالة أداء آليات التنسيق القائمة، ولا سيما الأمانة التقنية للجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني، ولجنة المتابعة من أجل تسريح الجنود المؤهلين وتقاعدهم من خلال صندوق المعاشات التقاعدية الخاص، وفي رصد صناديق آليات الدفع وآلية إعادة الإدماج من

خلال عقد اجتماعات شهرية، وإجراء مقابلات مع مؤسسات الدولة والمستفيدين وتقديم تقارير شهرية وإسداء المشورة

- إسداء المشورة وتوفير الإرشاد والتوجيه على نحو استراتيجي وتقديم الدعم اللوجستي والإداري عن طريق تواجد ١٢ خبيراً من خبراء إصلاح القطاع الأمني في مختلف المكاتب التي تعمل مع مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في بيساو وفي سائر أنحاء البلد، بما في ذلك الهياكل في إطار وزارت الداخلية والعدل والدفاع والأمانة الدائمة للجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني، ومكاتب رؤساء أجهزة الشرطة وآليات التنسيق الشرطية، بما في ذلك وحدة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والمكتب المركزي الوطني التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومركز التدريب القائم على الحاسوب، و ٤ مخافر إقليمية للشرطة، وأكاديمية الشرطة، ومعهد الدفاع الوطني، ومركز التدريب العسكري

- تقديم الدعم إلى لجان المرأة في المؤسسات الأمنية والدفاعية لكفالة مراعاة شواغلها على جميع المستويات، بدءا من مستوى السياسات حتى مستوى العمليات، وذلك عن طريق تنظيم دورات تدريبية فصلية وإسداء المشورة يوميا من أجل إنشاء الآليات اللازمة لتشجيع المساواة بين الجنسين

- تقديم الدعم لتسجيل أفراد الشرطة والأفراد العسكريين في غينيا - بيساو وفحصهم ومنحهم الشهادات في إطار وزارتي الداخلية والدفاع، تمشيا مع القرار الوزاري المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الصادر عن رئيس اللجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني من خلال اشتراك ضابط تابع لشرطة الأمم المتحدة ومستشار عسكري وخبير في إصلاح القطاع الأمني وخبير في التسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل مع الأمانة الدائمة للجنة التوجيهية في موقع واحد مع وزارة الداخلية، ومن خلال آليات الرصد والتقييم والإبلاغ الشهري

- إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية من أجل وضع طرائق لتحسين قدرات الشرطة وسائر وكالات إنفاذ القوانين على مكافحة الجرائم الخطيرة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك تحسين أداء آلية التنسيق الشرطية ووحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والبدء في خطة تنفيذية وطنية منقحة لمكافحة المخدرات والجرائم الخطيرة، وذلك من خلال المشاركة في الأفرقة العاملة المشتركة، وعقد اجتماعات أسبوعية ومشاركة ٣ ضباط تابعين لشرطة الأمم المتحدة يومياً في موقع واحد مع وزارتي العدل والداخلية

- إسداء المشورة والتوجيه على نحو استراتيجي إلى وكالات الأمن الداخلي الوطنية لوضع وتنفيذ مجموعة مواد تدريبية شاملة يتم إنتاجها وتقديمها في شكل وحدات إلى ٦٥٠ فردا في شرطة النظام العام في ١٢ مخفرا نموذجيا للشرطة، بما في ذلك وحدات عن خفارة المجتمعات المحلية، وأساليب إدارة الجريمة والتحقيقات المتخصصة في مجالات الجريمة المنظمة، مع التركيز على الاتجار بالمخدرات، والمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان

- تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية بإسداء المشورة وتوفير التوجيه، من خلال عقد اجتماعات شهرية لوضع آليات لتعزيز إجراء محاكمة عادلة في ظل النظام القضائي للمتهمين والضحايا على السواء، بما في ذلك تعزيز وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والقانونية في النظام القضائي وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتعزيز مشاركة المواطنين في العملية القضائية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز سيادة القانون وتدعيم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في غينيا - بيساو	(ب) '١' ازدياد عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، التي يقوم القضاء بالتحقيق أو النظر فيها مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٦٠ تقديرات عام ٢٠١٣: ٧٠ الهدف لعام ٢٠١٤: ٩٠ '٢' ازدياد عدد القوانين الجديدة أو المعدلة التي تعتمد لتحسين فعالية وكفاءة نظام العدالة الجنائية ولتعزيز احترام سيادة القانون مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٣ تقديرات عام ٢٠١٣: ٣ الهدف لعام ٢٠١٤: ٤ '٣' ازدياد عدد الجرائم التي يجري التحقيق فيها أو متابعتها، بما في ذلك الجرائم الجنسية أو الجنسانية التي أبلغت إلى الشرطة ووكالات إنفاذ القوانين مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٦ تقديرات عام ٢٠١٣: ٢٢ الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٥

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٤‘ ازدياد عدد القوانين والسياسات الرئيسية المتصلة بحماية حقوق الإنسان التي تنقح وتعتمد لإزالة أوجه التباين بين المعايير الدولية والقوانين الوطنية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٢
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٣
	’٥‘ ازدياد عدد معاهدات حقوق الإنسان التي صدق عليها برلمان غينيا – بيساو
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٢
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٤

النواتج

- إسداء المشورة وتقديم التوجيه شهرياً إلى وزارات العدل والداخلية والخارجية ومكتب النائب العام واللجنة البرلمانية المعنية بالقضايا الدستورية وحقوق الإنسان، بشأن السياسات والاستراتيجيات والأولويات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك بشأن حالة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك الدعوة إلى التصديق على ما تبقى من صكوك حقوق الإنسان الأساسية، والامتثال لالتزامات الإبلاغ عن تنفيذها، وتقديم الدعم التقني لإدماجها أو تبنيها في التشريعات الوطنية، وإجراء استعراض تشريعي، واعتماد قوانين جديدة لملء الثغرات الهامة
- إجراء مشاورات شهرية مع محكمة العدل العليا والمحكمة العسكرية العليا ومكتب النائب العام واللجنة البرلمانية المعنية بالمسائل الدستورية وحقوق الإنسان ونقابة المحامين وكلية الحقوق من أجل الإعداد لعقد ثلاث دورات تدريبية مشتركة بشأن استقلالية القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين وحيادهم، وبشأن دور البرلمان والمؤسسات الأكاديمية والمهن القانونية في حماية حقوق الإنسان،

وبشأن التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ومحاكمة مرتكبيها، وتيسير عقد هذه الدورات

- إجراء مشاورات أسبوعية مع وزارة العدل ومكتب النائب العام لصياغة قانون جديد بشأن حماية الضحايا واعتماد قانون لحماية الشهود وصكوك رئيسية أخرى لتعزيز المساءلة والنهوض بمكافحة الإفلات من العقاب، وتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان الذي عقد في بيساو، في تموز/ يوليه ٢٠١٣

- إجراء مشاورات أسبوعية مع منظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز القدرات المؤسسية على رصد حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها قبل الفترة التي تعقب الانتخابات وأثناءها وبعدها، وذلك من خلال عقد ٣ دورات للتدريب على إنشاء شبكة للمدافعين عن حقوق الإنسان على نطاق البلد بأكمله وعلى أدائها الفعال، وتعيين منسقين معنيين بحقوق الإنسان في مناطق البلد الثماني ممن تتوفر لديهم المعرفة بمنهجيات رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وبطريقة تطبيقها

- إجراء مشاورات شهرية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وفي وضع سياسة وخطة عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان، وفقاً لما أوصى به الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٠

- بث برامج إذاعية عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية مرتين في الأسبوع، من أجل توعية السكان ومن أجل ترويج ونشر المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والقوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

- إجراء مشاورات أسبوعية مع وزارة الدفاع والأفراد العسكريين بشأن نشر دليل لتدريب المدربين على حقوق الإنسان للقوات المسلحة، والتحضير لدورتين تدريبيتين للمدربين بالاستناد إلى الدليل من أجل تعميم مراعاة نهج قائم على حقوق الإنسان في صلب عملية إصلاح القطاع الأمني وفي نظام التدريب العسكري

- إجراء مشاورات شهرية مع السلطات والمؤسسات المختصة وتزويدها بالتوصيات الناتجة عن المراقبة الروتينية للمحاكمات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان الرئيسية، والقيام بزيارات رصد نصف شهرية إلى السجون ومراكز الاحتجاز في بيساو والمناطق، والاضطلاع بـ ٣ بعثات للرصد إلى المناطق التي لا يوجد فيها أي حضور للأمم المتحدة، ورصد تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق في المياه والصحة والتعليم، وذلك بسبل منها تقديم تقريرين علنيين عن حالة حقوق الإنسان في غينيا – بيساو

- الاحتفال بيوم حقوق الإنسان عبر سلسلة من المناسبات الأكاديمية والثقافية للتوعية بالتحديات الراهنة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس واستغلال الأطفال وإساءة معاملتهم والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية
- إجراء مشاورات شهرية مع وزارتي العدل والداخلية لمناقشة التوصيات المقدمة بشأن نظام السجون والمتعلقة بالمعايير الدنيا لمعاملة السجناء، ولتيسير عقد دورتين تدريبيتين لأفراد الشرطة وحراس السجون على حقوق الإنسان وسيادة القانون

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز الحوار السياسي الشامل المصالحة الوطنية في غينيا – بيساو	(ج) '١' ازدياد عدد المنتديات المجتمعية الإقليمية لمعالجة القضايا الوطنية والمحلية الرئيسية مقاييس الأداء ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: ٣ الهدف لعام ٢٠١٤: ٤ '٢' أداء منبر للحوار الوطني الذي يهدف إلى تيسير التوصل إلى توافق عام في الرأي فيما بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن عمليات الإصلاح الرئيسية لمهامه مقاييس الأداء ٢٠١٢: ١ تقديرات عام ٢٠١٣: صفر الهدف لعام ٢٠١٤: ١ '٣' ازدياد النسبة المئوية للمرأة في منبر الحوار الوطني مقاييس الأداء ٢٠١٢: صفر في المائة تقديرات عام ٢٠١٣: صفر في المائة الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠ في المائة

النواتج

- إسداء المشورة إلى الأطراف الوطنية المؤثرة بشأن إقامة منبر وطني للحوار ومنتديات للمجتمعات الإقليمية من خلال عقد اجتماعات شهرية
- عقد حلقة عمل للصحفيين الوطنيين لتعزيز مهاراتهم في مجال منع نشوب النزاعات والتغطية الإعلامية المراعية لظروف النزاع من أجل المساهمة في توطيد السلام
- تقديم دعم تقني إلى المنظمات والقيادات النسائية للارتقاء بمستوى إعداد الوفود النسائية في منبر الحوار الوطني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز المؤسسات الديمقراطية وأجهزة الدولة المعنية بالحفاظ على النظام الدستوري والحكم الرشيد	(د) '١' ازدياد عدد المنتديات العامة التي يشارك فيها برلمانيون لتعزيز اتصال الدائرة الانتخابية بالبرلمانيين مقاييس الأداء ٢٠١٢: لا تنطبق تقديرات عام ٢٠١٣: لا تنطبق الهدف لعام ٢٠١٤: ٤ منتديات '٢' ازدياد عدد القوانين المعتمدة والمراعية للمنظور الجنساني مقاييس الأداء ٢٠١٢: ١ تقديرات عام ٢٠١٣: ٢ الهدف لعام ٢٠١٤: ٣ '٣' ازدياد عدد المشاورات الإقليمية بشأن عملية استعراض الدستور في الأقاليم التي تنطوي على مشاركة السكان مقاييس الأداء ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: ٢ الهدف لعام ٢٠١٤: ٤

النواتج

- عقد حلقة عمل تدريبية للبرلمانيين الجدد
- عقد حلقتي عمل تدريبيتين وحلقتين دراسيتين للتجمع الوطني للمرأة من أجل تعزيز مهارات البرلمانيات
- عقد خمس حلقات عمل بشأن القضايا الدستورية للمجتمع المدني ووسائط الإعلام والنساء والشباب في ٥ مناطق
- عقد ٤ اجتماعات مع البرلمانيين بشأن الإصلاحات السياسية التي تتعلق بممارسة مهامهم في الرصد والرقابة
- المشاركة في رئاسة ٤ اجتماعات للجنة التوجيهية الوطنية التابعة للجنة بناء السلام من أجل تيسير تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو، بما في ذلك المشاريع المدعومة عن طريق صندوق بناء السلام، بالتشاور مع مكتب دعم بناء السلام/لجنة بناء السلام
- عقد ٤ لقاءات إقليمية مفتوحة مع أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك البرلمانيون لمناقشة قضايا الإدارة المحلية
- عقد ٤ حلقات عمل لمنظمات الشباب بشأن مشاركة الشباب في عملية صنع القرار المحلي
- بث ٤ نقاشات بشأن المواطنة والجوانب الرئيسية للإصلاحات وقضايا وطنية أخرى على الإذاعة
- عقد حلقة عمل لمنظمات المجتمع المدني النسائية والقيادات النسائية المعنية بالقضايا الجنسانية والدستورية من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القضايا الدستورية وعمليات الإصلاح المؤسسي
- تنظيم ٥ حلقات عمل تدريبية لأعضاء فرع غينيا – بيساو للشبكة الإقليمية المعنية بالمرأة والسلام والأمن بشأن مهارات القيادة وتحويل النزاعات
- عقد ٤ حلقات عمل تدريبية لعضوات الأحزاب السياسية وعضوات المنابر السياسية النسائية من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي عمليات صنع القرار والدعوة إلى ضرورة اتخاذ تدابير إيجابية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي عمليات صنع القرار
- عقد ٤ حلقات عمل لمنظمات المجتمع المدني في المناطق من أجل تعزيز التوعية بالمواطنة

العوامل الخارجية

٦٤ - من المتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو أهدافه شريطة ما يلي: (أ) أن تظل القوات المسلحة خاضعة للسلطات المدنية وأن تلتزم جميع الأحزاب باحترام سيادة القانون؛ (ب) أن يظل أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي ملتزمين ببناء السلام وأن يقبلوا بنتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في أوائل عام ٢٠١٤؛ (ج) أن يعمل الشركاء الدوليون على تقديم الدعم للحكومة الجديدة المنتخبة ولبرامج بناء السلام والإصلاحات في مرحلة ما بعد الانتخابات.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٩

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣	الفرق ٢٠١٣-٢٠١٤
الفئة	(١)	(٢)	(٣) = (١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧) = (٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١ ٤٣٠,٣	١ ٢٨٨,٣	١٤٢,٠	٧٦٨,٢	-	٧١٦,٠	٥٢,٢
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٦ ٣٢٢,٦	٢٦ ٣٥٩,٥	(٣٦,٩)	١٣ ٩٥٣,٨	-	١٣ ٦٦٦,٧	٢٨٧,١
التكاليف التشغيلية	١١ ٠٧٣,٧	١١ ١٧٨,٨	(١٠٥,١)	٥ ٦١٩,٦	٤٢٨,٤	٥ ٤٥٢,٢	١٦٧,٤
المجموع	**٣٨ ٨٢٦,٦**	**٣٨ ٨٢٦,٦**	-	**٢٠ ٣٤١,٦**	**٤٢٨,٤**	**١٩ ٨٣٤,٩**	**٥٠٦,٧**

الجدول ١٠

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا									فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة			الموظفون الوطنيون		
	و أ ع	أ ع م	مد-١	مد-٢	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	١	-	٢	١	٦	١٤	١٠	-	**٣٤**	٣٠	-	**٦٤**	١٤	٤٠	٧	**١٢٥**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١	-	٢	٢	٥	١٣	٩	-	**٣٢**	٣٠	-	**٦٢**	١٨	٤٠	٧	**١٢٧**
التغير	**-**	**-**	**١**	**-**	**(١)**	**(١)**	**(١)**	**-**	**(٢)**	**-**	**-**	**(٢)**	**٤**	**-**	**-**	**٢**

٦٥ - ويعبر الرصيد الحر المتوقع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطار الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة عن عدم وجود مطالبات بتعويضات عن الوفاة والعجز أثناء فترات الميزانية. ويعبر التجاوز في النفقات المتوقع أثناء الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطار بند الموظفين المدنيين عن ارتفاع تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين الوطنيين بالمقارنة مع المبالغ المدرجة في الميزانية، ويعود ذلك إلى التقلبات في أسعار الصرف بين فرنك الجماعة المالية الأفريقية ودولارات الولايات المتحدة التي يقابلها جزئياً ارتفاع معدل الشغور بنسبة ١٤ في المائة بالمقارنة مع معدلي الشغور المدرجين في الميزانية بنسبة ١٠ في المائة للموظفين الدوليين و ٧ في المائة بالمقارنة مع معدل الشغور المدرج في الميزانية الذي يبلغ ٥ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة. ويعكس التجاوز في الإنفاق المتوقع في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطار التكاليف التشغيلية ارتفاع التكاليف الفعلية عن المدرجة في الميزانية للوازم الصيانة وخدمات البناء ومعدات تكنولوجيا المعلومات والمركبات والوقود ومعدات إضافية للمكاتب الميدانية الجديدة يقابلها جزئياً وفورات محققة من التأخيرات/انخفاض في أنشطة التدريب تعزى إلى تعديل في الولاية وانخفاض في عدد عمليات الإجلاء الطبي وعدم كفاية مخزون اللوازم الطبية وعدم تقديم طلبات تعويض عن الخسائر/الأضرار التي لحقت بالأمتعة الشخصية للموظفين المدنيين.

٦٦ - ويقدر أن احتياجات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى مبلغ صافيه ٦٠٠ ٣٤١ ٢٠ دولار (إجماليه ٩٠٠ ٦٠٣ ٢١ دولار) لتغطية تكاليف اثنين من المستشارين العسكريين (٥٠٠ ١٢٥ دولار)، و ١٦ ضابطاً في شرطة الأمم المتحدة (٧٠٠ ٦٤٢ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة والبدلات الخاصة للموظفين الدوليين (٩٠٠ ٧٣٠ ١١ دولار)، والموظفين الوطنيين (٠٠٠ ٨٤١ ١ دولار)، ومتطوعي الأمم المتحدة (٩٠٠ ٣٨١ دولار)، والخبراء الاستشاريين (٢٠٠ ٩١ دولار)، والسفر الرسمي (٦٠٠ ٦٥٢ دولار)، واحتياجات تنفيذية أخرى، مثل المرافق والهياكل الأساسية (٠٠٠ ٨٦٠ ١ دولار)، والنقل، بما في ذلك النقل الجوي (٩٠٠ ٣٤٩ دولار) والنقل البري (٤٠٠ ٤٥٧ دولار) والنقل البحري (٥٠٠ ٢٠ دولار)، والاتصالات (٣٠٠ ٧٤٢ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٣٦٤ دولار)، والخدمات الطبية (٦٠٠ ٤٩١ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ٥٨٩ دولار).

٦٧ - وفي عام ٢٠١٤، ستكون التعديلات المقترح إدخالها على عدد الوظائف ورتبها متوائمة مع التوصيات المقدمة بشأن إدخال تنقيحات على ولاية البعثة والتعديلات الممكن إدخالها على هيكل البعثة وقوامها، التي تشمل إنشاء وظيفة نائب ممثل خاص للأمين العام

(وظيفة سياسية) برتبة مد-٢، بصفته رئيس الركيزة السياسية، الذي سيساعد الممثل الخاص في الإدارة اليومية للبعثة، مع التركيز على القضايا الاستراتيجية في المجالات المعنية. وإضافةً إلى ذلك، فإن إنشاء هذه الركيزة سيمكن الممثل الخاص من التركيز على مساعي الدبلوماسية الحميدة والجهود الرامية إلى تعبئة الموارد. ويقترح إنشاء أربع وظائف لموظفين فنيين وطنيين في إطار كل من قسم الشؤون السياسية وقسم حقوق الإنسان وقسم سيادة القانون ودائرة المؤسسات الأمنية (قسم إصلاح قطاع الأمن سابقاً) وقسم الإعلام، ويقترح أولاً القيام بمهمة بناء قدرات الموظفين الوطنيين وكفالة إتاحة هذه القدرات لتستفيد منها غينيا - بيساو بعد خروج مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في المستقبل، وثانياً، تقديم المساعدة عبر تنفيذ برنامج التوعية بالوجود الإقليمي للمكتب المتكامل في المكاتب الإقليمية في مانسوا وبافاتا وساو دومينغوس وبوبا. ويأتي إلغاء وظيفتي ضابط شرطة برتبة ف-٥ وضابط شرطة برتبة ف-٣ في دائرة مؤسسات سيادة القانون والأمن متوائماً مع توصية بعثة المساعدة التقنية بأن تتولى بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو معظم الأبعاد التنفيذية لإصلاح القطاع الأمني وبأن تمول اثنين من كبار المستشارين المعارين من الموارد الخارجة عن الميزانية في مكتب الممثل الخاص للأمين العام اللذين سيقدمان الدعم الاستشاري. ويقترح أيضاً إلغاء وظيفة موظف للشؤون السياسية برتبة ف-٤ عوضاً عن إنشاء أربعة وظائف لموظفين فنيين وطنيين وذلك نتيجةً لتقليص حجم المسؤوليات في ظل وجود وظيفة جديدة من الرتبة مد-٢.

٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أوصت بعثة المساعدة التقنية بما يلي: (أ) إعادة تسمية ''قسم إصلاح قطاع الأمن'' بـ ''دائرة مؤسسات سيادة القانون والشؤون الأمنية'' وذلك لتعكس بصورة أفضل جهود البعثة في إدارة إصلاح قطاع الأمن، والأمن الداخلي، والدفاع والقضاء، وقضايا الإصلاحيات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ب) تقسيم ''قسم حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية'' إلى كيانين منفصلتين هما تحديداً ''قسم حقوق الإنسان'' و ''وحدة الشؤون الجنسانية''. وسيرأس قسم حقوق الإنسان موظف برتبة ف-٥ ويتضمن ١٠ موظفين (١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٦ وموظفين فنيين وطنيين وموظف من الرتب المحلية ومتطوع من متطوعي الأمم المتحدة) وسيكون مسؤولا أمام النائب الجديد للممثل الخاص للأمين العام. وستتضمن وحدة الشؤون الجنسانية ثلاثة موظفين (١ ف-٤ و ٢ من الموظفين الفنيين الوطنيين) وتكون مسؤولة مباشرة أمام الممثل الخاص.

٦٩ - ويعزى الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ في المقام الأول إلى زيادة بدل الإقامة المخصص للبعثة في إطار بند تكاليف ''الأفراد العسكريون

وأفراد الشرطة'' نتيجة لتقلب أسعار الصرف بين العملة المحلية ودولار الولايات المتحدة؛ وزيادة مرتبات الموظفين الوطنيين والتكاليف العامة للموظفين تعزى إلى إنشاء ٤ وظائف لموظفين فنيين وطنيين وفقاً لتوصيات بعثة المساعدة التقنية؛ وزيادة في تكاليف استحقاقات متطوعي الأمم المتحدة؛ وزيادة في الاحتياجات التنفيذية مثل الزيادة في استهلاك الوقود وشراء معدات إضافية للمكاتب الإقليمية الجديدة في باقفاتا وبوبا وساو دومينغوس وما نسوا في إطار بند المرافق والهياكل الأساسية والنقل البري. وقوبلت هذه الزيادات جزئياً بانخفاض صاف في عدد الوظائف المدرجة في إطار الوظائف الدولية وفقاً لتوصيات بعثة المساعدة التقنية؛ وانخفاض في تكاليف السفر تعزى إلى تطبيق سياسة السفر الجديدة التي تعكس استخدام بطاقات سفر بالدرجة السياحية للسفر المتعلق بالتدريب (ST/AI/2013/3) والتي بدأ نفاذها اعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١٣؛ وانخفاض في استهلاك وقود الطائرات وفي إيجار وتشغيل طائرة ثابتة الجناحين يعزى إلى انخفاض عدد أيام التشغيل من ١٥٠ يوماً في عام ٢٠١٣ إلى ٥٠ يوماً في عام ٢٠١٤ نتيجة للتحسن الذي طرأ في خدمات الخطوط الجوية التجارية المحلية؛ وانخفاض في تكلفة توفير الاتصالات التجارية؛ وانخفاض في الاحتياجات من المعدات الطبية الذي يعزى إلى كفاية المخزون الحالي، مما سيؤدي إلى الحد من اقتناء هذه المعدات في عام ٢٠١٤؛ وإلى انخفاض في اللوازم والخدمات والمعدات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٧٠ - خصصت خطة أولويات بناء السلام لغينيا - بيساو للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، التي اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠١١، مبلغاً قدره ١٦,٨ مليون دولار لعملية بناء السلام في ذلك البلد. وقد تلقى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو مبلغاً قدره ٣ ملايين دولار لتعزيز عملية إصلاح العدالة الوطنية والأمن الداخلي من خلال إنشاء ١٢ مخفرا نموذجيا للشرطة، وشراء المعدات وانتقاء أفراد الشرطة المؤهلين وتدريبهم. وعلاوة على ذلك، منح مبلغ إضافي قدره ٣ ملايين دولار من صندوق بناء السلام للمساهمة في صندوق المعاشات التقاعدية لأفراد دوائر الدفاع والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت البعثة مبلغاً قدره ٢٧١ ٨٨٧ دولاراً لتقديم الدعم للمصالحة الوطنية وللحوار السياسي والحكم الرشيد والتماسك الاجتماعي، وهي مسائل تعتبر أساسية لاستعادة سلطة الدولة ولتحقيق الاستقرار في جميع أرجاء البلد. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة في إطار حقوق الإنسان، قام المكتب بتعبئة مبلغ قدره ١٠١ ٠٠٠ دولار من مفوضية حقوق الإنسان، ليصل إجمالي الموارد الخارجة عن الميزانية إلى ٦ ٣٧٢ ٨٨٧ دولار في عام ٢٠١٢. وفي إطار تمويل مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام بمبلغ قدره ٥ ملايين دولار، يقدر أن ينفق مبلغ

يعادل ٠٠٠ ٦٣٨ دولار في عام ٢٠١٣ وأن ينفق المبلغ المتبقي ٠٠٠ ٣٦٢ ٤ دولار في عام ٢٠١٤. وفي إطار تمويل إدارة الشؤون السياسية، سينفق مبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار تقريباً من مبلغ يقدر بـ ٢, ١ مليون دولار في عام ٢٠١٣ وسينفق المبلغ المتبقي في عام ٢٠١٤. وإجمالاً، ستصل النفقات المقدرة من الموارد الخارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٣ إلى ٠٠٠ ١٣٨ ١ دولار، بينما يتوقع أن تصل النفقات من الموارد الخارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٤ إلى ٠٠٠ ٠٦٢ ٥ دولار.

دال – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

(١٠٠ ٣٦٤ ٤ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٧١ – باشر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٢٩ (٢٠٠٨)، عملياته في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقام المجلس بقراراته اللاحقة ١٨٨٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤٢ (٢٠١٠) و ٢٠٠٥ (٢٠١١) و ٢٠٦٥ (٢٠١٢) بتمديد ولاية البعثة. ومدد المجلس في قراره ٢٠٩٧ (٢٠١٣) ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ١٢ شهرا تنتهي في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، عندما يجب سحبها بالكامل. وقد كلفت البعثة منذ إنشائها بما يلي:

(أ) تقديم الدعم السياسي للجهود الوطنية والمحلية المبذولة من أجل تحديد التوترات والتهديدات التي تنذر باحتمال نشوب نزاع، وتسويتها؛

(ب) رصد وتعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك الجهود المبذولة للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات؛

(ج) توطيد إصلاحات الحكم الرشيد، مع التركيز بوجه خاص على أدوات مكافحة الفساد، مثل لجنة مكافحة الفساد؛

(د) تقديم الدعم لإحلال اللامركزية، ومراجعة دستور عام ١٩٩١، وإصدار التشريعات ذات الصلة؛

(هـ) التنسيق على نحو وثيق مع لجنة بناء السلام وتقديم الدعم لما تقوم به من أعمال، وتنفيذ إطار التعاون من أجل بناء السلام؛

(و) تقديم المساعدة إلى الحكومة والمؤسسات الوطنية على التصدي لمشكلة البطالة في أوساط الشباب، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم في مجال التدريب والتعليم وصقل المهارات؛

(ز) تقديم المساعدة إلى الحكومة والمؤسسات الوطنية على تنفيذ خطة العمل الوطنية لسيراليون المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ بوسائل منها تعزيز الأخذ بالنهج الرباعي الأبعاد لمعالجة المسائل الجنسانية، الذي اعتمدته البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري؛

٧٢ - وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع آخر قرار لمجلس الأمن (القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣))، فقد كُلِّفت البعثة بأن تركز أنشطتها المتبقية على تيسير الحوار السياسي، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الحكومة، وخاصة فيما يتصل بالاستعراض المقرر للدستور، فضلا عن تقديم الدعم إلى قطاع الأمن وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان واستدامتها على المدى الطويل.

٧٣ - وفيما يلي أبرز ما تم إنجازه منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بفضل الدعم الذي قدمته البعثة في مجالات الشؤون المالية والتقنية وبناء القدرات:

(أ) النجاح في إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٢، التي اعترف المراقبون الوطنيون والدوليون بأنها ذات مصداقية؛

(ب) التوقيع في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على البيان المشترك وتنفيذ تقرير لجنة شيرز - موزس للتحقيق، مما ساعد على تقليل العنف السياسي إلى أدنى حد ممكن؛

(ج) الاستخدام المبتكر لبرنامج الجهات الفاعلة غير الحكومية الذي نفذته البعثة، وذلك عن طريق جملة أمور، منها تعبئة أصحاب المصلحة الوطنيين المهمين، مثل المجلس المشترك بين الأديان، وكبار زعماء القبائل والسلطات التقليدية، والجمعيات السياسية لمختلف الأحزاب والتي كانت بمثابة منتديات لتخفيف حدة النزاعات؛

(د) إصلاح الشرطة الوطنية، الذي ساهم إلى حد كبير في إجراء انتخابات عام ٢٠١٢ في جو سلمي؛

(هـ) تنفيذ مبادرة سواحل غرب أفريقيا، التي تهدف إلى تطوير قدرات وطنية قوية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات من خلال التعجيل بإنشاء وحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛

(و) قيام لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بمنح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سيراليون المرتبة ''ألف''، كدليل على الامتثال لمبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ز) تنمية القدرات شبه القضائية وقيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعقد جلسات استماع عامة بشأن الوفيات الناجمة عن عمليات الشرطة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان؛

(ح) امتثال سيراليون، لأول مرة، لالتزامات تقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية وفقا لصكوك مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٧٤ - ويعد الوضع السياسي العام إيجابيا، ويتميز بالمنافسة التقليدية بين الحزبين السياسيين الرئيسيين، وهما حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وحزب المعارضة الرئيسي وهو حزب الشعب لسيراليون. وهناك حاجة إلى مواصلة التركيز على تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية والحد من البطالة وتشجيع الحكم الرشيد والتعجيل بالتلاحم الوطني، من بين أولويات أخرى.

التعاون مع الهيئات الأخرى

٧٥ - ما فتئت البعثة تتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات الديمقراطية المهمة، مثل اللجنة الانتخابية الوطنية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، واللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية، واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، بالإضافة إلى وكالات قطاع الأمن، من أجل تنفيذ ولايتها. كما عملت، في إطار لجنة الشركاء في التنمية، على تقديم المساعدة إلى الحكومة على صياغة برنامج استراتيجية الحد من الفقر من خلال الرؤية المشتركة للأمم المتحدة والرؤية الانتقالية المشتركة للأمم المتحدة، وعلى تعبئة المساعدة الدولية من الجهات المانحة.

٧٦ - وطلب مجلس الأمن في قراره الأخير، في سياق سحب البعثة، تسليم مسؤولياتها إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وخلال الفترة الانتقالية التي تمر بها البعثة، يجري تشجيع التنسيق والتعاون مع أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، من أجل ضمان سلاسة الانتقال إلى نموذج المنسق المقيم الجديد وفريق إدارة الفريق القطري. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة والفريق القطري معا لوضع إطار عمل جديد للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لعام ٢٠١٥ وما بعده.

٧٧ - ويعد تنفيذ الفريق القطري في سيراليون للرؤية المشتركة الانتقالية جزءا من الانتقال من خطة بناء السلام السابقة، إلى التنمية الطويلة الأجل المتوخاة في برنامج الحكومة لتحقيق

الرخاء للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وهو يكفل علاوة على ذلك، استجابة الأمم المتحدة المنسقة للتحديات العديدة التي تواجه سيراليون ويكمل الجهود التي تبذلها الحكومة.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٣

٧٨ - شملت المؤشرات الفعلية الرئيسية للإنجاز تسليم الأنشطة المتعلقة بمبادرة ساحل غرب أفريقيا، كالأنشطة التي يضطلع بها مكتب المشاريع التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال الإدارة والإشراف والتنفيذ وفقا للخطة الانتقالية للبعثة. وقد طرأت زيادة على عدد الحالات التي جرى التحقيق فيها، والعمليات التي قامت بها وحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي صادرت السلع المهربة بفضل توجيهات البعثة. وجرى القيام بالأنشطة المجتمعية لمكافحة المخدرات والحد من الطلب عليها كما كان مقررا في ٢٠ من المجتمعات المحلية و ١٠ مدارس في فريتاون وبو. وبفضل الدعم الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وافقت الحكومة على إنشاء المجلس المستقل للشكاوى من الشرطة، الذي سيركز على تحسين الكفاءة المهنية والمساءلة، وسوف ينجز شكويين سنويا.

٧٩ - أما فيما يتعلق بمعظم أنشطة التدريب المقررة لعام ٢٠١٣، كتدريب المدربين على المعايير المهنية وحقوق الإنسان وأساليب التحقيق العامة لموظفين مختارين من إدارة الانضباط والشكاوى والتحقيقات الداخلية في شرطة سيراليون، والتي تم تأجيلها في النصف الأول من العام، لأسباب تعزى في المقام الأول إلى تخفيض البعثة والترتيبات الانتقالية، فقد تقرر إجراؤها خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣. وعقدت الشرطة السيراليونية جلسة لاستخلاص المعلومات بعد الانتخابات حضرها ٢٠ من مسؤولي الشرطة والأمن، بشأن أفضل الممارسات أثناء التحضير للانتخابات.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

٨٠ - حسب ما ذُكِر أعلاه، مدد مجلس الأمن في قراره ٢٠٩٧ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لفترة نهائية مدتها ١٢ شهرا تنتهي في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. وعلى النحو المبين فيما سبق، كُلفت البعثة حاليا بالتركيز على ثلاثة مجالات أساسية: (أ) تيسير الحوار السياسي، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الحكومة، وخاصة فيما يتعلق بالاستعراض الدستوري المقرر؛ (ب) تقديم الدعم لقطاع الأمن؛ (ج) تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان واستدامتها. وستقوم

البعثة أثناء هذه الفترة أيضا، بنقل المسؤوليات تدريجيا إلى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والشركاء الوطنيين والدوليين ذوي الصلة.

٨١ - ومن الناحية العملية، ستركز البعثة على الإنهاء الكامل لأعمالها الفنية بحلول ٣١ آذار/مارس عام ٢٠١٤، وسيكون فريق التصفية موجودا في الميدان لإنهاء سائر إجراءات التصفية بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤.

٨٢ - واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٤، سيكون قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام، وقسم الشرطة والأمن، العنصرين الفنيين الأساسيين المتبقيين في البعثة. وسيواصل قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام تقديم الدعم إلى الحكومة في عملية استعراض الدستور، مع القيام في الوقت نفسه بإنجاز عمله وتسليم المهام المتبقية إلى الفريق القطري والشركاء الآخرين، بما في ذلك لجنة تسجيل الأحزاب السياسية. وسيستمر هذا القسم أيضا في أداء التزاماته بتقديم التقارير، بما في ذلك إصدار التقارير الدورية والحفاظ على الاتصال مع مقر الأمم المتحدة بشأن الولاية السياسية للبعثة. وسوف تكون هناك حاجة إلى فريق مؤلف من خمسة موظفين للقيام بهذه المهام حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤.

٨٣ - وسيواصل قسم الشرطة والأمن تعزيز الدعم الاستشاري من خلال التركيز على أوجه القصور المؤسسي داخل شرطة سيراليون وفي القطاع الأمني. كما سيقدم هذا القسم المساعدة على تعزيز نظم التنسيق والقيادة والسيطرة، التي تتسم بالضعف في شرطة سيراليون. وسيجري تسليم عمل القسم تدريجيا، حتى نهاية فترة الولاية، إلى فريق قطاع الأمن المقترح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مستشاري الشرطة في الفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن. وسيقوم أيضا بتقديم المساعدة على تعزيز نظم التنسيق والقيادة والسيطرة داخل شرطة سيراليون، وخاصة مع قيادة الشرطة. وسوف يواصل كذلك، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، تقديم المساعدة عن طريق مبادرات، لإنشاء المجلس المستقل للشكاوى من الشرطة في سيراليون، وتقديم المساعدة إلى مبادرة ساحل غرب أفريقيا في مجال الرصد المكثف، وإسداء المشورة لها بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها وحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وسيجري نقل المهام والأولويات السابقة في مجال مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، فضلا عن تقديم التوجيه للوحدة، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتشمل إعادة التشكيل أيضا استمرار تقديم الدعم الاستشاري والتوجيهي إلى مختلف الأجهزة الأمنية الوطنية المنتشرة في مطار لونغي الدولي، وخاصة بشأن المسائل المتصلة بحظر المخدرات.

٨٤ - وسيكون الهدف الرئيسي لعنصر الدعم هو إنجاز التصفية الإدارية للبعثة، نظرا لانتهاء وجود المكتب الفني بحلول ٣١ آذار/مارس عام ٢٠١٤. وتتمثل أنشطة التصفية ودعم البعثة التي يتعين الاضطلاع بها من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤ في ما يلي: (أ) إغلاق المكاتب الفنية وإعادة الموظفين الفنيين إلى أوطانهم؛ (ب) وضع الصيغة النهائية لخطة التصرف في الأصول، بالتشاور مع مقر الأمم المتحدة، بما في ذلك تحويلها إلى عمليات أخرى لحفظ السلام و/أو لبناء السلام، أو بيع الأصول إلى منظمات دولية أخرى؛ (ج) تنفيذ خطة للموارد البشرية، تشمل إعادة الموظفين الدوليين إلى أوطانهم و/أو تقديم المساعدة على تعيين الموظفين الدوليين في بعثات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام و/أو لبناء السلام. وستكفل البعثة أن البنود التي سيجري شحنها لا تزال في حالة ممتازة، وأن لها عمرا متوقعا يضمن للبعثة المتلقية استخدامها.

٨٥ - وخلال فترة التصفية، ستقدم البعثة أيضا خدمات الصيانة، وتعيد مقر البعثة في فريتاون وثلاثة مكاتب إقليمية إلى حالتها الأصلية، وتسلم المباني إلى المالك. وسيحدث انخفاض في الاحتياجات من المعدات والموارد، خاصة بعد إغلاق المكاتب الميدانية الإقليمية. وسيحدث انخفاض في عدد مركبات البعثة، وكذلك في معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعندما يتم شطب المركبات والتصرف فيها، قد تضطر البعثة إلى الاعتماد على مركبات مستأجرة لا تحمل علامات الأمم المتحدة، لتوفير الدعم لعملياتها المتبقية.

٨٦ - ومن أجل كفالة استمرار الحصول على الرعاية الطبية، سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون تقاسم التكاليف مع فريق الأمم المتحدة القطري، والدائرة الطبية المشتركة للأمم المتحدة. وسوف تبيع البعثة بعض أصولها من تلك الدائرة إلى الفريق القطري لتلبية احتياجات أفراد الفريق المتبقين في البلد بعد رحيلها.

٨٧ - وتتطلب افتراضات التخطيط حول تصفية البعثة تعاون الحكومة المضيفة والسلطات المحلية في التعجيل بإنجاز عملية التصفية. وسوف يشمل ذلك توفير حرية الحركة لأفراد البعثة وتوفير إمكانية الوصول الآمن إلى المواقع التي يجب استعادة المعدات المملوكة للأمم المتحدة منها، وإصدار التصاريح الجمركية.

٨٨ - ويرد أدناه بيان الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ١١

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دعم استدامة السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سيراليون في الأجل الطويل.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات المحتملة في سيراليون	(أ) '١' مشاركة الأحزاب السياسية العشرة المسجلة في البلد، في حوار مطرد بين الأحزاب، بما فيها رابطة المرأة في جميع الأحزاب السياسية ورابطة الشباب في جميع الأحزاب السياسية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: وقع الأطراف على إعلان ١٨ أيار/مايو الذي يرمي إلى ضمان جملة أمور، من بينها إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في عام ٢٠١٢؛ ونظمت اللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية ٤ اجتماعات إقليمية بغرض نشر الإعلان والتعريف به؛ وعقدت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية ١٤ اجتماعا للحوار والتوعية على الصعيد الإقليمي؛ وأجري نشاطان للحوار في بو وبوجيهون تقديرات عام ٢٠١٣: في كل منطقة، عقد اجتماع للحوار بين الأحزاب، مع التركيز على عملية استعراض الدستور؛ وقيام كل من رابطة المرأة في جميع الأحزاب السياسية ورابطة الشباب في جميع الأحزاب السياسية بحملة للتوعية الوطنية وحملة إعلامية؛ وقيام رابطة المرأة في جميع الأحزاب السياسية بعقد مؤتمر وطني؛ وقيام رابطة الشباب في جميع الأحزاب السياسية بعقد اجتماع وطني للشباب؛ وقيام الرابطتين بعقد جلسات إحاطة إعلامية شهرية للتوعية الإعلامية الهدف لعام ٢٠١٤: ربط الأنشطة المتعلقة بالحوار بعملية استعراض الدستور

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ قيام لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بتسوية المنازعات على نحو فعال من خلال لجان رصد الامتثال لقواعد السلوك في المقاطعات
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: التشغيل الكامل لـ ١٤ لجنة من لجان رصد الامتثال لقواعد السلوك في المقاطعات
	تقديرات عام ٢٠١٣: عقد ٤ اجتماعات إقليمية للجان رصد الامتثال لقواعد السلوك في المقاطعات لاستعراض الإنجازات والاتفاق على سير عمل اللجان عقب انتهاء مهمة المكتب المتكامل
	الهدف لعام ٢٠١٤: تسليم المهام إلى المؤسسات الوطنية
	’٣‘ اضطلاع الجهات الفاعلة من غير الدول بمبادرات تهدف إلى ضمان نجاح مرحلة ما بعد الانتخابات في عام ٢٠١٣، بما في ذلك من خلال وضع آليات للوساطة في النزاعات، ومن خلال تعزيز قدرات الأحزاب السياسية، ووسائط الإعلام، والجماعات الدينية والتقليدية والفنانين والشباب، من خلال تنفيذ مشروع البعثة للجهات الفاعلة من غير الدول
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: تنفيذ مشاريع في إطار مشروع الجهات الفاعلة من غير الدول
	تقديرات عام ٢٠١٣: عقد ٤ اجتماعات إقليمية للحوار بين الأحزاب والحوار بين أصحاب المصلحة في مرحلة ما بعد الانتخابات، بهدف تعزيز الحوار وتقديم الدعم لعملية استعراض الدستور؛ وعقد ١٠ جلسات للحوار داخل الأحزاب لتدعيم إدارة الأحزاب السياسية وتعزيز المزيد من التفاهم والمشاركة في عملية استعراض الدستور؛ وإجراء حملتين مجتمعيتين للمصالحة بعد الانتخابات؛ وإجراء دراسة عن الانقسامات العرقية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	والإقليمية كما تتجلى في نتائج الانتخابات الوطنية؛ وعقد اجتماع وطني للمجلس الوطني لكبار رؤساء القبائل وافتتاح مكتب المجلس في بو
	الهدف لعام ٢٠١٤: لا ينطبق (تم إنجاز مشروع الجهات الفاعلة من غير الدول في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)
	'٤' مواصلة عملية استعراض الدستور على نحو فعال
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: وضع برنامج شامل لدعم لجنة استعراض الدستور (٢٠١٣-٢٠١٥)؛ وعقد اجتماع للمجلس الوطني لكبار رؤساء القبائل، واجتماع للمجلس المشترك بين الأديان، واجتماع وطني لـ ١٤٩ من كبار رؤساء القبائل، واجتماع للمديرين التنفيذيين الوطنيين والمحليين للمجلس المشترك بين الأديان من أجل عملية استعراض الدستور
	الهدف لعام ٢٠١٤: عقد ٣ جلسات للجنة حقوق الطفل؛ واجتماع للحوار بين الأحزاب، واجتماع وطني للمنظمات النسائية
	'٥' تحسين تمكين المرأة في المشاركة السياسية ودورها في تعزيز السلام والأمن
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: قيام حزبين سياسيين بوضع سياسة للمساواة بين الجنسين؛ وقيام حزبين سياسيين آخرين باعتماد سياسة للمساواة بين الجنسين؛ وعقد اجتماع وطني لـ ١٦٥ من القيادات النسائية وعقد اجتماعات للتوعية في دوائرهن حول المشاركة السياسية والممارسات التقليدية الضارة؛ ولم يتم سن تشريع المساواة بين الجنسين

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠١٣: إعادة تنشيط المجموعة البرلمانية للمرأة وبناء قدرات البرلمانيات كما حددتها المجموعة، وتوفير الدعم لإصدار تشريع المساواة بين الجنسين، من خلال جملة أمور، منها عملية استعراض الدستور
	الهدف لعام ٢٠١٤: إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة
	'٦' نقل المسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري و/أو النظراء الوطنيين والدوليين
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: تنفيذ الأنشطة المتوخاة في إطار الرؤية المشتركة للأمم المتحدة
	تقديرات عام ٢٠١٣: إقرار خطة الانتقال والسحب
	الهدف لعام ٢٠١٤: تسليم المهام بالكامل؛ وإغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

النواتج

- عقد اجتماعات كل شهرين مع الأحزاب السياسية، بما في ذلك أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية، للدعوة إلى التسامح ونبذ العنف، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الناشئة عن عملية استعراض الدستور
- عقد اجتماعات تشاورية شهرية مع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات والهيئات الأخرى لإدارة الانتخابات، حسب الاقتضاء، لتقديم المشورة القانونية وغيرها. وعقد اجتماعات شهرية مع ممثلي الحكومة والشركاء الدوليين المعنيين لمعالجة القضايا السياسية الناشئة عن انتقال مهام المكتب المتكامل إلى فريق الأمم المتحدة القطري، مع ضمان توفير الدعم المستمر لتلك العملية من قبل النظراء ذوي الصلة
- تقديم المشورة للجنة استعراض الدستور بشأن استعراض دستور عام ١٩٩١ وتوصيات تقرير عام ٢٠٠٨ الصادر عن لجنة استعراض الدستور في جلسات التنسيق الشهرية التي تعقدها
- تقديم الدعم لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإقرار تشريع المساواة بين الجنسين من خلال عقد اجتماعات شهرية مع رابطة المرأة في جميع الأحزاب السياسية؛ وتقديم الدعم إلى تلك الرابطة

لعقد اجتماع وطني للتوعية ومؤتمر وطني وجلسات إحاطة شهرية للصحافة؛ وعقد ٣ اجتماعات تنسيقية مع المجموعات النسائية، ترمي إلى إحياء المجموعة البرلمانية للمرأة

- إجراء تحليلات دورية عن التطورات السياسية في سيراليون، بما في ذلك التقدم المحرز في عملية استعراض الدستور وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن
- إنجاز تسليم المسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري والنظراء الحكوميين والشركاء الثنائيين/متعددي الأطراف؛ وتسليم مذكرات إحاطة إلى الفريق القطري

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز قدرات قطاع الأمن في سيراليون على توفير الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات	(ب) '١' تسليم ونقل المشاريع ذات الصلة بمبادرة ساحل غرب أفريقيا إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ووحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: إنجاز تدريب المدربين على المهارات في مجال التحقيقات والقيادة والطب الشرعي وتقييم المستفيدين أثناء العمل تقديرات عام ٢٠١٣: قيام وحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بتقديم التوجيه والمشورة بشأن العمليات والتحقيقات في القضايا الهدف لعام ٢٠١٤: إنجاز تسليم ونقل المهارات التقنية والخبرة في التعامل مع العمليات والتحقيقات، بما في ذلك مواد التدريب '٢' زيادة عدد الدورات التدريبية أثناء العمل وعدد المشاركين من أفراد الشرطة والجمارك والهجرة في سيراليون في مطار لونغي الدولي مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: دورتان تدريبيتان و ٥٥ مشاركا تقديرات عام ٢٠١٣: ٥ دورات تدريبية و ١٠٠ مشارك الهدف لعام ٢٠١٤: إنجاز خطة التدريب

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ زيادة ثقة الجمهور بمساءلة شرطة سيراليون وكفاءتها المهنية وشرعيتها في مكافحة ممارسات الفساد، التي تتجلى في الكفاءة المهنية لإدارة الشكاوى والانضباط والتحقيقات الداخلية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ١١٤ شكوى مدنية من فساد الشرطة في ربع السنة
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١٠٠ شكوى مدنية من فساد الشرطة في ربع السنة
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٥٠ شكوى مدنية من فساد الشرطة في ربع السنة الأول
	’٤‘ تنفيذ برنامج قطاع الأمن
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: وضع صيغة برنامج قطاع الأمن، بما في ذلك التقييم والتصميم الأوليين
	الهدف لعام ٢٠١٤: تسليم إدارة برنامج إصلاح القطاع الأمني إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمن الوطني وشرطة سيراليون

النواتج

- تقديم الرصد والتوجيه يوميا إلى وحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والوكالات المحلية لإنفاذ القوانين من أجل تحسين قدراتها وكفاءتها في مجال التحقيق في الجرائم وعمليات الاعتقال والمصادرة
- إسداء المشورة إلى مجلس الإدارة التنفيذية لشرطة سيراليون وإلى فريق تنسيق مجلس الأمن القومي، من خلال اجتماعاتهما الأسبوعية ونصف الشهرية، لتحسين الكفاءة المهنية وتقديم الخدمات

- إسداء المشورة إلى إدارة الشكاوى والتأديب والتحقيقات الداخلية التابعة لشرطة سيراليون، لإجراء عمليات تفتيش مقار الفرق البالغ عددها ٣٣ مقرا، من أجل تحسين مساءلة الشرطة والحد من شكاوى المدنيين ضدها عن طريق عقد جلسات/مناقشات أسبوعية حول أفضل الممارسات
- إجراء تدريب أثناء العمل على أمن المطارات لأفراد شرطة سيراليون وموظفو الجمارك والهجرة في مطار لونغي الدولي، من أجل تحسين تقديرات معايير التصنيف الأمني التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي
- إصدار التقرير الثاني الذي يصدر كل سنتين وتقرير نهاية البعثة وتسليم المسؤوليات بالكامل إلى البرنامج الإنمائي والأمن الوطني والشركاء الدوليين

العوامل الخارجية

٨٩ - من المتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون هدفه شريطة استمرار التزام الشركاء الوطنيين والدوليين بعملية بناء السلام وجهود توطيد السلام وأن يكون هناك استقرار نسبي في المنطقة دون الإقليمية حتى تتمكن سيراليون من المضي قدما في جهودها الإنمائية دون تهديدات أمنية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٢

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤				
	الاعتماد	النفقات التقديرية	الفرق	فترة التشغيل (كانون الثاني/يناير - آذار/ مارس)	فترة التصفية (نيسان/ أبريل - أيار/مايو)	المجموع	المجموع لعام ٢٠١٣	الفرق ٢٠١٣-٢٠١٤
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)=(٦)-(٨)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	–	–	–	–	–	–	–	–
تكاليف الموظفين المدنيين	١٣ ١٣٢,٣	١٤ ٩٧٢,١	(١ ٨٣٩,٨)	١ ٤٥٢,٩	٥٠٩,٤	١ ٩٦٢,٣	٥ ٧٨١,٥	(٣ ٨١٩,٢)
التكاليف التشغيلية	١٧ ٠٠٩,٤	١٦ ٤٨١,٧	٥٢٧,٧	١ ٥٦٤,٨	٨٣٧,٠	٢ ٤٠١,٨	٦ ٦١١,٧	(٤ ٢٠٩,٩)
المجموع	**٣٠ ١٤١,٧**	**٣١ ٤٥٣,٨**	**(١ ٣١٢,١)**	**٣ ٠١٧,٧**	**١ ٣٤٦,٤**	**٤ ٣٦٤,١**	**١٢ ٣٩٣,٢**	**(٨ ٠٢٩,١)**

الجدول ١٣

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات ١ العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	–	١	–	١	٦	٥	٧	–	**٢٠**	١٢	**٣٢**	١٢	١٦	٨	**٦٨**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤ (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)	–	١	–	١	٤	٣	٢	–	**١١**	١٢	**٢٣**	٢	١١	٥	**٤١**
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**(٢)**	**(٢)**	**(٥)**	**–**	**(٩)**	**–**	**(٩)**	**(١٠)**	**(٥)**	**(٣)**	**(٢٧)**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤ (١ نيسان/أبريل ٢٠١٤)	–	–	–	–	١	–	٢	–	**٣**	١٠	**١٣**	–	٦	٤	**٢٣**
التغير	**–**	**(١)**	**–**	**(١)**	**(٣)**	**(٣)**	**–**	**–**	**(٨)**	**(٢)**	**(١٠)**	**(٢)**	**(٥)**	**(١)**	**(١٨)**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤ (١حزيران/يونيه ٢٠١٤)	–	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	**–**	–	–	–	**–**
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**(١)**	**–**	**(٢)**	**–**	**(٣)**	**(١٠)**	**(١٣)**	**–**	**(٦)**	**(٤)**	**(٢٣)**

٩٠ - تعكس الزيادة المتوقعة في النفقات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ انخفاض معدلات شواغر الموظفين الدوليين والزيادة في بدل أمن محل الإقامة والزيادة في الاستحقاقات الفعلية لمتطوعي الأمم المتحدة، التي يقابلها جزئيا نقص في النفقات الإجمالية المتوقعة تحت بند التكاليف التشغيلية يعزى في المقام الأول إلى عدم استخدام الطائرة التي يتم تقاسم تكاليفها مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وانخفاض أنشطة الاتصال وانخفاض خدمات تكنولوجيا المعلومات.

٩١ - وتبلغ احتياجات المكتب من الموارد لفترة التشغيل من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ مبلغا صافيه ٧٠٠ ٠١٧ ٣ دولار (إجماليه ٨٠٠ ١٢٢ ٣ دولار)، وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين والبدلات المخصصة للموظفين الدوليين (٤٠٠ ٢٧٥ ١ دولار) والموظفين الوطنيين (٤٠٠ ١١٢ دولار) ومتطوعي الأمم المتحدة (١٠٠ ٦٥ دولار) والأفراد المقدمين من الحكومات (٣٠٠ ٥٨ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٠٠ ١٤٨ دولار)، واحتياجات تشغيلية أخرى مثل المرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٧٣٢ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٩١ دولار) والاتصالات (٦٠٠ ١٣٣ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٨٨ دولار)، والخدمات الطبية (٦٠٠ ٤٦ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ٢٦٦ دولار).

٩٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتياجات المكتب من الموارد خلال فترة التصفية من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤ تصل إلى مبلغ صافيه ٤٠٠ ٣٤٦ ١ دولار (إجماليه ٧٠٠ ٣٧٦ ١ دولار)، وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين والبدلات المخصصة للموظفين الدوليين (٥٠٠ ٤١١ دولار) والموظفين الوطنيين (٨٠٠ ٨ دولار) ومتطوعي الأمم المتحدة (١٠٠ ٨٩ دولار) والسفر في مهام رسمية (٥٠٠ ١٢ دولار)، واحتياجات تشغيلية أخرى مثل المرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٤٧٨ دولار)، والنقل البري (٥٠٠ ١١٥ دولار) والاتصالات (٤٠٠ ٦٦ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٢٧ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ١٣٥ دولار).

٩٣ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لفترة التشغيل الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ من ٤١ وظيفة (١ أ ع م، و ١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، و ١١ من الرتبة المحلية، و ٥ من متطوعي الأمم المتحدة) ويعكس انخفاضا قدره ٢٧ وظيفة.

٩٤ - ومن بين هذه الوظائف الـ ٤١، مطلوب ٢٣ وظيفة (١ف-٥، و ٢ ف -٣، و ١٠ من فئة الخدمة الميدانية، و ٦ من الرتبة المحلية، و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة) كجزء من فريق التصفية طوال شهري فترة التصفية من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤. وسيتم إلغاء هذه الوظائف في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤ بمجرد الانتهاء من عملية التصفية.

٩٥ - ويعزى الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) إلغاء جميع وظائف الموظفين المدنيين، (ب) إعادة الأفراد المقدمين من الحكومات إلى وطنهم؛ (ج) انخفاض تكاليف التشغيل نتيجة لسحب البعثة بالكامل على النحو الذي قرره مجلس الأمن في القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣) تقابله جزئيا الزيادة في الاحتياجات من الموارد المطلوبة للإغلاق المادي الفعلي للبعثة وتصفيتها من الناحية الإدارية.

٩٦ - ولم تتوفر للبعثة أية موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٣ ولا تتوفر لديها موارد خارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٤.

هاء - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(٦٠٠ ٨٧٢ ٥ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٩٧ - أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الحدودي بين

الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة المختلطة توفير الدعم لتعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود وفي شبه جزيرة باكاسي، ومعالجة حالة السكان المتضررين، وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

٩٨ - وأُنشئت لجنة المتابعة بموجب اتفاق غرينتري المبرم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، من أجل رصد تنفيذ الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي. ويضطلع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بصفته رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة برئاسة لجنة المتابعة منذ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٩٩ - وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن البنود الأربعة الواردة في قرار محكمة العدل الدولية، التي تشمل الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). واستُكمل تنفيذ قرار المحكمة فيما يتعلق بالحدود البحرية عقب الموافقة الرسمية على الخريطة البحرية في آذار/مارس ٢٠٠٨ وإقرار الطرفين في نيسان/أبريل ٢٠١١ بأن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أتم ولايته. والآن وبعد أن تمت تسوية قضية الحدود البحرية، يتمثل دور الأمم المتحدة في ضمان الاتساق في تطبيق ما جاء في الاتفاق على بيان الحدود وفي الخرائط النهائية اللازمة لاختتام عملية تعليم الحدود. وتم إنجاز الشروط المبينة في اتفاق غرينتري المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٣، مما أعفى لجنة المتابعة من رصد احترام حقوق سكان باكاسي، الأمر الذي منح السيادة الكاملة للكاميرون.

١٠٠ - وبحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن ٨٩٣ ١ كيلومترا من الحدود البرية في ضوء تصاعد التحديات الأمنية، ولا سيما تلك التي شكلتها الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها تنظيم بوكو حرام في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا. وعلاوة على ذلك، يُعتقد بأن الحدود البرية تمتد على مسافة ١٠٠ ٢ كيلومتر، وفقا للحسابات الجديدة في وقت يوشك فيه التقييم الميداني على الانتهاء. ويتناقض هذا القياس مع التقديرات السابقة التي تستند إلى قياس طولها بـ ٩٥٠ ١ كيلومترا. ولهذا السبب، سيستمر إنجاز أعمال تعليم الحدود إلى ما بعد عام ٢٠١٤.

١٠١ - وتقدم اللجنة المختلطة الدعم أيضا إلى عملية صياغة تدابير بناء الثقة التي ترمي إلى حماية أمن السكان المتضررين ورفاههم. وتشمل المجالات الرئيسية التي حُددت لتتخذ حكومتا نيجيريا والكاميرون إجراءات بشأنها، تقديم المساعدة في مجالات الأمن الغذائي والتعليم والصحة والمياه والهياكل الأساسية الرئيسية. وبعد أن أقر البنك الدولي، ومصرف

التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي بأن العملية تشكل مثالا لحل المنازعات بالوسائل السلمية، فقد أعربت عن التزامها بتوفير الدعم لمشاريع بناء الثقة للسكان المتضررين من تعليم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

١٠٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعلن الاتحاد الأوروبي عن الاستنتاجات التي خلص إليها تقييم مستقل أجري لتقييم أداء مساهمته في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بأنشطة تعليم الحدود، بما في ذلك نصب الأعمدة الحدودية. وأوصى تقرير التقييم، في جملة أمور، بتقديم مساهمة مالية جديدة من الاتحاد الأوروبي لاستكمال تشييد الأعمدة الحدودية في أقرب وقت ممكن، بالإضافة إلى التدابير المصاحبة الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر الخلافات والنزاعات في المستقبل.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٠٣ - يستضيف مقر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أمانة اللجنة. وفي أعقاب إعادة هيكلة وحدة الإدارة التابعة للمكتب واللجنة في عام ٢٠١١، أصبح المكتب يزود اللجنة حصريا بخدمات الدعم فيما يتعلق بالدعم الإداري واللوجستي (السفر وإدارة المكاتب بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والتمويل والميزانية والشراء) والدعم المتعلق بالمسائل الفنية، كالإعلام وحقوق الإنسان والشؤون الاقتصادية.

١٠٤ - ويقوم مكتبا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون ونيجيريا بتزويد اللجنة بالدعم اللوجستي والإداري فيما يتعلق بمراقبي الأمم المتحدة الموفدين إلى البلدين على أساس استرداد التكاليف.

١٠٥ - وزادت اللجنة تعاونها مع فريقي الأمم المتحدة القُطريين في الكاميرون ونيجيريا من أجل القيام بشكل مشترك بوضع تدابير بناء الثقة على نحو يتفق واحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية وضمان تهيئة ظروف مواتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود.

١٠٦ - وفي سبيل تعزيز الاستقرار الإقليمي وزيادة التعاون بين الكاميرون ونيجيريا، توفر إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة التوجيه السياسي والاستراتيجي للجنة وتُيسر تنفيذ أعمال اللجنة.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٣

١٠٧ - واصلت اللجنة إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

١٠٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، اتفقت الكاميرون ونيجيريا رسميا بشأن ٨٩٣ ١ كيلومترا، وجرى اعتمادها خلال الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة. وجاء هذا الإجراء في أعقاب النجاح في تقييم ٦٣ كيلومترا إضافية في جبال غوتل، التي هي من أشد المناطق صعوبة في الوصول إليها والتوصل إلى اتفاق بشأن قرية مادا التي ما فتئت تشكل مجالا رئيسيا من مجالات الخلاف منذ عام ٢٠٠٥. ووفقا لآخر تقديرات التقييم الميداني، سيكون طول الحدود المتوقع ١٠٠ ٢ كيلومتر. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من التقييم الميداني للمناطق الحدودية المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٣، والتوصل إلى تسوية بشأن المناطق الخلافية المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وسيتيح هذا النشاط تباعا وضع الصيغة النهائية لبيان الحدود وإعداد الخرائط النهائية بحلول عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يبدأ تشييد الركائز الحدودية البالغ عددها ٠٠٠ ١ عمود في عام ٢٠١٤، وسوف تستغرق هذه العملية عامين.

١٠٩ - ويتوقع أن تجتمع اللجنة ثلاث مرات في عام ٢٠١٣. وعقد الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في ياوندي. وخلال ذلك الاجتماع، أقرت اللجنة تقرير بعثات التقييم الميدانية الأخيرة وقررت بدء مرحلة جديدة من نصب الأعمدة الحدودية على طول الحدود البرية والتعجيل بعملية وضع الخرائط النهائية، واتفقت على عقد حلقة العمل التقنية لوضع الخرائط النهائية في قسم رسم الخرائط التابع لإدارة الدعم الميداني في المقر في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وناقش المشاركون في الاجتماع أيضا صياغة اتفاق الحدود الدولية، وأشاروا إلى التقدم في مجال تخطيط المشاريع وحشد الأموال من أجل مبادرات بناء الثقة لفائدة السكان المتضررين من تعليم الحدود. ومن المقرر عقد اجتماعين آخرين بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ من أجل استعراض خطة عمل اللجنة واعتماد تقارير بعثة التقييم الميداني، وحل جوانب الخلاف الناجمة عن التقييمات الميدانية المشتركة، والاتفاق على تدابير بناء الثقة للسكان المتضررين في المناطق المشمولة بتعليم الحدود، واتخاذ قرارات بشأن الرقابة على أعمال نصب الأعمدة الحدودية.

١١٠ - وبناء على طلب الطرفين، قامت اللجنة، بالتشاور مع إدارة الشؤون العامة ومكتب الشؤون القانونية وشعبة المشتريات في إدارة الشؤون الإدارية التابعة للأمانة العامة، بوضع مقترح مشروع لمواصلة أعمال نصب الأعمدة. وقام الطرفان بتنقيح وثيقة المشروع وخطة

التكاليف ووافقت عليهما اللجنة، التي وافقت كذلك على بدء المرحلة الأولى من المشروع، الذي يتألف من تشييد ٣٢٣ عمودا حدوديا في الجزء الجنوبي من الحدود البرية.

١١١ - وتواصل اللجنة كفالة التقيد باتفاق الحدود البحرية، وستكفل الاتساق في تطبيق ما جاء في الاتفاق على بيان الحدود وفي الخرائط النهائية اللازمة لاختتام عملية تعليم الحدود. وستنفذ هذه المهمة النهائية بالتعاون الوثيق مع مكتب المستشار القانوني للمنظمة.

١١٢ - وعقدت لجنة المتابعة المعنية بتنفيذ اتفاق غرينتري بشأن الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي، دورتيها الحادية والعشرين والثانية والعشرين في جنيف في ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس وفي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣ على التوالي. وأيّدت اللجنة تقارير البعثتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة اللتين أوفدتا إلى منطقة باكاسي وأجراهما فريق المراقبين المشترك. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يبلغ عن وقوع أي حوادث خلال أي من هاتين البعثتين المعنيتين بالمراقبة. ومن المقرر عقد اجتماع أخير للجنة المتابعة في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عقب انتهاء سريان الشروط المحددة في اتفاق غرينتري في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، مما يعفي لجنة المتابعة من رصد احترام حقوق سكان شبه جزيرة باكاسي.

١١٣ - وقامت اللجنة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة الكاميرون، بتنسيق أربعة مشاريع قصيرة الأجل في منطقة بحيرة تشاد وشبه جزيرة باكاسي في أعقاب إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم احتياجات الأمن الغذائي، بما في ذلك إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب وبناء القدرات اللازمة للحصول على عمل، والطاقة الخضراء. وفي الكاميرون، تم وضع الصيغة النهائية لدراسة الجدوى وتقديرات التكاليف بمبلغ قدره ٦ ٣٥٢ ٦٠٠ وقُدمت لوكالات الأمم المتحدة المعنية للتحقق منها وتنفيذها لاحقا. ويجري التخطيط لمشاريع مماثلة لصالح السكان المتضررين في نيجيريا.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

١١٤ - ستواصل اللجنة تيسير التعاون بين الطرفين على ما يلي: (أ) مواصلة التقييم الميداني لتحديد المواقع الحدودية المتبقية (٢٠١٤)؛ (ب) تسوية الخلافات على تعليم الحدود، التي أُرجئت نتيجة الخلاف على تأويل قرار محكمة العدل الدولية، أو الشواغل الأمنية المحلية، أو صعوبة الوصول الناجمة عن وعورة تضاريس المنطقة (٢٠١٤)؛ (ج) تشييد نحو ٩٢٠ ركيزة من الركائز الحدودية المتبقية (٢٠١٣-٢٠١٥)؛ (د) تقديم الدعم لوضع برامج ترمي إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة بين السكان في المناطق المتضررة من تعليم الحدود

(٢٠١٤-٢٠١٥)؛ (هـ) إصدار الخرائط النهائية وبيان الحدود عند التوصل إلى تسوية بشأن المناطق الخلافية المتبقية والمناطق التي تخطتها عملية التعليم (٢٠١٣-٢٠١٥).

١١٥ - وستزداد الأنشطة العامة للجنة إلى حد كبير بتنفيذ مشروع الرسم النهائي لخرائط الحدود بين الكاميرون ونيجيريا بالاقتران مع تشييد الأعمدة الحدودية، الذي بدأت في عام ٢٠١٣.

١١٦ - وستركز اللجنة أيضا التركيز على مساعدة الطرفين على حشد أموال إضافية لاستكمال أعمال التعليم جنبا إلى جنب مع مشاريع بناء الثقة.

١١٧ - وستظل هناك حاجة إلى الدراية التقنية والقانونية المستقلة لتوفير المساعدة على وضع صيغة توافقية من أجل التوصل إلى تسوية بشأن المناطق الخلافية المتبقية، التي تنطوي على معالم جغرافية، مثل المنارات والأنهار والطرق والقرى. وعلاوة على ذلك، ستتطلب الإدارة الفعالة للمهام التقنية والإدارية المتصلة باستئناف العمل في نصب الأعمدة، توفر الخبرات في المجال الهندسي إلى جانب القدرات الإدارية المتاحة. وستظل الاحتياجات التشغيلية دون تغيير، مع توفر النقل الجوي اللازم لنقل الموظفين المقيمين في داكار جوا من داكار إلى الكاميرون ونيجيريا.

١١٨ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة باللجنة:

الجدول ١٤

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: إنجاز تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا، بطريقة منظمة وسلمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم نحو تعليم الحدود البرية وإبرام اتفاق تعاون في مسائل الحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا	(أ) '١' المحافظة على عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة وتحضرها الكاميرون ونيجيريا لمناقشة قضايا تعليم الحدود مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٢

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٣
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٣
	’٢‘ ازدياد النسبة المئوية للحدود البرية التي تتفق الكاميرون ونيجيريا على مواقع نصب الأعمدة فيها
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٨٧ في المائة (١,٨٣٠ كلم)
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٩٠ في المائة (١,٩٠٠ كلم)
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٩٢ في المائة (١,٩٣٢ كلم)
	’٣‘ ازدياد معدل تنفيذ عقود تعليم الحدود المتصلة بالحدود البرية (تدريجيا)
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٥٨ في المائة
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٦٥ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٨٠ في المائة
	’٤‘ الالتزام بالاتفاق المتعلق بالحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١١
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لم تعقد اجتماعات بشأن هذه المسألة
	تقديرات عام ٢٠١٣: لن تعقد اجتماعات بشأن هذه المسألة
	الهدف لعام ٢٠١٤: لن تعقد اجتماعات بشأن هذه المسألة

النواتج

- عقد ٣ اجتماعات للجنة لمناقشة القضايا المتصلة بالتنفيذ السلمي لقرارات محكمة العدل الدولية، بما في ذلك اعتماد التقارير المقدمة من بعثات التقييم الميداني؛ وحل نقاط الخلاف الناشئة عن عمليات التقييم الميداني المشترك، والاتفاق على تدابير بناء الثقة بين السكان المتأثرين بأعمال تعليم الحدود، وإدارة أعمال نصب الركائز وأعمال تعليم الحدود
- إيفاد بعثتين مشتركتين للتقييم الميداني بمتوسط ٣ أسابيع على طول الحدود البرية للاتفاق مع الأطراف على مواقع الأعمدة الحدودية في المناطق الخلافية والمؤجلة؛ وتقديم تقارير تعتمدها الأطراف عن التقدم المحرز في تعليم الحدود
- عقد اجتماعين استشاريين قانونيين وتقنيين مع الطرفين لتسهيل حل نقاط الخلاف الناجمة عن التقييم الميداني المشترك، وتقديم مقترحات يعتمدها الطرفان بشأن حل نقاط الخلاف، وصياغة مشروع صك للحدود الدولية
- إيفاد بعثة ميدانية لمدة ٢٥ أسبوعا وسطيا لممارسة الإشراف الإداري والتقني والرقابة على العمل الذي يضطلع به المقاولون الذين ينفذون عقود تعليم الحدود في المساحة ١ (الممتدة من نهر غامانا إلى نهر كروس) والمساحة ٢ (نجاواي ودوروفي وتامنيا)
- عقد ثلاثة اجتماعات مع الجهات المانحة بشأن التمويل المطلوب من خارج الميزانية لما تبقى من أعمال تعليم الحدود ومبادرات بناء الثقة
- عقد اجتماعين في ياوندي وأبوجا للجنة التوجيهية للمشروع وفريق الرصد التقني بشأن أنشطة نصب الأعمدة الحدودية
- تنظيم حملة إعلامية بشأن ما حققته اللجنة في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء الثقة، وإصدار مواد إعلامية عن عملية تعليم الحدود تضمّنت عرض فيلم وثائقي
- إيفاد بعثة ميدانية من اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود بمتوسط ثلاثة أسابيع على طول الحدود البرية لحل نقاط الخلاف وتقييم التقدم المحرز في أعمال تعليم الحدود
- إصدار ١٤٠ خريطة بمقياس ١:٥٠,٠٠٠ (للحدود البرية)، وخريطتان بمقياس ١:٥٠,٠٠٠ (للحدود البحرية)، و ٣ خرائط بمقياس ١:٥٠,٠٠٠ وخريطة واحدة بمقياس ١:١,٥٠٠,٠٠٠ (للحدود بأكملها) تصف الحدود بين الكاميرون ونيجيريا
- إيفاد بعثتين تتصلان بوضع الخرائط النهائية مع قسم رسم الخرائط في الأمانة العامة
- إيفاد ٤ بعثات تقنية للتحقق من البيانات الميدانية ورسم الخرائط النهائية والتصديق عليها

- إصدار بيان للحدود يصف الحدود بين الكاميرون ونيجيريا
- عقد اجتماع استثنائي للجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود
- قيام اللجنة بزيارة ميدانية إلى منطقة الحدود
- إيفاد بعثة إلى نجامينا لتلتقي بلجنة حوض بحيرة تشاد بغرض جمع الوثائق اللازمة لمشروع رسم الخرائط النهائية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) توطيد الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق المعنية، بما في ذلك شبه جزيرة باكاسي	(ب) '١' المحافظة على عدد زيارات المراقبين المدنيين بمشاركة الكاميرون ونيجيريا إلى منطقة الحدود البرية ومنطقة بحيرة تشاد للتأكد من احترام حقوق السكان المتأثرين مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٣ تقديرات عام ٢٠١٣: ٣ الهدف لعام ٢٠١٤: ٣ '٢' عدم ورود أي بلاغ عن وقوع حوادث أو وجود غير قانوني للقوات بعد الانسحاب وعمليات نقل السلطة مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: صفر الهدف لعام ٢٠١٤: صفر '٣' المحافظة على عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة المتابعة بشأن شبه جزيرة باكاسي والتي تشارك فيها الكاميرون ونيجيريا مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٣

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٣
	الهدف لعام ٢٠١٤: صفر
	’٤‘ الإبقاء على عدد مراكز الكاميرون الإدارية في جميع أنحاء شبه جزيرة باكاسي
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٢
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٢
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٢

النواتج

- إيفاد ثلاث بعثات ميدانية من المراقبين المدنيين على طول الحدود البرية لرصد احترام حقوق السكان المتضررين ورفاههم مع التركيز بوجه خاص على المجموعات الضعيفة بمن فيهم النساء والشباب
- عقد اجتماعين استشاريين بشأن صياغة وتنفيذ المبادرات الوطنية الإنمائية والبيئية في شبه جزيرة باكاسي
- تقديم واعتماد ٣ تقارير أعدها المراقبون الدوليون في أعقاب زيارتهم إلى منطقة الحدود البرية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) إحراز تقدم نحو احترام حقوق السكان المتضررين وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، وتنشيط لجنة حوض بحيرة تشاد	(ج) ’١‘ عدم ورود بلاغات عن وقوع أي انتهاكات في منطقة بحيرة تشاد
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٣: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٤: صفر

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ المحافظة على عدد مشاريع تنمية المجتمعات المحلية المنفذة في الكاميرون ونيجيريا
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٤
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٤
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٤
	’٣‘ المحافظة على عدد المبادرات المضطلع بها (بمشاركة الكاميرون ونيجيريا) بهدف تعبئة الموارد من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٤
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٤
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٤

النواتج

- إجراء ٤ دراسات جدوى بعد تقييم الاحتياجات المشتركة لحشد التمويل بالاشتراك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات المانحة
- تنفيذ ٤ مشاريع سريعة الأثر (٢ في نيجيريا و ٢ في الكاميرون) في مجالي الصحة (تزويد المراكز الصحية المحلية بالمعدات) والأمن الغذائي (الثروة الحيوانية الزراعية وأنشطة الصيد) بهدف تلبية الحاجات الملحة للسكان المتضررين من عملية تعليم الحدود وتشجيعهم على قبول المهام الموكولة إلى البعثة
- وضع ٤ مشاريع على أساس دراسات الجدوى لمعالجة مسألة رفاه السكان المتضررين في مجالات الأمن الغذائي والائتمان البالغ الصغر ومياه الشرب وبناء القدرات للحصول على فرص العمل، وإمداد المجتمعات المحلية بشبكة الكهرباء مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب وانتهاكات حقوق الإنسان

- صياغة ٤ مبادرات لتعبئة الموارد بالاشتراك مع حكومتي الكاميرون ونيجيريا والبنك الدولي وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين لتشجيع التعاون عبر الحدود والبرامج الاقتصادية المشتركة
- إيفاد بعثتين ميدانيتين لتوعية السكان في المناطق المتأثرة بأعمال تعليم الحدود
- قيام لجنة حوض بحيرة تشاد ببعثتين لتقديم المساعدة على تنفيذ تدابير بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا
- قيام استشاريي الأمم المتحدة، عقب زياراتهم الميدانية، بتقديم ٣ تقارير إلى الطرفين عن البيئة والصحة والأمن الغذائي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز التعاون دون الإقليمي في غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاع عن طريق الإدارة الجيدة لخطوط الحدود من خلال الدروس المستفادة من تجربة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	(د) إنشاء منتدى إقليمي مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية بشأن قضايا المستوطنات الحدودية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: منتدى واحد تقديرات عام ٢٠١٣: منتديان الهدف لعام ٢٠١٤: ثلاثة منتديات

النواتج

- عقد حلقة عمل مع برنامج الاتحاد الأفريقي المعني بالحدود لتبادل الدروس المستفادة والاطّلاع على آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في إنجاز عملية تعليم الحدود التي تضطلع بها اللجنة المختلطة بوصفها آلية لمنع نشوب النزاعات
- تقديم إرشادات بشأن تعيين الحدود (التسوية القانونية والمتطلبات الجيوديسية وتقديرات التكلفة وتوصيات تتعلق بأعمال تعليم الحدود) إلى مسؤولي حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي
- إصدار ورقتين عن القضايا القانونية والتقنية المتصلة ببيان الحدود وإعداد الخرائط النهائية

العوامل الخارجية

١١٩ - من المتوقع أن يتم تحقيق الهدف، شريطة أن تستمر الكاميرون ونيجيريا في الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية وخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة المختلطة؛ وأن تظل البيئات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدين مواتية لتنفيذ حكم المحكمة؛ وأن تتوافر الموارد من خارج الميزانية لنصب الأعمدة الحدودية وأن يقدم الدعم لمبادرات بناء الثقة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٥

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
الفئة	الاعتمادات (١)	النفقات التقديرية (٢)	الفرق (٣) = (١)-(٢)	المجموع (٤)	الاحتياجات غير المتكررة (٥)	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣ (٦)	الفرق ٢٠١٣-٢٠١٤ (٧) = (٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٥٩,٤	١١٧,٣	٤٢,١	٩٣,٢	–	٩٠,٩	٢,٣
تكاليف الموظفين المدنيين	٣ ٩٢٤,١	٣ ٩٢١,٢	٢,٩	٢ ٠٨٧,١	–	٢ ٠٤٨,٣	٣٨,٨
التكاليف التشغيلية	١٠ ٢٢٩,٤	١٠ ١٣٢,٩	٩٦,٥	٣ ٦٩٢,٣	٨٢,٠	٤ ٧٩٤,٠	(١ ١٠١,٧)
المجموع	**١٤ ٣١٢,٩**	**١٤ ١٧١,٤**	**١٤١,٥**	**٥ ٨٧٢,٦**	**٨٢,٠**	**٦ ٩٣٣,٢**	**(١ ٠٦٠,٦)**

الجدول ١٦

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون		
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ الأمنية	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	–	–	–	–	٣	٦	–	–	**٩**	١	–	**١٠**	–	٢	–	**١٢**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	–	–	–	–	٣	٦	–	–	**٩**	١	–	**١٠**	–	٢	–	**١٢**
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**

١٢٠ - يعزى الرصيد الحر في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في المقام الأول إلى تأخر تناوب المستشار العسكري، وتأخر تعيين المراقبين المدنيين، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار زورق، نظرا لإبرام اتفاق على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ويقابله جزئيا ارتفاع تكاليف استئجار طائرة هليكوبتر لبعثات التقييم الميداني عما أُدرج في الميزانية ونشوء احتياجات إضافية لأغراض الإشراف الإداري والتقني على العمل الذي يقوم به المتعاقدون على مشروع نصب الأعمدة الحدودية.

١٢١ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٤ مبلغا قدره ٦٠٠ ٨٧٢ ٥ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتشمل بدل الإقامة المقرر للبعثة وبدل الملبس وسفر مستشار عسكري لأغراض التناوب (٢٠٠ ٩٣ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين لملاك الموظفين الذي يتألف من ١٠ وظائف دولية (٣ ف-٥، و ٦ ف-٤، ووظيفة من فئة الدعم الميداني)، ووظيفيتين من الرتبة المحلية (١٠٠ ٠٨٧ ٢ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى التي تشمل خدمات الخبراء الاستشاريين (٣٠٠ ٥٥١ ١ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ٥٨١ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٣٠٤ دولار)، والنقل البري (٩٠٠ ٦٨ دولار)، والنقل الجوي (٦٠٠ ٦٢٣ دولار) والاتصالات (٩٠٠ ٢١١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ١٢٦ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٢٢٣ دولار).

١٢٢ - ويُقترح الإبقاء على مجموع الاحتياجات من الموظفين اللازمين لتوفير دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في عام ٢٠١٤ دون تغيير.

١٢٣ - أما انخفاض الاحتياجات لعام ٢٠١٤ (٦٠٠ ٠٦٠ ١ دولار)، مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣، فيبرز في المقام الأول حدوث انخفاض في إطار بند التكاليف التشغيلية (٧٠٠ ١٠١ ١ دولار) نتيجة للآثار المترتبة على التغير الذي طرأ فيما يخص العمليات الجوية، على ترتيبات تقاسم تكاليف طائرة ثابتة الجناحين بين اللجنة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بوصف ذلك جزءا من استراتيجية التعاون الإقليمي وتقاسم الموارد. فبعثة تحقيق الاستقرار تعمل حاليا في مالي وستحتاج إلى استخدام طائرة في عملها. وكان ترتيب تقاسم التكاليف السابق المعمول به خلال عام ٢٠١٣ يستند إلى تقاسم التكاليف بنسبة ٧٥:٢٥ على التوالي بين اللجنة المختلطة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وبالنسبة لعام ٢٠١٤، ستُقسم التكاليف بنسبة ٢٥:٦٥:١٠ على التوالي بين اللجنة المختلطة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبعثة تحقيق الاستقرار، مع مراعاة النمط المتوقع لاستخدام تلك الكيانات الثلاثة

للطائرة. كما يبرز انخفاض الاحتياجات حدوث انخفاض في إطار بند الخبراء الاستشاريين، وهو ما يرجع أساسا إلى وقف عمل لجنة المتابعة بموجب الأحكام المنصوص عليها في اتفاق غرينتري المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٣، الذي يعفي اللجنة من رصد احترام حقوق سكان باكاسي؛ وانخفاض الاحتياجات لاستئجار أماكن العمل، لأنه سيجري توفير مباني المكاتب الجديدة في داكار مجانا في عام ٢٠١٤؛ ووقف استئجار زورق في إطار بند النقل البحري نظرا لتقييم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا في أكباكوروم/أكوايافي والاتفاق عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهو نقصان قابلته جزئيا زيادات في التكاليف العامة للموظفين بالنسبة إلى الموظفين الدوليين استنادا إلى أنماط الإنفاق الفعلي وزيادة في الاحتياجات المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٢٤ - باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية المقدمة من كل من الكاميرون ونيجيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي، يتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة مشروع نصب الأعمدة الحدودية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقد شيد المكتب ما مجموعه ٣٧٨ عمودا حدوديا خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي الاجتماع السابع والعشرين للجنة الذي عُقد في ياوندي يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١، أعربت الكاميرون ونيجيريا عن قلقهما إزاء تكلفة أعمال نصب الأعمدة الحدودية وطالبتا بإنهاء العقد المبرم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسيتم إنشاء هيكل إداري جديد يتيح للكاميرون ونيجيريا قدرا أكبر من امتلاك زمام ما تبقى من أعمال تعليم الحدود من أجل تشييد ٩٢٠ عمودا حدوديا إضافيا اعتبارا من عام ٢٠١٤.

١٢٥ - وسيتوقف إنجاز جميع المهام المتعلقة بتعليم الحدود على استمرار التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية. ويلزم تقديم تبرعات إضافية لإنهاء العمل. ومن المقرر عقد اجتماعات مع الجهات المانحة للتفاوض على الالتزامات الجديدة المتعلقة بمواصلة أعمال تعليم الحدود البرية وبتنفيذ مبادرات بناء الثقة على السواء. ويتوقع توفير ما يقدر بمبلغ ٠٠٠ ٥٥٠ ٤ دولار لعام ٢٠١٤.

١٢٦ - وثمة حاجة إلى موارد إضافية لتنفيذ البرامج المشتركة العابرة للحدود بين فريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا لدعم السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود، بما في ذلك التمويل اللازم للمشاريع السريعة الأثر لتنفيذ مبادرات بناء الثقة لفائدة المجتمع المحلي مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب المقيمين في المناطق الواقعة على

خط الحدود. وسيسعى رئيس اللجنة للحصول على موارد من خارج الميزانية، بما فيها الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع بناء الثقة بما يتسق مع الإطار المنقح للمساعدة الإنمائية لكلا البلدين. وقد وضعت الصيغة النهائية لأربعة مشاريع في مجالات الأمن الغذائي، والائتمان البالغ الصغر، والمياه، والطاقة الخضراء والتدريب المهني ستنفذ في الكاميرون بتكلفة تُقدر بمبلغ ٦٠٠ ٣٥٢ ٦ دولار وقدمت إلى وكالات الأمم المتحدة المعنية للتصديق عليها. ومن المقرر تنفيذ مشاريع مماثلة لفائدة السكان المتضررين في نيجيريا.

واو – مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

(٤٠٠ ٩٦٢ ٢ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٢٧ – اقترح الأمين العام إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/279)، الذي جاء رده بالإحاطة علما بالمعلومات الواردة في مقترح الأمين العام في رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/280).

١٢٨ – وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز الإقليمي في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في آسيا الوسطى. ويعمل المركز على تشجيع التعاون الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الطاقة والمياه؛ وتعزيز الحوار؛ والإسهام في معالجة الأخطار المتعددة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الإرهاب الدولي والتطرف والاتّجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وتتمثل اختصاصات المركز فيما يلي:

(أ) إقامة اتصالات مع حكومات المنطقة وبناء على توافقها، مع الأطراف المعنية الأخرى بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) رصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها؛

(ج) تزويد الأمين العام بآخر المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب النزاعات؛

(د) البقاء على اتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاياتها المحددة؛

(هـ) توفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، وتقديم الدعم للجهود التي يبذلها المنسقون والممثلون المقيمون لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل للدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛

(و) البقاء على اتصال وثيق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة.

١٢٩ - ويقع مقر المركز في عشق آباد. وتوفر حكومة تركمانستان أماكن العمل بالإضافة إلى المنافع العامة مجانا، خلال فترة ولاية المركز.

١٣٠ - وتقدم إدارة الشؤون السياسية للمركز التوجيه السياسي والفني فيما يتعلق بالسياسة العامة، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالتفاعل مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين، من أجل تنفيذ ولاية البعثة. ويتماشى برنامج عمل المركز مع المبادئ التوجيهية للمقر، ويُنفذ بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٣١ - دأب المركز، طوال عام ٢٠١٣، على تنسيق جهوده باستمرار مع الأفرقة القطرية في أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، بما في ذلك عن طريق موظفيه الفنيين الوطنيين الموجودين في أستانا وبيشكيك ودوشانبي وطشقند. ويشارك موظفو المركز بانتظام في اجتماعات الأفرقة القطرية، ويجتمع الممثل الخاص للأمين العام بالمنسقين المقيمين كلما أمكن ذلك. وعلاوة على ذلك، تُعقد اجتماعات سنوية بين المركز والمنسقين المقيمين في المنطقة لمناقشة المسائل التي تهم الطرفين والسبل الكفيلة بتعزيز التعاون بينهما. ويقوم المركز أيضا، تماشيا مع ولايته وأولوياته، بتبادل المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب العابرة للحدود للحالة في أفغانستان التي قد تؤثر في بلدان آسيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المفصل أدناه، يقيم المركز بانتظام شراكات مع الأطراف الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع خاصة، منها على سبيل المثال الشراكات مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مسألتي الجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتّجار بالمخدرات.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٣

١٣٢ - في عام ٢٠١٣، اضطلع المركز بدور أساسي في جهود الدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى وفي وضع مبادرات إقليمية للتصدي للتحديات المشتركة التي تواجه الأمن والاستقرار وعمل المركز على تشجيع إجراء حوار بين بلدان آسيا الوسطى بشأن قضايا المياه والطاقة وقدّم الدعم إلى المبادرات الهادفة لمعالجة المشاكل البيئية وغيرها من المشاكل التي تؤثر على المنطقة وكثّف المركز تعاونه مع بلدان آسيا الوسطى ووكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى في إطار الجهود المشتركة الهادفة لمكافحة الإرهاب، والتطرف، والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات كما قدم المركز الدعم للجهود التي بذلها صندوق بناء السلام لتعزيز الاستقرار في قيرغيزستان ومن أجل التصدي بفعالية للتحديات العابرة للحدود المتصلة بتطورات الوضع في أفغانستان، واصل المركز المحافظة على اتصال وثيق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وذلك من خلال تبادل المعلومات بانتظام عن طريق البرقيات الرمزية، والمشاورات الشخصية، والقيام بزيارات إلى كابُل وغير ذلك من الوسائل كما ظل المركز على اتصال وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء آسيا الوسطى، ومع المنظمات الإقليمية والجهات المعنية الرئيسية الأخرى لدعم الدبلوماسية الوقائية في المنطقة وتيسير تبادل المعلومات وتنسيق الجهود الدولية.

١٣٣ - وفي هذا السياق، حقق المركز هدفه لسنة ٢٠١٣ المتمثل في إطلاق بلدان آسيا الوسطى لثلاث مبادرات مشتركة، بدعم من المركز، للتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، كما يلي:

(أ) فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، بدأ المركز بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في تنفيذ مشروع جديد مموَّل من الموارد الخارجة عن الميزانية يمتد على ثلاث سنوات لدعم خطة العمل المشتركة الهادفة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى ويُتوقع أن تنطلق الأنشطة الأولى في سياق هذا المشروع الجديد في الربع الثالث من عام ٢٠١٣؛

(ب) تواصل العمل المتصل بآلية الإنذار المبكّر بشأن الأنهار العابرة للحدود في منطقة آسيا الوسطى وبدأت تظهرُ مؤشرات على إحراز تقدُّم في الجهود التي يبذلها المركز بالتعاون مع الحكومات والخبراء لوضع مقترح لتحديث الإطار القانوني لإدارة المياه العابرة للحدود في حوض بحر الآرال ويؤمل في أن يكون بالإمكان تطوير هذا المقترح إلى آلية لحل المشاكل ذات الصلة، مما يمكن أن يساعد بدوره على تعزيز الاستقرار الإقليمي على المدى

الطويل وما فتئت هذه الجهود تتلقى الدعم عن طريق مشروع مموَّل من خلال مساهمات ثنائية من خارج الميزانية؛

(ج) وأخيرا، وفي سياق الجهود الرامية إلى تيسير الحوار السياسي في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، سعى المركز إلى تشجيع وتيسير مشاركة بلدان آسيا الوسطى في المبادرات الدولية الرامية إلى دعم التنمية في أفغانستان.

١٣٤ - وفي جميع الحالات، كان النجاح يتوقف على الإرادة السياسية لدول المنطقة وكانت الأموال الخارجة عن الميزانية التي تم تلقيها في إطار النداء المتعدد السنوات الذي أطلقته إدارة الشؤون السياسية ومن الجهات المانحة الثنائية حاسمة لإنجاح عمل المركز غير أنه لا يمكن ضمان إتاحة هذا التمويل سنة بعد سنة، وبالتالي فإن الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية يؤدي إلى نشأة عنصر من عدم اليقين يمكن أن يعرقل التخطيط على المدى الطويل.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

١٣٥ - تتمثل استراتيجية البعثة خلال سنة ٢٠١٤ في مواصلة دعم أطر التعاون في آسيا الوسطى وتطوير مبادرات مشتركة للتصدي للتحديات الإقليمية التي يواجهها الأمن والاستقرار ويُتوقع أن يكون هذا العام ذا أهمية بالغة بالنسبة للمنطقة، إذ يُرتقب تنظيم عدد من المناسبات الرفيعة المستوى، بما في ذلك بشأن التعقيدات المحتملة المتصلة بالمياه والمرحلة الانتقالية الأمنية الجارية في أفغانستان.

١٣٦ - وسيواصل المركز، على أساس ولايته وبرنامج عمله الذي يمتد لفترة ثلاث سنوات (من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤)، تنسيق مبادرات الأمم المتحدة في المنطقة، وتعزيز عمليات بناء الحوار والعمل مع المنظمات الإقليمية والبلدان الشريكة الثنائية لكي تتمكّن آسيا الوسطى من تحسين الظروف المواتية لتحقيق السلام والتنمية والمصالحة بشكل دائم وسيواصل المركز رصد النزاعات المحتمل نشوبها سواء كانت محلية أو عابرة للحدود وتحليلها والإبلاغ عنها من منظور إقليمي وسيواصل المركز إطلاق مبادرات من أجل معالجة المشاكل المتصلة بالمياه والطاقة في المنطقة وللحد من التوترات بين بلدان المنبع والمصب بما في ذلك مقترحه المتعلق بتحديث الإطار القانوني لإدارة المياه العابرة للحدود في حوض بحر الآرال، وتعزيز آلية الإنذار المبكر بالمشاكل المحتمل وقوعها بشأن الأنهار العابرة للحدود في المنطقة ومن أجل تعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب، سيواصل المركز تعاونه مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومع الجهات المعنية في آسيا الوسطى ومع الجهات المعنية الأخرى في إطار خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى وسيسعى المكتب أيضاً إلى التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين

من أجل تحسين كفاءة عمليات مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي وسيضطلع المركز بدور قيادي على المستوى السياسي في مجال الدبلوماسية الوقائية وسيقوم بتيسير مواءمة واتساق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في آسيا الوسطى ولضمان إجراء تحليل متكامل للحالة في المنطقة، سيظل المركز أيضا على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وسيواصل دعم التعاون بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان في إطار عملية اسطنبول والأطر الأخرى ذات الصلة من أجل التخفيف من الآثار المحتملة لنقل المسؤوليات الأمنية في أفغانستان.

١٣٧ - ويحدد برنامج عمل المركز للفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ الأولويات الثلاث التالية: (أ) أثر التهديدات العابرة للحدود التي تواجهها المنطقة؛ (ب) الآثار المترتبة على التطورات الوطنية في الاستقرار الإقليمي؛ (ج) إدارة الموارد الطبيعية المشتركة وتدهور البيئة وتشمل الأنشطة الرئيسية التي سيقوم بها المركز في سنة ٢٠١٤ مساعدة البلدان الخمسة على تنفيذ خطة العمل المشتركة المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ ودعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لمكافحة الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود ولتحسين إدارة الموارد الطبيعية؛ والسعي لمعالجة الآثار الناجمة عن الحالة في أفغانستان على المنطقة الأوسع نطاقا.

١٣٨ - وسيواصل المركز إتاحة منبر للحوار الاستراتيجي من خلال تنظيم فعاليات مشتركة مكرَّسة لمواجهة التحديات المتصلة بالأمن والاستقرار في المنطقة بالاشتراك مع معاهد البحوث والمنظمات الإقليمية والخبراء من داخل آسيا الوسطى وخارجها وسيعمل المركز أيضا على تعزيز مفهوم الدبلوماسية الوقائية في جهوده الرامية إلى بناء قدرات الأجيال الجديدة من الدبلوماسيين من بلدان آسيا الوسطى.

١٣٩ - وإضافة إلى ذلك، سيروّج المركز لفهم أنه ينبغي لجميع بلدان آسيا الوسطى الاشتراك في التصدي للتحديات الإقليمية وسعياً لتحقيق هذه الغاية، سيُجري المركز، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، مشاورات سياسية منتظمة مع قيادات بلدان آسيا الوسطى، وسينظِّم اجتماعات تضم الجهات المعنية بشأن المسائل ذات الصلة يشارك فيها خبراء من آسيا الوسطى.

١٤٠ - وتشمل النتائج المتوقع تحقيقها في عام ٢٠١٤ ما يلي: (أ) زيادة قدرة السلطات المختصة وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية الدولية والإقليمية من أجل تنفيذ خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى؛ (ب) إحراز تقدم بشأن المسائل المتصلة بالمياه والطاقة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك وضع آلية للإنذار المبكر بحالات المشاكل المحتمل وقوعها بشأن المجاري المائية العابرة للحدود في منطقة آسيا الوسطى وبتوفير فرص تدريب محددة الهدف، سيواصل المركز بناء القدرات

الوطنية لبلدان آسيا الوسطى على تسوية النزاعات بالطرق السلمية وعلى التصدي للتهديدات الإقليمية المشتركة.

١٤١ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ١٧

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في آسيا الوسطى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
تحسين التعاون الإقليمي فيما بين حكومات بلدان آسيا الوسطى الخمسة (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وفي مواجهة التحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة المياه والموارد الطبيعية، والاستجابات المشتركة للتحديات الناجمة عن انسحاب القوات المقاتلة الدولية والشكوك المحيطة بالتطورات المستقبلية في أفغانستان	اضطلاع حكومات آسيا الوسطى، بدعم من المركز، بمبادرات مشتركة للتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى؛ (ب) تعزيز قدرة المنطقة على إدارة الموارد الطبيعية المشتركة، بما في ذلك بإنشاء آلية الإنذار المبكر بشأن الأنهار العابرة للحدود في آسيا الوسطى وإحراز تقدم نحو وضع آلية لإدارة المياه العابرة للحدود في حوض بحر الآرال؛ (ج) تيسير الحوار السياسي في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك مقاييس الأداء عدد المبادرات المشتركة عام ٢٠١٢: ٣ تقديرات عام ٢٠١٣: ٣ الهدف لعام ٢٠١٤: ٣

النواتج

- إيفاد ٤ بعثات إلى بلدان المنطقة الخمسة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية والمبادرات المشتركة التي تقوم بها حكومات آسيا الوسطى للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة
- عقد مؤتمرين لتشجيع وتعزيز التعاون بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان

- تقديم المركز ٤ محاضرات عن الدبلوماسية الوقائية لطلبة جامعات آسيا الوسطى وغيرها من المؤسسات العامة (مثل أكاديمية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بيشكيك)

- المشاركة بانتظام في اجتماعات منظمة شنغهاي للتعاون، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة، ورابطة الدول المستقلة؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، وإجراء مشاورات مع البلدان الشريكة حول المسائل المتصلة بولاية المركز (إلى جانب السفر إلى موسكو وبيجين وواشنطن العاصمة ونيويورك وكابُل وأنقرة وبروكسل وجنيف وفيينا)

- عقد اجتماعات منتظمة مع المنسقين المقيمين ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لتيسير وضع استراتيجيات متكاملة للدبلوماسية الوقائية وتقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية، عند الحاجة، وإنشاء آلية لتبادل المعلومات بشكل منتظم بين المركز وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة من أجل تعزيز التعاون في مجال منع نشوب النزاعات

- تقديم إحاطات فصلية للصحفيين، وإصدار نشرات وبيانات صحفية بانتظام، وتحديث الموقع الشبكي للمركز أسبوعياً، فضلا عن تقديم معلومات وإحاطات عن السياسة العامة شهرياً إلى منظومة الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين وعامة الجمهور

- عقد المركز اجتماع مع نواب وزراء خارجية دول آسيا الوسطى الخمس من أجل تشجيع الحوار السياسي بشأن المسائل الخلافية والتوصل إلى حلول مشتركة للتحديات المشتركة

- تنظيم جولة من المفاوضات الإقليمية مع ممثلي بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان بشأن الاستخدام العادل لموارد المياه وإنشاء آلية دائمة لتقاسم المياه في حوض بحر الآرال

- تنظيم مناسبتين إقليميتين مع ممثلي بلدان آسيا الوسطى من أجل تعزيز التعاون في مجال إدارة المياه والموارد الطبيعية، ولا سيما في سياق تغير المناخ

- تنظيم ثلاثة أنشطة (حلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات) لدعم خطة العمل المشتركة الهادفة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب

- تنفيذ برنامج تدريبي ييسِّره المركز لفائدة المسؤولين الحكوميين والخبراء في آسيا الوسطى في مجالي القانون الدولي وأدوات الدبلوماسية الوقائية

- تنظيم المركز حلقة دراسية مع معاهد الدراسات الاستراتيجية في دول آسيا الوسطى، ومع الخبراء والمنظمات الإقليمية بشأن التحديات الراهنة في مجال الأمن الإقليمي وسبل التصدي المشترك الممكنة

العوامل الخارجية

١٤٢ - يتوقع المركز تحقيق أهدافه شريطة أن تلتزم الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين بالدبلوماسية الوقائية والحوار، وألا تنشأ أية حالات مزعزعة للاستقرار في المنطقة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٨

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
	الاعتماد	النفقات التقديرية	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	المجموع لعام ٢٠١٣	الفرق ٢٠١٣-٢٠١٤
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٤ ٠٨٢,٥	٤ ٠٧٢,٢	١٠,٣	٢ ١٠٣,٧	–	١ ٩٦٥,٢	١٣٨,٥
التكاليف التشغيلية	١ ٩٩٠,٥	١ ٩٩٩,٠	(٨,٥)	٨٥٨,٧	–	٩٩٧,٢	(١٣٨,٥)
المجموع	**٦ ٠٧٣,٠**	**٦ ٠٧١,٢**	**١,٨**	**٢ ٩٦٢,٤**	**–**	**٢ ٩٦٢,٤**	**–**

الجدول ١٩

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمات الميدانية/ الأمنية	الخدمات العامة	الموظفون الدوليون	الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	–	١	–	–	١	٢	٢	–	٦	٢	–	٨	٤	١٨	–	**٣٠**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	–	١	–	–	١	٢	٢		٦	٢	–	٨	٤	١٨	–	**٣٠**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	–	–	–	–	**–**

١٤٣ - يُعزى صافي الرصيد الحر المتوقع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في المقام الأول إلى ارتفاع معدل شغور وظائف الموظفين الدوليين عن المعدّل المدرج في الميزانية (ما متوسطه ٨,٣ في المائة مقارنة بصفر في المائة في افتراضات الميزانية)، وتقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات في التكاليف التشغيلية نتيجة لارتفاع تكاليف المشتريات عمّا كان مدرَجا في الميزانية بسبب شراء تجهيزات إيواء وخزّانات ومضخات وقود لمرة واحدة، فضلا عن شراء

وقود ديزل للمولدات اللازمة لتوفير الطاقة الكهربائية لمبنى مقر البعثة وللإضاءة الخارجية في محيط المبنى أثناء فترات الانقطاع المتكرر في إمدادات الطاقة الكهربائية.

١٤٤ - وستغطي الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٤ والمخصَّصة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وقدرها ٤٠٠ ٩٦٢ ٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل الإبقاء على ٣٠ وظيفة (٧٠٠ ١٠٣ ٢ دولار)، والخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ٣٥ دولار)، وسفر الموظفين (٧٠٠ ٢٤٨ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ١٥٠ دولار)، والنقل البري (١٠٠ ٣٣ دولار) والاتصالات (٠٠٠ ٢٣١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٢٣ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ١٣٦ دولار).

١٤٥ - وفي عام ٢٠١٤، لن يطرأ أي تغيير على عدد ومستوى الوظائف المقترحة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

١٤٦ - ويُعزى الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ في المقام الأول إلى الزيادة المتوقعة في التكاليف العامة للموظفين الدوليين استنادا إلى المعدلات السابقة، ومراعاة تعيين موظف جديد لديه معالون اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويقابل هذه الزيادة نقصان في التكاليف التشغيلية، ولا سيما في مجال السفر، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى نتيجة للجهود التي تبذلها البعثة للحد من التكاليف.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٤٧ - في عام ٢٠١٣، تلقّى المركز مبلغا قدره ٠٠٠ ٩٠ دولار لتنظيم آخر حلقة دراسية في إطار سلسلة الحوار الاستراتيجي ومبلغا قدره ٠٠٠ ١٣٧ دولار للمشروع المعنون ''الحوار مع الزعماء الدينيين والمؤسسات الدينية لدعم الدور الذي يضطلعون به في منع نشوب النزاعات في آسيا الوسطى'' في إطار النداء المتعدد السنوات الذي أطلقته إدارة الشؤون السياسية. وإضافة إلى ذلك، تلقّى المركز مبلغا قدره ٠٠٠ ٦٢٦ دولار من إحدى الدول الأعضاء دعماً لمواصلة مشروعه الهادف لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال تقاسم المياه العابرة للحدود.

١٤٨ - ويجري حاليا جمع الأموال للمشروع المشترك بين مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب المعنون ''نحو التنفيذ الشامل لخطة العمل المشتركة لآسيا الوسطى في إطار

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب''. ويغطي هذا المشروع، الذي تُقدَّر ميزانيته الإجمالية بمبلغ قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار، الفترة الممتدة من شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٦.

١٤٩ - وبالنسبة لعام ٢٠١٤، يتوقع المركز جمع موارد خارجة عن الميزانية بنفس المستوى للقيام بمشاريع وأنشطة متنوعة أخرى.

زاي - مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

(٨٠٠ ٩٥٥ ١٤ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٥٠ - أُنشئ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠) وحلّ محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بوجود سياسي أصغر حجما لمواصلة المواكبة السياسية لعملية توطيد السلام في بوروندي خلال مراحلها النهائية. وقام مجلس الأمن في قراريه ٢٠٢٧ (٢٠١١) و ٢٠٩٠ (٢٠١٣) بتجديد وإكمال ولاية المكتب الواردة في قرار المجلس ١٩٥٩ (٢٠١٠).

١٥١ - وتبين الفقرات الفرعية من (أ) إلى (و) من الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٠ (٢٠١٣) الأولويات الرئيسية لولاية المكتب، وهي تستند إلى الفقرات الفرعية من (أ) إلى (د) من الفقرة ٣ من القرار ١٩٥٩ (٢٠١٠) والفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة ٢ من القرار ٢٠٢٧ (٢٠١١)، وهي تركز على حكومة بوروندي وعلى دعمها في المجالات الستة التالية:

(أ) تشجيع الحوار وتيسيره بين الأطراف الفاعلة الوطنية وتقديم الدعم لآليات المشاركة على نطاق واسع في الحياة السياسية، لأغراض منها تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في بوروندي، وكذلك من أجل كفالة توافر مناخ موات قوامه الحرية والانفتاح في الفترة المفضية إلى انتخابات عام ٢٠١٥؛

(ب) تعزيز استقلال المؤسسات الوطنية الرئيسية وقدراتها وأطرها القانونية، لا سيما المؤسسات القضائية والبرلمانية، تماشيا مع المعايير والمبادئ الدولية؛

(ج) دعم الجهود الرامية لمكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما عن طريق إنشاء آليات للعدالة الانتقالية تتسم بالشفافية والاستقلال والحياد من أجل تعزيز الوحدة الوطنية

والعمل على إقامة العدل وتشجيع المصالحة في مجتمع بوروندي، وتقديم دعم تنفيذي لعمل هذه الهيئات؛

(د) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك تدعيم القدرات الوطنية في ذلك المجال، وكذلك قدرات المجتمع المدني الوطني؛

(هـ) تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي للتركيز على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للنساء والشباب وإعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي للسكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم اللاجئون الذين عادوا إلى الوطن مؤخرا والنازحون، والدعوة لتعبئة الموارد من أجل بوروندي، بهدف توطيد دعائم السلام والنهوض بالحوكمة وتنشيط التنمية المستدامة في إطار ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة؛

(و) دعم اندماج بوروندي في المنطقة بشكل أعمق، حسب الطلب؛

١٥٢ – وواصلت بوروندي طوال سنة ٢٠١٢، إحراز تقدم صوب توطيد السلام والاستقرار. وقد استمر تحسن الوضع رغم أنه لا تزال هناك شواغل بشأن حقوق الإنسان. وأتاح مؤتمر شركاء التنمية المعقود في جنيف فرصة لتقديم ''بوروندي جديدة''، ويبرهن استعداد الشركاء الدوليين للاستثمار في هذه الرؤية على النجاح الذي حققه هذا البلد. إلا أن النتائج التي تحققت خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ كانت متفاوتة. فمن ناحية، كانت هناك بوادر انفتاح سياسي عندما دعت الحكومة زعماء المعارضة في المنفى إلى العودة والمشاركة في الحوار السياسي. ومن ناحية أخرى، حدث انكماش مثير للقلق في الحيز السياسي وفي روح التوافق التي حرّكت عملية توطيد السلام منذ إبرام اتفاقات أروشا. ولا يزال انعدام الثقة الذي نشأ منذ الانتخابات العامة التي أُجريت في عام ٢٠١٠ يؤجج التوترات بين الحزب الحاكم والمعارضة السياسية. ويواصل النشطاء من المعارضة ومن المجتمع المدني التحذير من انكماش الحيز السياسي. وقد أدى ذلك إلى تشدد مواقف كلا الجانبين، وقيام الحكومة باستغلال هيمنتها على البرلمان أحيانا لسن قوانين تهدف إلى تقليص الحريات السياسية والمدنية، واتخذت المعارضة من جانبها خطوات للدخول في مواجهة مع الحكومة. وإذا لم يُعالج هذا الوضع الذي يتعارض مع روح اتفاقات أروشا، فقد يشكل تهديدا لمسار إرساء الديمقراطية في البلد مع البدء في التحضيرات لانتخابات عام ٢٠١٥.

التعاون مع الهيئات الأخرى

١٥٣ – يتعاون مكتب الأمم المتحدة في بوروندي على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في عدد من المجالات، ولا سيما المجالات التالية: الإصلاح التشريعي والمؤسسي

للقطاع القضائي بما يتماشى مع المعايير الدولية؛ وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للنظام القضائي ونظام السجون؛ ووضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط عمل المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ودعم إنشاء وتشغيل آليات العدالة الانتقالية بما يتماشى مع المعايير الدولية، فضلا عن اعتماد وتنفيذ برنامج لحماية الضحايا والشهود؛ ودعم وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية للبرلمان، بما في ذلك النظر في المسائل الجنسانية في الأعمال البرلمانية، والخطط الاستراتيجية لديوان المحاسبة؛ وتعزيز المؤسسات المسؤولة عن رصد الشفافية في إدارة الشؤون العامة.

١٥٤ - ويشكل تنفيذ مشاريع وبرامج إعادة إدماج السكان المتضررين من الحرب، التي تحظى برعاية صندوق بناء السلام، مثالا آخر على إحدى المبادرات الشاملة التي تم تخطيطها ويجري تنفيذها في ظل تعاون وثيق من جانب مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في بوروندي.

١٥٥ - ويتعاون المكتب على نحو وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحكم الروابط العديدة القائمة بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك منطقة كيفو الجنوبية، وبحكم أن البعثة تستخدم بوجومبورا لأغراض تناوب القوات. ويجري تبادل المعلومات بانتظام على مستوى رفيع مع المكتب دون الإقليمي للبعثة في أوفيرا لمناقشة دينامية الحركة عبر الحدود التي تؤثر على البعثتين. كما يتعاون المكتب تعاونا وثيقا مع المبعوث الخاص للأمين العام المعين حديثا لمنطقة البحيرات الكبرى ويقدم الدعم حسب الاقتضاء للأنشطة المتصلة ببوروندي. واستفاد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أيضا من حضور مؤتمرات رؤساء البعثات التي ينظمها من أجل المنطقة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، كما استفاد من تبادل المعلومات مع ذلك المكتب.

١٥٦ - ويعد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بعثة متكاملة حيث يضطلع نائب الممثل الخاص للأمين العام أيضا بمهام المنسق المقيم ورئيس فريق الأمم المتحدة القطري. ويشكل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي اعتمد مؤخرا، والذي يعد بمثابة إطار استراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة برمتها في بوروندي، ومن ثم فإنه يعد أيضا بمثابة الإطار الاستراتيجي المتكامل للبعثة، مثالا على عمليات التخطيط المشترك التي تساعد منظومة الأمم المتحدة في بوروندي على تسخير الميزات النسبية وتعزيز أوجه التآزر. وفيما يخص الأنشطة التي يصدر بها تكليف بانتظام، يتعاون مكتب الأمم المتحدة في بوروندي على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما في مجالات الحوكمة والانتخابات وحقوق الإنسان

وإصلاح القطاع الأمني، على النحو المفصل أعلاه. ويقوم فريق متكامل للاتصالات بتنسيق العلاقات العامة وأنشطة الإعلام فيما بين أعضاء أسرة الأمم المتحدة، فضلا عن المناسبات المشتركة.

١٥٧ - ولا يزال المكتب يضطلع بدور استباقي في تحديد وتنفيذ ترتيبات تقاسم التكاليف مع فريق الأمم المتحدة القطري لتجميع الموارد وتحسين الكفاءة وتخفيض التكاليف. ومن بين هذه الترتيبات إعداد ميزانية مشتركة للأمن، ودمج الخدمات الطبية على نطاق البعثة والفريق القطري، والعمل على دمج القدرات الإعلامية. ولا تزال فكرة العيادة المتكاملة تتيح تقديم الدعم لمزيد من المرضى، بما في ذلك موظفو وكالات الأمم المتحدة وجميع مُعالي موظفي الأمم المتحدة المؤهلين بالنظر إلى أن بوروندي تعد مركز عمل يسمح باصطحاب الأسرة.

١٥٨ - ويجري أيضا تيسير تقاسم التكاليف واستردادها من خلال الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة الرامية إلى تجميع عدد أكبر من منظمات الأمم المتحدة في بوروندي في موقع واحد. وقد انتقل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى مقر البعثة المتكامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فانضم بذلك إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية حقوق الإنسان. ويطلب كل من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان حيزا إضافيا في مقر البعثة المتكامل.

١٥٩ - وفي سياق ما تضطلع به البعثة من أعمال في مجال حقوق الإنسان، فإنها لا تزال تستفيد استفادة كبيرة من استمرار إدماجها مع مفوضية حقوق الإنسان، وهو نموذج يسمح بنشر الموارد البشرية والمالية على نحو أكثر استراتيجية. ويتيح ذلك مواصلة تنفيذ أنشطة شاملة في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الإبلاغ عن التحديات في مجال حقوق الإنسان والتصدي لها بما يتماشى مع ولاية المكتب.

١٦٠ - وفيما يخص الدعم المقدم من البعثة عن طريق معدلات وإسهامات محددة، فإن المكتب يقدم الدعم لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى باستخدام برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجود في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. وتمشيا مع مفهوم الهيكلة الإقليمية لنقل بعض المهام المتصلة بالموارد المالية والبشرية إلى مركز الخدمات الإقليمي، قامت البعثة بنقل نظامها المالي ونظامها لكشوف المرتبات إلى عنتيبي. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يستفيد من تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، في ظل تحسين عملية تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء هيكل أساسي مرن لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، وتقديم الدعم. ومع بدء العمليات في قاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالنسيا، إسبانيا، تجري إعادة تشكيل شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثة لتشمل كلا من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وقاعدة الأمم المتحدة للدعم بغرض تحقيق المرونة وتقديم الدعم الاحتياطي، وبالتالي توفير خدمات يعول عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبعثة. ويجري التشغيل الآلي لنماذج جديدة للسفر وتقديم المطالبات ورد التكاليف وتسجيل دخول الأفراد إلى البعثة وخروجهم منها، كما يجري وصل هذه النماذج بقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وقاعدة الأمم المتحدة للدعم، وهو ما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية من خلال نظمٍ لتدفق العمل توفر معلومات موثوقة ودقيقة وآنية.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٣

١٦١ - واصلت الحكومة تعزيز نظامها لتنسيق المعونة والتخطيط القائم على المشاركة. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٣، ظلت الأولوية تعطى لتنفيذ الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر ولمتابعة الالتزامات التي تعهد بها الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف أثناء مؤتمر الشركاء الإنمائيين لبوروندي، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في جنيف. ويقوم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وشركاء آخرين، بدعم السلطات الوطنية من أجل التحضير لمؤتمرين للمتابعة المواضيعية من المقرر تنظيمهما في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ بهدف استعراض مختلف المواضيع التي تتناولها الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر بمزيد من التفصيل مع الشركاء. وبناء على طلب من الحكومة، وافق المكتب على المشاركة في رئاسة المؤتمر المزمع تخصيصه للدعامة الأولى المنصوص عليها في الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر، والتي تشمل موضوعي الحوكمة وتوطيد السلام. وواصل المكتب دعمه للحكومة في مجال تخطيط ومتابعة أولويات بناء السلام على النحو المبين في الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام، فضلا عن لجنة بناء السلام. واستمرت الأنشطة الرامية إلى تنفيذ برامج صندوق بناء السلام الجارية طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، بتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبفضل دعم التخطيط الاستراتيجي المقدم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

١٦٢ - وتمضي حكومة بوروندي قدما في ما تبذله من جهود بهدف تعزيز التكامل الإقليمي، وذلك بدعم من الأمم المتحدة وشركاء آخرين. وعُقد الاجتماع الأول للجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى منذ عام ١٩٩٤ على مستوى وزراء الخارجية في بوجومبورا في أيار/مايو ٢٠١٣. ولكي تُظهر الحكومة التزامها بالمساعدة على تعزيز السلام

في المنطقة وخارجها، فقد شاركت بنشاط في بذل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز عملية توطيد السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وفي العديد من مؤتمرات قمة رؤساء الدول والحكومات للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، كما دعمت ولاية المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى.

١٦٣ - وواصلت حكومة بوروندي جهودها الرامية إلى تعزيز هياكل الحكم الرشيد وتدابير مكافحة الفساد من خلال دعم مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الوطنيين، تشمل السلطات الحكومية والجهاز القضائي والمجتمع المدني. وبدأت الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد، التي اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تُظهر أولى نتائجها الملموسة، وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان تنفيذها تنفيذا كاملا. وقام أمين المظالم بدور متزايد الأهمية بمعالجته الشكاوى المتصلة بجملة أمور منها المنازعات على الأراضي، وإساءة استعمال السلطة من جانب الإدارة، وتنفيذ الأحكام، والاختلاسات الاقتصادية.

١٦٤ - وفيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، كان التقدم المحرز أبطأ من المتوقع، حيث لا تزال عدة أنشطة هامة معلقة، ولا سيما فيما يخص تعزيز الإدارة والرقابة في القطاع الأمني. وقد تم في أواخر عام ٢٠١٢ تذليل العقبات القانونية التي تعوق تنفيذ الحملة الوطنية الثانية لنزع السلاح الطوعي، وبدأت الحملة رسميا في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣. ولا يزال المكتب يوفر التدريب في مجال حقوق الإنسان وتدابير مكافحة العنف الجنساني لضباط الأمن (الشرطة والجيش ودائرة الاستخبارات الوطنية).

١٦٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، قام المكتب بتنظيم حلقة دراسية حول الدروس المستفادة في مجال الانتخابات، وهي الحلقة التي جمعت للمرة الأولى بين جميع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة السياسية التي اضطلعت بدور خلال انتخابات عام ٢٠١٠، لمناقشة آفاق العملية الانتخابية في عام ٢٠١٥. واختتمت الحلقة الدراسية باعتماد ”عناصر خارطة الطريق نحو عام ٢٠١٥“ وبالالتزام بمواصلة روح التشاور والحوار التي أُبديت خلال مرحلة ما قبل انتخابات عام ٢٠١٠. ونظم كل من وزير الداخلية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة حلقة دراسية للمتابعة في أيار/مايو ٢٠١٣ لمناقشة مشروع القانون الانتخابي مع الجهات الفاعلة السياسية والأحزاب السياسية. بيد أنه على الرغم من تلك التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتنشيط الحوار السياسي، فقد ظلت الأحزاب السياسية تواجه صعوبات في تنظيم اجتماعات

مؤيديها، ومن شأن العديد من القوانين التي ما زالت معلقة في العملية التشريعية أن تؤثر، إن هي اعتمدت، تأثيرا سلبيا على حرية التعبير وتكوين الجمعيات في بوروندي.

١٦٦ - ولم تتحقَّق أي نتائج ملموسة فيما يتعلق بالإنشاء المتوقع لآليات العدالة الانتقالية. ولا يزال مشروع القانون الذي يتعلق بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة قيد النظر في البرلمان. وواصل المكتب ومفوضية حقوق الإنسان الاتصال بأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لتنبيههم إلى ضرورة مواءمة مشروع القانون مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات ذات الصلة، ومع التوقعات الوطنية، بوسائل منها الإدلاء بتعليقات على مشروع القانون إلى رئيس الجمعية الوطنية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، قام المكتب، بالتعاون مع وزارتي العدل والأمن العام، وبدعم من الشركاء الدوليين، بتنظيم حلقة عمل بشأن حماية الشهود والضحايا.

١٦٧ - وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٣، ظل المكتب يسلك سبلا عديدة لكسب التأييد وللدعوة إلى إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم إحاطات منتظمة لإطلاع الشركاء الدوليين لبوروندي في بوجومبورا على آخر المستجدات. وجرت كفالة متابعة حالات محددة من خلال عقد اجتماعات منتظمة كل شهرين مع السلطات المعنية واجتماعات مع المنظمات الوطنية والدولية التي تعنى بحقوق الإنسان. وواصل المكتب في المناطق تنظيم حملات لتوعية قوات الأمن والسلطات الحكومية. كما واصل المكتب تقديم تعليقاته إزاء قوانين محددة تتصل بالتزامات بوروندي في إطار الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومثال ذلك مشروع قانونٍ جديد يتعلق بالصحافة، حيث يمكن اعتبار بعض أحكامه متنافية مع تلك الالتزامات. وواصل المكتب عمله أيضا فيما يتعلق بتوعية العاملين في وسائط الإعلام وبناء قدراتهم، لا سيما فيما يخص مواضيع من قبيل حرية وسائط الإعلام والمعايير المهنية للصحفيين.

١٦٨ - وفي أعقاب اعتماد الاستراتيجية القطاعية لوزارة العدل، تعاون المكتب بشكل وثيق مع الوزارة وغيرها من الشركاء المعنيين للتخطيط لمؤتمر شامل ومفتوح للجميع، تحت عنوان ''المجلس العام للعدالة'' (Etats généraux de la justice)، يهدف إلى المساعدة على تحديد سبل المضي قدما في قطاع العدل بفضل المدخلات التي يقدمها جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولا يزال النظام القضائي يواجه تحديات كبيرة، كما يتضح من انعدام المتابعة القضائية في القضايا الأخيرة المتعلقة بالادعاء بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ومن ثم، فقد روعي في الدعم الشامل المقدم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومفوضية حقوق الإنسان لقطاع العدالة إيلاء الأولوية لتعزيز استقلال القضاء ومساءلة القضاة.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

١٦٩ - استنادا إلى الولاية المشار إليها أعلاه، ستكون أولويات مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في عام ٢٠٠٤ على النحو التالي:

تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لكفالة اعتماد نظام تخطيط تشاركي وحكم رشيد يركِّز على بناء السلام والنمو الاقتصادي

١٧٠ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي دعم المؤسسات الوطنية في تنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية، بما في ذلك الورقة الجديدة لاستراتيجية الحد من الفقر (الورقة الثانية). وفي حين أن المكتب يدعم تنفيذ استراتيجية الحكم الرشيد ومكافحة الفساد التي تتبعها الحكومة، فإنه سيواصل تعاونه على نحو وثيق مع البرلمان ووزارة الحكم الرشيد وفريق مكافحة الفساد من أجل تعزيز ممارسة الحكم الرشيد ومساءلة الحكومة. وسيقوم المكتب، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بإيلاء الأولوية لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تحسين إدارة المالية العامة والتنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على بناء السلام والاحتياجات المحددة لأكثر الفئات ضعفا.

تعزيز الحوار السياسي الحقيقي والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

١٧١ - سيركز الممثل الخاص للأمين العام وفريقه على تحسين تواتر الحوار السياسي في بوروندي ونوعيته، وذلك بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، لا سيما من أجل كفالة توافر مناخ موات قوامه الحرية والانفتاح في مرحلة ما قبل انتخابات عام ٢٠١٥. وسيتعاون المكتب مع الحكومة لضمان استمرار الأداء الفعال للصحافة الحرة والمجتمع المدني. وسيتعاون المكتب مع الحكومة للمساعدة على تعزيز بيئة سياسية قائمة على المشاركة يمكن فيها لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمواطنون، أن يسهموا في العملية الديمقراطية من خلال حوار اجتماعي وسياسي حقيقي. وعلى نفس المنوال، سيواصل المكتب أيضا المساعدة على تعزيز آليات تحقيق المصالحة الوطنية، بوسائل منها تقديم الدعم المناسب للجنة المقترحة لتقصي الحقائق والمصالحة.

تعزيز استقلال وفعالية القضاء وحقوق الإنسان ونظام الإصلاحيات

١٧٢ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم الدعم إلى الحكومة من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وتدعيم إدارة واستقلال ومساءلة القضاء والهياكل الأساسية

للإصلاحيات. وسيواصل المكتب جهوده الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

١٧٣ - وفي ظل الولاية المنوطة بالمكتب بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٩٠ (٢٠١٣)، وبالنظر إلى الانتخابات المقبلة لعام ٢٠١٥، تتمثل افتراضات التخطيط العامة لميزانية عام ٢٠١٤ فيما يلي: (أ) مواصلة إحراز تقدم في مجال توطيد السلام، في ظل دعم الحكومة لاستمرار وجود البعثة و/أو موافقتها على ذلك؛ (ب) تجديد مجلس الأمن لولاية المكتب في شباط/فبراير ٢٠١٤ بالمستويات الحالية من النشاط الاستراتيجي والبرنامجي، مما يتطلب ميزانية لاستمرار البعثة توفر الدعم الكافي للأنشطة التي صدر بها تكليف حتى نهاية عام ٢٠١٤، وتتيح المجال للاضطلاع بمهام جديدة وإضافية فيما يتعلق بتعزيز الدعم الانتخابي في عام ٢٠١٥؛ (ج) مواصلة إيلاء الأولوية للجهود التي يبذلها المكتب لاستيعاب التكاليف واستغلال الفرص المتاحة لمبادرات زيادة الكفاءة وإعادة ترتيب أولويات إنفاق الموارد وتقاسم التكاليف.

١٧٤ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ٢٠

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والاستقرار في بوروندي	
العنصر ١: تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لكفالة اعتماد نظام تخطيط تشاركي وحكم رشيد، مع التركيز على بناء السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية	
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) امتلاك المؤسسات الحكومية الهامة للقدرات اللازمة لكفالة وجود نظام تشاركي لتخطيط النمو الاقتصادي وتنسيقه، مع مراعاة تحديات بناء السلام	(أ) '١' عدد عمليات التخطيط الاستراتيجي الوطني التي تشارك فيها المؤسسات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية الشعبية) مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٢ تقديرات عام ٢٠١٣: ٣ الهدف لعام ٢٠١٤: ٣

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ عقد المجموعات القطاعية (بما في ذلك الحكومة والشركاء الدوليون والأمم المتحدة) اجتماعات منتظمة لتخطيط وتنسيق عملية تنفيذ الأنشطة في إطار الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: عقد كل مجموعة ٤ اجتماعات في السنة وسطيا
	تقديرات عام ٢٠١٣: عقد كل مجموعة ٦ اجتماعات في السنة وسطيا
	الهدف لعام ٢٠١٤: عقد كل مجموعة ١٢ اجتماعاً في السنة وسطيا

النواتج

- إسداء المشورة، من خلال عقد اجتماعات شهرية وتوجيه رسائل خطية، إلى اللجنة الوطنية لتنسيق المساعدات من أجل كفالة المتابعة الفعالة لمؤتمر جنيف لعام ٢٠١٢
- إسداء المشورة، من خلال عقد اجتماعات شهرية وتوجيه رسائل خطية، إلى الحكومة بشأن تنفيذ الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر، وتنسيق الأعمال التي تقوم بها المجموعات القطاعية في إطار الدعامة الأولى المنصوص عليها في الورقة المذكورة، وما يتصل بذلك من احتياجات في مجال تعبئة الموارد
- تنظيم حلقتي عمل تركزان على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للنساء والشباب بالتعاون مع الشركاء الحكوميين والدوليين وشركاء المجتمع المدني، وذلك بهدف تحديد أولويات المساعدات على صعيد المقاطعات
- إسداء المشورة، من خلال عقد اجتماعات شهرية وحلقات عمل نصف سنوية، إلى الحكومة في مجال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة إدماج السكان المتضررين من الحرب (بما في ذلك العائدون والنازحون والمحاربون السابقون المسرحون) والبرامج ذات الصلة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز الحوكمة الديمقراطية والمساءلة (على الصعيدين الوطني والمحلي)	(ب) '١' عدد الأسئلة الشفوية التي وجهها البرلمان إلى المسؤولين الحكوميين مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٢٤ تقديرات عام ٢٠١٣: ١٥ الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠ '٢' عدد الشكاوى ضد الفساد التي أحالها فريق مكافحة الفساد إلى النائب العام لمحكمة مكافحة الفساد مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ١٥٦ تقديرات عام ٢٠١٣: ١٠٠ الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠٠ '٣' عدد الجزاءات المتعلقة بحرية الصحافة أو السلوك المهني التي تصدر في حق وسائل الإعلام مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٥ تقديرات عام ٢٠١٣: ٢ الهدف لعام ٢٠١٤: صفر '٤' نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان، وفي الهيئات المنتخبة والمعينة على جميع المستويات مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٣٢ في المائة في الجمعية الوطنية و ٤٦ في المائة في مجلس الشيوخ، و ٣٥ في المائة من الوزراء، و ٥,٨ في المائة من حكام المقاطعات و ٣٢,٥ في المائة من رؤساء مجالس البلديات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٣٢ في المائة في الجمعية الوطنية، و ٤٦ في المائة في مجلس الشيوخ، و ٣٥ في المائة من الوزراء، و ٥,٨ في المائة من حكام المقاطعات، و ٣٢,٥ في المائة من رؤساء مجالس البلديات
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٣٢ في المائة في الجمعية الوطنية و ٤٦ في المائة في مجلس الشيوخ، و ٣٥ في المائة من الوزراء، و ٥,٨ في المائة من حكام المقاطعات، و ٣٢,٥ في المائة من رؤساء مجالس البلديات
	’٥‘ عدد الشكاوى التي تلقاها وتعامل معها أمين المظالم وقام بمعالجتها
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ١٩٥
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١٥٠
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٠٠

النواتج

- إسداء المشورة إلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مسائل الحكم الرشيد، عن طريق عقد اجتماعات شهرية وتنظيم حلقتي عمل من أجل التوعية في ما يتعلق بالفساد
- إسداء المشورة إلى فريق مكافحة الفساد عن طريق عقد اجتماعات شهرية وتنظيم حلقتي توعية لفائدة موظفي الفريق
- تنظيم ٣ حلقات عمل للتوعية بشأن قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة وتعزيز حرية الصحافة، لفائدة ١٥٠ من الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام
- إسداء المشورة إلى وزارة الحكم الرشيد عن طريق عقد اجتماعات شهرية وتوجيه رسائل خطية، في ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد
- إسداء المشورة إلى مكتب أمين المظالم عن طريق عقد الاجتماعات مرة كل شهرين، وتنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لموظفيه في ما يتعلق بتسوية النزاعات

- إسداء المشورة إلى البرلمان عن طريق عقد الاجتماعات مرة كل شهرين وتوجيه المذكرات والرسائل، وذلك في ما يتعلق بوضع أو تنقيح الأطر القانونية في المواضيع المتصلة بالحوكمة والحوار السياسي وحقوق الإنسان
- تنظيم حلقات عمل من أجل بناء قدرات البرلمانيين والمسؤولين المنتخبين محليا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) اندماج بوروندي على نحو أفضل في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية	(ج) '١' عدد التشريعات الممتثلة لتوجيهات جماعة شرق أفريقيا
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ١٠
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١٥
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١٥
	'٢' عدد المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي تستفيد منها بوروندي
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٤
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٤
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٤

النواتج

- إسداء المشورة إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات شهرية، من أجل تنظيم اجتماعين استشاريين بشأن مسائل التكامل الإقليمي
- إسداء المشورة إلى الوزارات المسؤولة عن مسائل التكامل الإقليمي (وزارات شؤون جماعة شرق أفريقيا، والعلاقات الخارجية والتجارة) عن طريق عقد اجتماعات شهرية وتنظيم ١٠ حلقات عمل، من أجل دعم عملية وضع وتنفيذ أولويات المبادرات الملموسة للتكامل الإقليمي
- إسداء المشورة إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات شهرية وتنظيم ٦ حلقات عمل، وذلك من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن التكامل الإقليمي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز الكفاءة المهنية لقوات الأمن (الشرطة والجيش والمخابرات)	(د) '١' وضع الاستراتيجية الأمنية الوطنية وتنفيذها مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: إعداد مشروع الاستراتيجية تقديرات عام ٢٠١٣: اعتماد الاستراتيجية من جانب السلطات الوطنية الهدف لعام ٢٠١٤: تنفيذ الاستراتيجية '٢' عدد أفراد الشرطة والجيش والمخابرات المدربين على ممارسة أعمالهم بطريقة مهنية، وعلى معايير حقوق الإنسان، والوعي بالعنف الجنساني مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٦٠٠ فرد إضافي تقديرات عام ٢٠١٣: ٤٠٠ فرد إضافي الهدف لعام ٢٠١٤: ٠٠٠ ١ فرد إضافي '٣' النسبة المئوية لأسلحة الشرطة والجيش الموسومة والمسجلة مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٦٤ في المائة من أسلحة شرطة بوروندي الوطنية و ١٠٠ في المائة من أسلحة قوة الدفاع الوطني تقديرات عام ٢٠١٣: ٧٣ في المائة من أسلحة شرطة بوروندي الوطنية و ١٠٠ في المائة من أسلحة قوة الدفاع الوطني الهدف لعام ٢٠١٤: ٩٥ في المائة من أسلحة شرطة بوروندي الوطنية و ١٠٠ في المائة من أسلحة قوة الدفاع الوطني

النواتج

- إسداء المشورة إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات شهرية وتنظيم حلقة عمل، وتوجيه رسائل خطية، من أجل وضع الاستراتيجية الأمنية الوطنية
- تنظيم ٣ حلقات عمل تدريبية بشأن حقوق الإنسان والأخلاقيات المهنية، لفائدة ١ ٠٠٠ من الضباط العسكريين وموظفي الأمن (الشرطة والجيش ودائرة المخابرات الوطنية)
- إسداء المشورة إلى اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من خلال عقد اجتماعات شهرية، بغية تجهيز الحملة الثانية لنزع سلاح السكان المدنيين طوعا، وإسداء المشورة التقنية بشأن الجهود الجارية لنزع سلاح المدنيين
- إسداء المشورة إلى لجنة الدفاع التابعة لمجلس الشيوخ ولجنة الأمن التابعة للجمعية الوطنية عن طريق عقد اجتماعات شهرية وتوجيه الرسائل، بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الرقابة المدنية على القطاع الأمني
- إسداء المشورة إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات كل شهرين، وذلك في ما يتعلق بتسجيل ووسم أسلحة الجيش والشرطة

العنصر ٢: تشجيع الحوار السياسي والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تعزيز الآليات اللازمة لإجراء حوار اجتماعي وسياسي وتحقيق المصالحة الوطنية	(هـ) ’١‘ عدد الاجتماعات المعقودة بين الحكومة والمجتمع المدني مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٢ تقديرات عام ٢٠١٣: ٤ الهدف لعام ٢٠١٤: ٦ ’٢‘ عدد الاجتماعات المعقودة بين الحكومة والأحزاب السياسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٦ تقديرات عام ٢٠١٣: ٧ الهدف لعام ٢٠١٤: ١٠
	’٣‘ نسبة القضايا المتصلة بالنزاع على الأراضي التي بتت فيها اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي (اللجنة الوطنية للأراضي والممتلكات الأخرى) من بين مجموع القضايا المعروضة عليها مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٦٢ في المائة تقديرات عام ٢٠١٣: ٧٠ في المائة الهدف لعام ٢٠١٤: ٨٠ في المائة

النواتج

- إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية من أجل تنظيم أربعة اجتماعات واسعة النطاق لجميع الأحزاب السياسية المسجلة وغيرها من الجهات السياسية الفاعلة
- إسداء المشورة، من خلال عقد اجتماعات كل أسبوعين، إلى جميع أصحاب المصلحة السياسيين، بما في ذلك قادة الأحزاب السياسية، والمسؤولون الحكوميون، والجهات الفاعلة السياسية، في ما يتعلق بتعزيز الحوار والتسوية السلمية للمنازعات في الفترة المفضية إلى انتخابات عام ٢٠١٥
- تنظيم ٣ حلقات دراسية يشارك فيها المسؤولون المحليون وممثلو المجتمع المدني، والجماعات النسائية وجماعات الشباب، وممثلو الأحزاب السياسية، للتوعية بمسائل السلام والمصالحة الوطنية في جميع أنحاء البلد

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) كفالة توافر بيئة مواتية تقوم على الحرية والانفتاح في الفترة المفضية إلى انتخابات عام ٢٠١٥	(و) ’١‘ اعتماد القانون الانتخابي الجديد وتطبيقه

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: (اعتماد القانون الانتخابي الجديد) الهدف لعام ٢٠١٤: (تطبيق القانون الانتخابي الجديد) '٢' عدد الاجتماعات التي تعقد خارج العاصمة للأحزاب السياسية الرئيسية غير الممثلة في الحكومة مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: ٣١ الهدف لعام ٢٠١٤: ٦٠

النواتج

- إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات شهرية، إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وغيرها من الجهات المعنية الوطنية، في ما يتعلق بوضع القانون الانتخابي المنقح وتطبيقه
- إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية المعنية، من خلال عقد اجتماعات شهرية، في ما يتصل بالتدابير والأنشطة الرامية إلى تعزيز البيئة السياسية لكي تكون مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة
- تنظيم حلقة عمل لتوعية الأحزاب السياسية بشأن البيئة السياسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ز) إنشاء آليات العدالة الانتقالية وفقا للمعايير الدولية وأدائها لعملها	(ز) وجود آليات العدالة الانتقالية (لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة) وأدائها لعملها مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: (اعتماد القانون المتعلق بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة) الهدف لعام ٢٠١٤: (أداء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لعملها)

النواتج

- إسداء المشورة إلى آليات العدالة الانتقالية والسلطات الوطنية المعنية، عن طريق عقد الاجتماعات وتوجيه الرسائل الخطية مرة كل شهرين، بشأن التحقيق في الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، بما في ذلك تحديد هوية مرتكبيها
- إسداء المشورة إلى آليات العدالة الانتقالية والسلطات الوطنية المعنية، عن طريق عقد الاجتماعات وتوجيه الرسائل الخطية مرة كل شهرين، بشأن تسجيل ومعالجة الشكاوى وشهادات الضحايا والأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي
- إسداء المشورة إلى الشركاء المحليين عن طريق عقد الاجتماعات وتوجيه الرسائل الخطية وتنظيم التدريب وحلقات العمل مرة كل شهرين، لتعزيز الوعي العام بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والعمل الذي تؤديه
- تنظيم تدريب لمدة شهرين لموظفي القضاء الجدد في مجالات إدارة المحاكم وأخلاقيات المهنة وإجراءات المحاكمات
- إسداء المشورة شفويا وخطيا إلى السلطات الوطنية في شكل مبادئ توجيهية عن طريق اجتماعات شهرية، في ما يتعلق بإنشاء وتعهد قاعدة بيانات عن العدالة الانتقالية

العنصر ٣: تعزيز استقلال وفعالية السلطة القضائية، وتعزيز حقوق الإنسان، ونظام السجون

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ح) تعزيز احترام حقوق الإنسان في بوروندي	(ح) '١' ارتفاع النسبة المئوية للقضايا المتصلة بالعنف الجنساني التي تمت معالجتها (من أصل عدد القضايا المعروضة على المحاكم) مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٦٥ في المائة تقديرات عام ٢٠١٣: ٧٠ في المائة الهدف لعام ٢٠١٤: ٧٥ في المائة '٢' عدد انتهاكات حقوق الإنسان المُبلَّغ عنها (الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب وإساءة المعاملة)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ١٢٦
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١٤٠
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١٠٠
	’٣‘ ازدياد النسبة المئوية لحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب وإساءة المعاملة التي تم توثيقها ومحاكمة مرتكبيها
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٤٥ في المائة
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٨٠ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٩٠ في المائة

النواتج

- تدريب ١٥ مدربا عسكريا قادرين على تدريب عدد لا يقل عن ١٠٠ فرد عسكري في المناطق
- تدريب ٢٠ مدربا من المجتمع المدني قادرين على تدريب ٨٠ من زملائهم الآخرين في المناطق
- تدريب ٣٠٠ ضابط شرطة على معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والتدابير الرامية إلى منع العنف الجنساني
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة عن طريق عقد اجتماعات كل شهرين وعن طريق تنسيق الدعم المالي والتقني الدولي، وعن طريق توجيه رسائل خطية، من أجل أداء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لعملها
- إسداء المشورة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن متابعة حالات محددة عن طريق توجيه رسائل خطية وعقد اجتماعات مرة كل أسبوعين مع المسؤولين في الشرطة الوطنية، والجيش ودوائر الأمن والوزارات المعنية واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والشركاء من المجتمع المدني
- إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك السلطة القضائية، من خلال عقد اجتماعات وتوجيه الرسائل الخطية أسبوعيا، في ما يتعلق بتطبيق القوانين الحالية التي تتناول العنف الجنساني

- إسداء المشورة إلى الحكومة، عن طريق عقد اجتماعات شهرية، من أجل إعداد وتقديم التقارير الأولية والدورية عن تنفيذ المعاهدات الدولية، ومن أجل إنشاء لجنة دائمة تكون مسؤولة عن إعداد التقارير وتقديمها

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ط) تحسين نظام إقامة العدل، بما في ذلك استقلاليته ومساءلته	(ط) '١' عدد القضاة الذين يتلقون تدريبا متخصصا مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ١٤٣ تقديرات عام ٢٠١٣: ١٩٦ الهدف لعام ٢٠١٤: ١٢٠ '٢' تنفيذ البرنامج الوطني لتقديم المساعدة القانونية للفئات المهمشة، بما فيها النساء والأطفال مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: وضع قانون بشأن تقديم المساعدة القانونية تقديرات عام ٢٠١٣: اعتماد القانون بشأن تقديم المساعدة القانونية الهدف لعام ٢٠١٤: وضع خطة لتعبئة الموارد وبدء تنفيذ القانون '٣' انخفاض عدد المحتجزين قبل المحاكمة مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٠٢٥ ٤ محتجزا قبل المحاكمة (٥٦ في المائة من مجموع السجناء) تقديرات عام ٢٠١٣: ٩٠٠ ٣ محتجز قبل المحاكمة الهدف لعام ٢٠١٤: ٧٠٠ ٣ محتجز قبل المحاكمة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٤‘ تخفيض النسبة المئوية للأحكام التي تلغى عند الاستئناف
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: انخفاض عدد القرارات الملغاة عند الاستئناف بنسبة ٣٦,٥ في المائة في ٤ محاكم نموذجية
	تقديرات عام ٢٠١٣: انخفاض عدد القرارات الملغاة عند الاستئناف بنسبة ٣٠ في المائة في ٤ محاكم نموذجية
	الهدف لعام ٢٠١٤: انخفاض عدد القرارات الملغاة عند الاستئناف بنسبة ٢٥ في المائة في ٤ محاكم نموذجية
	’٥‘ تخفيض الاكتظاظ في السجون
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٦ ٤٢١ سجينا في ١١ سجنا
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٧ ٥٠٠ سجين في ١١ سجنا
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٧ ٠٠٠ سجين في ١١ سجنا

النواتج

- إسداء المشورة إلى الحكومة عن طريق عقد ٨ اجتماعات مع النظراء الوطنيين، وثماني دورات توجيهية يشارك فيها القضاة، وذلك من أجل تخفيض عدد الأحكام التي تلغى عند الاستئناف في ٤ محاكم نموذجية (كيروندو، وموينغا، ونغوزي، وكايانزا)
- إسداء المشورة إلى الحكومة عن طريق عقد الاجتماعات وتوجيه الرسائل الخطية، من أجل تنظيم تدريب لمدة شهرين لموظفي السلك القضائي الجدد (أعضاء النيابة العامة، ومديري السجون وموظفي المحاكم) في مجالات إدارة المحاكم، وأخلاقيات المهنة، وإجراءات المحاكمات
- تدريب ١٢٠ قاضيا على نظام إقامة العدل
- إسداء المشورة التقنية إلى النظراء الوطنيين عن طريق عقد اجتماعات ربع سنوية والعمل المتعلق بالدعوة من خلال تنظيم حلقتي عمل ونشاط توعية واحد، من أجل إنشاء إطار رسمي لحماية الشهود والضحايا

- إسداء المشورة إلى هيئات الرقابة، عن طريق عقد ٤ اجتماعات، بشأن إعداد دليل للمستعملين في ما يتعلق بالتفتيش على المحاكم والموافقة عليه
- إسداء المشورة إلى السلطات القضائية ووزارة العدل، عن طريق عقد اجتماعات ربع سنوية، في ما يتعلق بإجراءات الإفراج عن الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية و/أو غير قانونية
- تقديم الدعم لإجراء مكتب النائب العام ٣ عمليات تفتيش سنوية في المحاكم الابتدائية

العوامل الخارجية

١٧٥ - سيتم تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة شريطة ما يلي: (أ) ألا يتخلى المجتمع الدولي عن بوروندي وأن يقدم إليها الدعم السياسي والمالي اللازم لبناء قدراتها من أجل تنفيذ برامج الإصلاح والمبادرات الحيوية لتوطيد السلام؛ (ب) أن تكون الحالة الأمنية والاقتصادية - الاجتماعية والسياسية مواتية لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي؛ (ج) أن تؤدي المؤسسات الرئيسية عملها بكفاءة وفعالية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢١

الموارد المالية

(بآلاف دورات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
	الاعتماد	النفقات التقديرية	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	المجموع لعام ٢٠١٣	الفرق ٢٠١٣-٢٠١٤
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٢٠٠,٢	٢٠٣,٥	(٣,٣)	١٠٤,٠	-	١٠٤,٠	-
تكاليف الموظفين المدنيين	٢١ ٩٣٤,٣	٢٢ ٧٦٩,٤	(٨٣٥,١)	٩ ٨٥٠,٧	-	١٠ ٢٩٧,٣	(٤٤٦,٦)
التكاليف التشغيلية	١٠ ٨٨٣,١	١٠ ٤٨٠,٦	٤٠٢,٥	٥ ٠٠١,١	-	٥ ١٨٥,٤	(١٨٤,٣)
المجموع	**٣٣ ٠١٧,٦**	**٣٣ ٤٥٣,٥**	**(٤٣٥,٩)**	**١٤ ٩٥٥,٨**	**-**	**١٥ ٥٨٦,٧**	**(٦٣٠,٩)**

الجدول ٢٢

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة			الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتب المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	-	١	١	١	٣	١٥	٩	-	**٣٠**	٢٣	-	**٥٣**	١٤	٥١	٥	**١٢٣**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	-	١	١	١	٣	١٥	٩	-	**٣٠**	٢٢	-	**٥٢**	١٥	٥١	٥	**١٢٣**
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**(١)**	-	**(١)**	**١**	-	-	-

١٧٦ - تتوقع البعثة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حدوث تجاوز في الإنفاق قدره ٨٣٥ ١٠٠ دولار في إطار تكاليف الأفراد المدنيين، وذلك بسبب ازدياد احتياجات تكاليف الموظفين الدوليين نتيجة ارتفاع متوسط المرتبات عما كان مدرجا في الميزانية لمستويات الملاك الوظيفي. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت معدلات الشواغر في البعثة عن النسبة المدرجة في الميزانية التي بلغت ٩,٨ و ٦,٤ في المائة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي، بالمقارنة مع معدلي الشغور ١٥ و ٧,٥ في المائة المدرجين في الميزانية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد التكاليف. ويقابل ازدياد احتياجات الموظفين الدوليين جزئيا انخفاض احتياجات الموظفين الوطنيين بسبب انخفاض جداول المرتبات عما هو مدرج في الميزانية، وكذلك انخفاض الاحتياجات من متطوعي الأمم المتحدة، الذي يعزى في المقام الأول إلى معدل شغور فعلي بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة مع معدل الشغور المدرج في الميزانية لعام ٢٠١٣ ونسبته ٥ في المائة.

١٧٧ - وبالنسبة للتكاليف التشغيلية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تتوقع البعثة انخفاضا عاما في الإنفاق قدره ٣٠٠ ٤٠٢ دولار، يعزى في المقام الأول إلى انخفاض الحاجة إلى دعم النقل الجوي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وانخفاض الإنفاق على الاتصالات بسبب تخفيض عدد مواقع أبراج الاتصالات وتنفيذ عدد أقل مما كان مقررا من أنشطة التوعية الإعلامية.

١٧٨ - تبلغ احتياجات مكتب الأمم المتحدة في بوروندي من الموارد، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مبلغا قدره ٨٠٠ ٩٥٥ ١٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتغطي تكاليف مستشار عسكري ومستشار لشؤون الشرطة (٠٠٠ ١٠٤ دولار)، والمرتبات، والتكاليف العامة للموظفين والبدلات المخصصة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم

المتحدة (٧٠٠ ٨٥٠ ٩ دولار)، والخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ٧٤ دولار)، والسفر الرسمي (٥٠٠ ٤٢٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٠٦٣ ٢ دولار)، والنقل البري (٥٠٠ ٣٨٣ دولار)، والنقل الجوي (٨٠٠ ٨٤ دولار) والاتصالات (٠٠٠ ٠٢٤ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٤٧٩ دولار)، والخدمات الطبية (٨٠٠ ٢١٢ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ٢٥٨ دولار).

١٧٩ - وتقترح البعثة إعادة تصنيف وظيفة موظف خدمات أمنية من فئة الخدمة الميدانية إلى فئة موظف فني وطني، لتظهر إعادة تنظيم وحدة تنسيق معلومات الأمن في قسم الأمن. ومع إعادة التصنيف المقترحة، سيبقى في الوحدة موظف واحد من فئة الخدمة الميدانية، وموظف فني وطني، وموظفان من الرتبة المحلية قادرين على الحفاظ بشكل فعال على المستوى ذاته من القدرات في مجالي التحليل وإعداد التقارير، كما في عام ٢٠١٣.

١٨٠ - ويُعزى انخفاض الاحتياجات البالغ ٦٠٠ ٤٤٦ دولار، من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤، تحت بند الموظفين المدنيين، إلى إعادة تصنيف وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى فئة موظف فني وطني، وتخفيض تسوية مقر العمل بنسبة ٤,٥ في المائة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤. كما يُعزى نقص الاحتياجات إلى انخفاض تكاليف مرتبات الموظفين الوطنيين بسبب تخفيض قيمة الفرنك البوروندي. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا انخفاض في معدل الشواغر للموظفين الدوليين من ٧,٥ في المائة عام ٢٠١٣ إلى ٥ في المائة عام ٢٠١٤، مما أدى إلى ارتفاع المرتبات والتكاليف العامة للموظفين.

١٨١ - ويُعزى نقص الاحتياجات البالغ ٣٠٠ ١٨٤ دولار، تحت بند التكاليف التشغيلية، إلى انخفاض التكاليف التقديرية للاتصالات نتيجة انخفاض تكلفة استئجار جهاز مرسل مجاوب وتقليص عدد أبراج الهواتف الخلوية والخطوط الهاتفية الفرعية المستأجرة. وإضافة إلى ذلك، ستحتاج البعثة إلى قدر أقل من الخدمات الإعلامية لدعم التغييرات في أنشطتها البرنامجية. وستقل أيضا تكاليف المرافق والهياكل الأساسية، بما أنه لم يُخطّط لأي مشروع بناء. أما التخفيضات الأخرى، فتُعزى لنقصان عدد أجهزة النسخ التصويري المستأجرة وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالرسوم المصرفية، استنادا إلى نمط الإنفاق عام ٢٠١٣.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٨٢ - ليس من المتوقّع أن يكون ثمة احتياجات من الموارد الخارجة عن الميزانية لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي لعام ٢٠١٤.

حاء – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

(٦٠٠ ٨٧٥٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٨٣ – اتسم الوضع السائد في جنوب لبنان بعد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي في أيار/مايو ٢٠٠٠ بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي، وباحتمال استمرار النزاع بين إسرائيل ولبنان. وقد أنشأ الأمين العام مكتب ممثله الشخصي لجنوب لبنان، في آب/أغسطس ٢٠٠٠، من أجل تقديم الدعم للجهود الدولية المبذولة للحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وسّع الأمين العام نطاق ولاية المكتب لتشمل تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة السياسية في لبنان، والإبقاء، في الوقت نفسه، على ولايته المتصلة بالحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان.

١٨٤ – وأدّى النزاع بين لبنان وإسرائيل الذي اندلع في تموز/يوليه ٢٠٠٦، إلى زيادة التحديات السياسية والأمنية والإنمائية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها. وأثناء النزاع، عمل مكتب الممثل الشخصي بالتعاون الوثيق مع حكومة لبنان والأطراف السياسية اللبنانية المعنية والمجتمع الدولي، من أجل وضع إطار سياسي لإنهاء أعمال القتال، وتهيئة بيئة ما بعد النزاع على نحو يساعد على استمرار وقف الأعمال القتالية، وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف. ولما كان تزايد أنشطة الأمم المتحدة في لبنان منذ عام ٢٠٠٦ يتطلّب مزيدا من التنسيق بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، وسعيا إلى تعزيز قدرة المنظمة على تقديم دعم منسق وفعال في جميع مجالات خبرتها الواسعة، فقد قام الأمين العام بتعيين منسق خاص عام ٢٠٠٧.

١٨٥ – والمنسق الخاص هو كبير موظفي الأمم المتحدة المسؤول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهو يتولى تنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومة لبنان ومجتمع المانحين الدوليين والمؤسسات المالية الدولية، بما يتماشى مع الأهداف العامة للأمم المتحدة في لبنان. ويقدم مكتب المنسق الخاص التوجيه السياسي لكل من الفريق القطري وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، ويقيم علاقات عمل وثيقة معهما، وينشئ آليات منهجية تتيح إجراء المشاورات وتبادل المعلومات بصورة منتظمة، وتعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. ويعمل المنسق الخاص أيضا ممثلا للأمين العام لدى حكومة لبنان وجميع الأطراف السياسية والأوساط الدبلوماسية في لبنان.

١٨٦ – ويؤدي المنسق الخاص، بمساعدة نائبه، بوصفه أكبر محاور باسم الأمم المتحدة مع الممثلين الدبلوماسيين للبلدان التي تدعم التنمية المالية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان، دورا

رئيسيا في الدعوة إلى استمرار المساعدة الدولية التي تقدمها الجهات المانحة إلى لبنان. أما نائب المنسق الخاص، وهو أيضا منسق الأمم المتحدة المقيم، فهو مسؤول عن تخطيط وتنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في لبنان. و لم تكن اختصاصات نائب المنسق الخاص للبنان، التي اشتركت في تحديدها إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق عمليات التنمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتضمن أصلا أحكاما تنصّ على اضطلاعه بمهام منسق للشؤون الإنسانية. إلا أنه نظرا لحالة الطوارئ في الجمهورية العربية السورية خلال ٢٠١٢ وأثرها على لبنان، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبرنامج الإنمائي بتنشيط وظيفة منسق الشؤون الإنسانية، وتعيين نائب المنسق الخاص منسقا للشؤون الإنسانية في لبنان.

١٨٧ - ولا تزال الحالة السياسية المضطربة في لبنان تتطلب من مكتب المنسق الخاص، ومن الأمم المتحدة بشكل عام، بذل مساع حميدة وتقديم الدعم السياسي. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة، من أجل دعم الجهود اللبنانية والدولية المبذولة لتسوية الخلافات السياسية بالطرق السلمية. وسيظل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي تقدمه الأمم المتحدة ضروريا أيضا للعمل مع لبنان وإسرائيل والدول الرئيسية في المنطقة من أجل الحفاظ على حالة وقف الأعمال القتالية السائدة في جنوب لبنان، وتشجيع الانتقال نحو وقف دائم للأعمال القتالية، والتوصل في نهاية المطاف إلى حل طويل الأجل للنزاع من شأنه أن يساعد على تحقيق الاستقرار والأمن الدائمين في جنوب لبنان.

١٨٨ - وبناء على أربعة بيانات صحفية صادرة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢ (SC/10712)، و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (SC/10799)، و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ (SC/10941) و ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ (SC/11055)، أصدر مجلس الأمن، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، بيانا رئاسيا (S/PRST/2013/9) أكّد فيه على أهمية الاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وشدّد على ضرورة أن تواصل الأطراف العمل مع المنسق الخاص واليونيفيل للتركيز مرة أخرى على هدف تحقيق وقف دائم لإطلاق النار والتفكير بصورة إيجابية في كيفية المضي قدما في معالجة جميع القضايا العالقة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبعد أن أشار مجلس الأمن إلى تزايد تأثير الأزمة السورية الواضح على استقرار لبنان وأمنه؛ فقد شدّد، من بين جملة أمور، على ضرورة تقديم دعم دولي قوي منسق للبنان، لمساعدته على مواصلة الصمود في وجه التحديات المتعددة الراهنة التي تهدّد أمنه واستقراره.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٨٩ - يتحمّل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان معا مسؤولية كفالة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويتطلّب ذلك تعاونا وثيقا بين البعثتين، اللتين تكملان بعضهما في التزامهما إزاء الأطراف. وعملا بتوصيات الاستعراض الاستراتيجي لليونيفيل، يتعاون المكتب واليونيفيل بشكل وثيق من أجل معالجة المسائل الشاملة المنصوص عليها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مثل إدارة الحدود، وتقديم الدعم للجيش اللبناني، وبسط سيطرة الحكومة على كامل الأراضي اللبنانية، واحترام السيادة الإقليمية للبنان ومنع نشوب الأعمال القتالية بين لبنان وإسرائيل، وتشجيع التوصّل إلى حل طويل الأجل بين البلدين.

١٩٠ - وقام مكتب المنسق الخاص بما ينسجم مع التقدّم المحرز لتحقيق مزيد من التكامل بين أنشطة الأمم المتحدة في لبنان، بزيادة وتيرة وعمق تفاعله مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في البلد، لكفالة تقديم الدعم إلى لبنان بشكل منسق وفعال. وقد ساعد هذا التفاعل على تحسين مستوى تبادل المعلومات وتنسيق السياسات الذي تمَّ إلى حد كبير، في سياق اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري التي تشارك فيها اليونيفيل، ولكنه لم يقتصر عليها. ويسعى المنسق الخاص أيضا إلى زيادة تبادل المعلومات بين ممثلي المجتمع الدولي في لبنان.

١٩١ - واستنادا إلى التوقعات الحالية التي تشير إلى تخطي عدد اللاجئين السوريين في لبنان مليون لاجئ في أوائل عام ٢٠١٤، فإن الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن ذلك ستؤدي إلى تكثيف احتياجات الأمم المتحدة للاستجابة والتنسيق في لبنان. وفي الوقت نفسه، سيواصل مكتب المنسق الخاص العمل بشكل متكامل مع الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري ومع اليونيفيل. ويشمل ذلك بذل جهود مشتركة لتعزيز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في لبنان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. ومن المتوقع أن يتم وضع الصيغة النهائية لإطار عمل الأمم المتحدة الموحد الجديد وأن يبدأ العمل به بالاشتراك مع حكومة لبنان (مجلس الإنماء والإعمار) في النصف الأول عام ٢٠١٤.

١٩٢ - وسيستمرّ تنسيق الأمم المتحدة للمساعدة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والطويلة الأجل، بقيادة المنسق الخاص ونائب المنسق الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك من خلال الاجتماعات المنتظمة لفريق الأمم المتحدة القطري، والاجتماعات الاستراتيجية المخصصة على مستوى كبار المسؤولين. وسيتواصل تحديث خطة طوارئ لبنان كل ستة أشهر، من خلال مكتب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، مع شركائه في فريق الأمم المتحدة القطري واليونيفيل، وذلك بما يتوافق مع التطورات في الميدان. وسيواصل

المنسّق الخاص دعم وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في مجال الدعوة حسب الحاجة. وسيواصل مع نائبه، وموظفي المكتب القيام ببعثات ميدانية لتقييم الوضع الإنساني والاستجابات في الميدان.

١٩٣ - ويُسهم المنسق الخاص، من خلال التنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، في تقارير الأمين العام المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويعمل بطريقة وثيقة أيضا مع إدارة الشؤون السياسية لإنتاج ورقات تحليلية، ومذكرات إحاطة، ونقاط حوار لاجتماعات الأمين العام مع محاوريه بشأن الحالة في لبنان وبشأن مسائل محددة تتصل بولاية المكتب. ويقيم المنسق الخاص حوارا متواصلا مع وكيلَي الأمين العام للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام بشأن جميع المسائل السياسية والتنظيمية الرئيسية المتعلقة بلبنان.

١٩٤ - وتواصل فرقة العمل المتكاملة المعنية بلبنان في المقر عقد اجتماعات منتظمة، بمشاركة مكتب المنسق الخاص وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل تبادل المعلومات والتخطيط لأنشطة مشتركة ووضع استراتيجيات للعمل المشترك.

١٩٥ - وبناء على العمل الذي أُنجز عام ٢٠١٣، سوف يواصل المكتب جهوده لتعزيز التكامل البرنامجي بين فريق الأمم المتحدة القطري واليونيفيل، ولا سيما في مجالات الإدارة البيئية والعمالة والشباب وحماية المدنيين.

١٩٦ - ويستفيد مكتب المنسق الخاص من وجود وكالات وبعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبموجب مذكرة تفاهم مبرَمة بين قوة اليونيفيل والمكتب، تقدّم القوة الدعم إلى المكتب في مجال الشؤون المالية والمشتريات والهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والنقل واللوجستيات. وتقدم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة الدعم للمكتب على النحو التالي: يقدم البرنامج الإنمائي الدعم في مجال خدمات المعلومات الأمنية؛ وتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الدعم في مجال الخدمات الطبية؛ وتقدّم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى خدمات الصيانة البسيطة للمركبات الرسمية التابعة للمكتب.

١٩٧ - وما انفكّ المكتب يقدّم الدعم للبعثات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في المنطقة من خلال إعارة الموظفين وكذلك من خلال توفير مركبات ولوازم أخرى. وتقدّم إدارة الدعم الميداني الدعم الإداري واللوجستي للمكتب.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٣

١٩٨ - استمرّ وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل طوال عام ٢٠١٣، وظلت منطقة جنوب لبنان مستقرة بوجه عام. وفي إطار تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي لليونيفيل، تم تعزيز علاقة العمل بين مكتب المنسق الخاص واليونيفيل. وشارك المكتب في الاجتماعات الثلاثية وأجرى اتصالات مكثّفة مع الأطراف لتعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار على طول الخط الأزرق. كما تم تعزيز التنسيق والمبادرات المشتركة بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري من خلال عقد اجتماعات منتظمة للأفرقة العاملة المواضيعية ومن خلال العمل المشترك في مجالات محددة كإدارة البيئة والبطالة بين الشباب في جنوب البلد.

١٩٩ - وبالإضافة إلى ذلك، عمل مكتب المنسق الخاص بصورة وثيقة مع جميع الأطراف اللبنانية ومع أعضاء المجتمع الدولي للحفاظ على الهدوء والاستقرار على الصعيد الداخلي مع تفاقم النزاع في الجمهورية العربية السورية المجاورة. وفي ضوء تزايد التوترات السياسية والطائفية، ولا سيما في طرابلس، وفي أماكن أخرى أيضا، واصل المنسق الخاص القيام بصورة نشيطة بدعم جميع الخطوات التي اتخذها الزعماء السياسيون بهدف حماية استقرار لبنان وأمنه، بما في ذلك الجهود الرامية إلى دعم سياسة النأي بالنفس، عملا بإعلان بعبدا. وقدم المنسق الخاص الدعم للجهود التي يبذلها رئيس جمهورية لبنان لإحياء الحوار الوطني لتجاوز الانقسام السياسي في وقت كان فيه من الضروري إقامة ذلك الحوار وتلك الاتصالات للحفاظ على وحدة البلد. وعمل المنسق الخاص على تشجيع الأطراف السياسية على الاتفاق على قانون انتخابي؛ وتشكّل حكومة جديدة بعد استقالة رئيس الوزراء؛ وبشكل أعمّ، على تجنّب الفراغ المؤسسي. وترأس المنسق الخاص المنتدى الانتخابي لحشد دعم الجهات المانحة الدولية للانتخابات البرلمانية.

٢٠٠ - كما قدم مكتب المنسق الخاص الدعم للجيش اللبناني مباشرة، في وضع خطة لتعزيز قدراته على مدى خمس سنوات وبدء العمل بها، ونسّق العمل بين مجموعة من الجهات المانحة لدعم الخطة. وواصل المكتب رئاسة فريق إدارة الحدود لتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في توفير الدعم العملي لإدارة الحدود.

٢٠١ - وتواصلت الجهود عام ٢٠١٣، لتحقيق تقدّم في مجالات الإنجاز الثلاثة المتوقّعة. وواصل المنسق الخاص تشجيع الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا. وعمل المنسق الخاص مع كلا الطرفين لحثهما على وقف الأعمال العدائية بصورة مطردة، واستكشاف إمكانية إحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم

لإطلاق النار على النحو المطلوب في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ودعا المنسق الخاص إلى ضرورة الحفاظ على الهدوء والاستقرار على طول الخط الأزرق، ومنع انتهاكات القرار. واستمر عقد الاجتماعات الثلاثية بانتظام تحت إشراف قائد قوة اليونيفيل. وحتى شهر أيار/مايو ٢٠١٣، عُقد اجتماعان منذ بداية العام، ويتوقع مواصلة عقد تلك الاجتماعات بانتظام خلال الفترة المتبقية من العام.

٢٠٢ - وواصل المنسق الخاص الدعوة بقوة إلى توفير التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية المتزايدة لجميع اللاجئين في لبنان، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، والسورين والفلسطينيون النازحون من الجمهورية العربية السورية، وكفالة عدم تسييس الطابع الإنساني لهذه الأزمة. وواصل نائب المنسق الخاص، بصفته منسق الشؤون الإنسانية، تعزيز التنسيق مع حكومة لبنان والأمم المتحدة والشركاء الدوليين من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة.

٢٠٣ - وترأس المنسّق الخاص اجتماعات المنتدى الانتخابي الهادفة إلى تبادل المعلومات المستمدّة من مشروع المساعدة الانتخابية الذي ينفّذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى تنسيق الدعم الدولي. ودعا المنسق الخاص بقوة إلى إجراء الانتخابات البرلمانية وفقا للإطار الدستوري وإلى تفادي حدوث فراغ مؤسسي. وعمل مع جميع الأحزاب السياسية على تشجيع التوافق بشأن إقرار قانون انتخابي جديد، وتعزيز الاستقرار من خلال الاستمرارية المؤسسية. واستمر في الدعوة إلى التراسل بين ممثلي المجتمع الدولي لتحقيق ذلك الهدف.

٢٠٤ - وفي عام ٢٠١٣، شهد لبنان زيادة في أعمال العنف الطائفي واتساع نطاقها وتعطّل النظام العام، ولا سيما في طرابلس ولكن أيضا في بيروت والهرمل وبعلبك وصيدا وفي أماكن أخرى، وكلّها مرتبطة بالأزمة في الجمهورية العربية السورية. ونُفّذت هجمات متعدّدة ضد الجيش اللبناني. ورغم النداءات المتكررة التي وجهها المنسق الخاص واليونيفيل من أجل الاحترام الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لم يتحقق القضاء التام على الانتهاكات التي تستهدف الخط الأزرق ولا على مظاهر حمل الأسلحة غير المرخصة جهارا في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، بلغ عدد الانتهاكات الجوية والانتهاكات البرية الطفيفة المسجلة للخط الأزرق ١ ١٠٠ انتهاك. ولم يُحرز أي تقدم في إنشاء آلية بمشاركة الطرفين لتحديد وضع مزارع شبعا والتفاوض بشأنها، وفي مسألة الغجر وفي ما يتعلّق بنزع سلاح جميع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ولم يُحرز أي تقدّم إضافي في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية وذلك بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية والعنف على طول الحدود بين البلدين.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

٢٠٥ - سيواصل المكتب في عام ٢٠١٤ الاضطلاع بمبادرات لدعم تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيواصل تقديم الدعم للجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن على الصعيد الداخلي والحد من زعزعة الاستقرار المترتبة على الأزمة الجارية في الجمهورية العربية السورية. وسيواصل المكتب تقديم الدعم لمؤسسات الدولة التي تعمل على صون لبنان من أثر النزاع في الجمهورية العربية السورية ودعم جهودها الرامية إلى إدارة تأثير اللاجئين في لبنان. وسيواصل المكتب دعم جهود لبنان الرامية إلى التمسك بسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها عملا بإعلان بعبدا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسيواصل تشجيع استئناف الحوار، بما في ذلك الحوار الوطني، من أجل توطيد الاستقرار الداخلي وإحراز تقدم نحو وضع استراتيجية للدفاع الوطني. وسيشمل هذا العمل اضطلاع المنسق الخاص ومكتبه بجهود الوساطة والدعوة وتقديم الدعم الاستشاري. وسيقوم المنسق الخاص بزيارات منتظمة إلى المناطق التي تضررت من عدم الاستقرار في لبنان. وسيواصل نائب المنسق الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية حشد الدعم التقني وفي مجال التيسير، حسب الاقتضاء وعند الضرورة.

٢٠٦ - وسيعمل مكتب المنسق الخاص بالتعاون الوثيق مع اليونيفيل والمكاتب السياسية وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة لتعزيز الهدف الأطول أجلا الذي يتمثل في نقل لبنان وإسرائيل من الحالة الراهنة لوقف الأعمال العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيواصل المكتب تشجيع المبادرات الرامية إلى إحراز تقدم في تنفيذ القرار من جانب الطرفين، وتوسيع اتصالاته مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل بلوغ هذا الهدف، بسبل تشمل عقد اجتماعات منتظمة مع المسؤولين والقيام بزيارات إلى عواصم البلدان ذات التأثير على النزاع بين لبنان وإسرائيل.

٢٠٧ - وسيقوم المنسق الخاص، بوصفه منسق أنشطة الأمم المتحدة في لبنان، بتقديم الدعم للجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الجيش اللبناني وفقا لخطة تنمية القدرات التي بدأ تنفيذها في أيار/مايو ٢٠١٣، التي تيسر إجراء مزيد من الحوار الاستراتيجي بين اليونيفيل والجيش اللبناني. كما سيقوم المنسق الخاص بتعزيز الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري لدعم بسط السلطة المدنية للحكومة جنوب نهر الليطاني إلى جانب سلطة الجيش.

٢٠٨ - وسيعمل المنسق الخاص ونائبه، بوصفه منسق الشؤون الإنسانية، مع فريق الأمم المتحدة القطري، لتشجيع السلطات في لبنان على الاستجابة بفعالية للتحديات الناشئة عن الأزمة السورية، لا سيما فيما يتعلق باللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية.

٢٠٩ - وتسمح الظروف الأمنية بمتابعة عمليات مكتب المنسق الخاص. وعلى الصعيد الإقليمي، ورغم الامتثال لجوانب عدة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل التنفيذ الكامل للقرار، وتشجيع الانتقال إلى التنفيذ الكامل للقرار، بما في ذلك الانتقال نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وعلى الصعيد الداخلي، سيظل من الضروري مواصلة تقديم الدعم لمتابعة الحوار بين الجهات الفاعلة السياسية. وسيظل من الضروري تنسيق الدعم على الصعيدين الدولي والمحلي لتعزيز قدرات الجيش اللبناني وطاقاته.

٢١٠ - وعلى إثر تأجيل الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠١٣، سيواصل مكتب المنسق الخاص تقديم الدعم للعملية الديمقراطية في لبنان. ورهنا بالجدول الزمني المحدد للانتخابات البرلمانية والرئاسية، سيواصل المكتب تشجيع استمرار التركيز على إجراء الأعمال التحضيرية للانتخابات في الوقت المناسب، بما في ذلك الاتفاق بشأن قانون للانتخابات. ويتطلب ذلك مواصلة مشاركة الأمم المتحدة والمنسق الخاص على الصعيدين التقني والسياسي. وسيتولى البرنامج الإنمائي بصورة رئيسية تنفيذ أنشطة دعم الانتخابات بالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وسيواصل المنسق الخاص توفير التوجيهات إلى المجتمع الدولي عن طريق عقد اجتماعات منتظمة لمنتدى الانتخابات الذي يضم ممثلي البلدان المهتمة بالعملية الانتخابية.

٢١١ - ومن المرجح أن تستمر الآثار غير المباشرة للأزمة السورية على الأمن والحالة الاقتصادية والسياسية والإنسانية في لبنان، وتضع على المحك قدرة الدولة على مواجهة هذه التحديات المتعددة، لا سيما وجود اللاجئين النازحين من الجمهورية العربية السورية. واستنادا إلى التوقعات الحالية، سيتطلب التدفق المتزايد للاجئين استجابة الأمم المتحدة بصورة متناسبة في مجالي المساعدة الإنسانية والتنسيق في لبنان. وسيعمل المنسق الخاص ونائبه، بوصفه منسق الشؤون الإنسانية، مع فريق الأمم المتحدة القطري لمساعدة السلطات في لبنان على الاستجابة بصورة فعالة للتحديات الناشئة عن وجود اللاجئين.

٢١٢ - وعلى الرغم من أن مكتب المنسق الخاص يواصل الاهتمام بالمساهمة في معالجة القضايا الداخلية بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإنه لا يزال هناك الكثير من العوامل ذات الصلة خارج سيطرته. وتشمل هذه العوامل التطورات الإقليمية، ولا سيما الحالة في الجمهورية العربية السورية، التي تؤثر على الوضع

الداخلي في لبنان، ومواقف الأطراف، والحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد، ومسألة تشكيل حكومة وإنشاء هياكل مؤسسية كاملة الصلاحية لضمان التنسيق والتعاون على نحو فعال.

٢١٣ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان لعام ٢٠١٤.

الجدول ٢٣

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين النتائج الإنمائية في لبنان وصون السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) استمرار الحوار السياسي بين الأطراف اللبنانية بشأن المسائل الرئيسية	(أ) '١' عقد الحكومة اجتماعات منتظمة بمشاركة جميع الطوائف الرئيسية؛ واستئناف الحوار الوطني مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٦٣ اجتماعا تقديرات عام ٢٠١٣: ١٤ اجتماعا الهدف لعام ٢٠١٣: ٤٠ اجتماعا '٢' عدم وقوع اغتيالات ومحاولات اغتيال بدوافع سياسية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٢ تقديرات عام ٢٠١٣: صفر الهدف لعام ٢٠١٤: صفر

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ عدم تنظيم مظاهرات ووقوع أحداث عنيفة ذات دوافع سياسية تخل بالنظام العام
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ٦
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٥٥
	الهدف لعام ٢٠١٤: صفر
	’٤‘ عقد المنتدى الانتخابي لترويج المعايير الدولية وزيادة مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١

النواتج

- إعداد تقارير يومية عن تأثير الحالة في الجمهورية العربية السورية على لبنان
- إعداد ١٧٠ مذكرة عن الاجتماعات مع القادة الرئيسيين للأحزاب السياسية والزعماء الدينيين في لبنان بشأن المسائل المتعلقة بالمساعي الحميدة للأمين العام
- إصدار ٢٥ بياناً للتأكيد على أهمية الحوار السياسي وضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- تقديم إحاطات أسبوعية إلى السلك الدبلوماسي وسائر المبعوثين بشأن الحالة السياسية والأمنية في لبنان وجدول أعمال التنمية للبنان
- الإسهام بمدخلات في الإحاطات الشهرية المقدَّمة إلى مجلس الأمن ومواصلة العمل مع أعضاء المجلس بشأن الحالة في لبنان
- إجراء مناقشات شهرية للتنسيق مع مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومع المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

- عقد ٦ اجتماعات لمنتدى الانتخابات برئاسة المنسق الخاص حضرها أكثر من ٣٥ من أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع المدني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) احترام وقف الأعمال العدائية في جنوب لبنان واتخاذ خطوات ملموسة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)	(ب) ’١‘ وضع حد للانتهاكات التي تستهدف الخط الأزرق جواً وبحراً وبرا مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ١ ٨٠٠ تقديرات عام ٢٠١٣: ١ ٨٠٠ الهدف لعام ٢٠١٤: صفر ’٢‘ إنشاء آلية بمشاركة الطرفين لتحديد وضع مزارع شبعا والتفاوض بشأنها مقاييس الأداء عام ٢٠١١: صفر تقديرات عام ٢٠١٣: صفر الهدف لعام ٢٠١٤: ١ ’٣‘ مواصلة تنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية من أجل تعزيز نظام الحدود مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٤٠ في المائة تقديرات عام ٢٠١٣: ٤٠ في المائة الهدف عام ٢٠١٣: ٤٠ في المائة

النواتج

- القيام شهرياً برصد الإجراءات الدبلوماسية المتخذة بين لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

- إصدار بيانات علنية كل شهرين لتشجيع الاحترام الكامل للخط الأزرق وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإدانة انتهاكات الخط الأزرق
- عقد اجتماعات أسبوعية مع اليونيفيل لتنسيق السياسة العامة وتبادل المعلومات
- المشاركة في الاجتماعات الشهرية للآلية الثلاثية مع جميع الأطراف
- عقد اجتماعات كل شهرين مع جميع الأطراف لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومسألة مزارع شبعا
- عقد اجتماعات متعددة الأطراف كل شهرين بشأن مسائل الحدود وإجراء مناقشات مع المحاورين اللبنانيين الرئيسيين بشأن مسائل إدارة الحدود
- تقديم ٣ تقارير إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) الاستجابة المنسقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة البناء والتنمية	(ج) '١' الحفاظ على عدد اجتماعات التنسيق بين الجهات المانحة مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٢٤ تقديرات عام ٢٠١٣: ٢٤ الهدف لعام ٢٠١٤: ٢٤ '٢' الحفاظ على عدد اجتماعات التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة (بما فيها الاجتماعات المواضيعية واجتماعات فرقة العمل) مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٨٦ تقديرات عام ٢٠١٣: ٨٦ الهدف لعام ٢٠١٤: ٨٦ '٣' استمرار مستوى التمويل المقدم لدعم الاستجابة الإنسانية لصالح اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة (بدولارات الولايات المتحدة)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: ١٦٢ مليون دولار
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٤٠٠ مليون دولار
	الهدف لعام ٢٠١٤: ٤٠٠ مليون دولار

النواتج

- عقد اجتماعات كل أسبوعين لفريق الأمم المتحدة القطري وفريق السياسات، واجتماعات عمل تنسيقية بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
- عقد اجتماعات أسبوعية على المستوى الوزاري بين المنسق الخاص لشؤون لبنان/نائب المنسق الخاص والمحاورين الحكوميين الرئيسيين لتيسير تنفيذ برنامج الحكومة الإصلاحي وتنسيق الأنشطة في مجال المساعدة الإنسانية وإعادة البناء والتنمية
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المانحة بشأن جهود الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية، في إطار الدعوة إلى مواصلة تعاون الجهات المانحة وتنسيق البرامج والأنشطة
- عقد اجتماعات كل سنتين بشأن التخطيط للطوارئ لمواجهة حالات الطوارئ، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة الصليب الأحمر الدولية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وحكومة لبنان
- عقد اجتماعات تنسيقية كل سنتين مع الأونروا والجهات المانحة لتحسين الظروف في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

العوامل الخارجية

٢١٤ - سيتحقق الهدف على افتراض أن تتحسن الحالة في الجمهورية العربية السورية، مما يؤدي إلى تخفيف أثرها على لبنان؛ وأن يتحقق الاستقرار في البلد؛ وأن تبدي الأحزاب السياسية استعدادا للحوار بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ وأن تتوافر الأموال وتستمر التزامات الجهات المانحة.

الجدول ٢٤

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
	الاعتماد	النفقات التقديرية	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	المجموع لعام ٢٠١٣	الفرق ٢٠١٣-٢٠١٤
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	١٤ ١٤٧,٦	١٤ ٥٦٨,٢	(٤٢٠,٦)	٧ ٢٦١,١	-	٧ ١٠٠,٩	١٦٠,٢
التكاليف التشغيلية	٤ ١٦٤,٠	٣ ٧٤٣,٣	٤٢٠,٧	١ ٤٨٩,٥	٣٩,٥	١ ٩٤٢,٠	(٤٥٢,٥)
المجموع	**١٨ ٣١١,٦**	**١٨ ٣١١,٥**	**٠,١**	**٨ ٧٥٠,٦**	**٣٩,٥**	**٩ ٠٤٢,٩**	**(٢٩٢,٣)**

الجدول ٢٥

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة			الموظفون الوطنيون		
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	١	١	–	١	٣	٤	٢	١	**١٣**	٩	–	**٢٢**	٣	٥٨	–	**٨٣**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١	١	–	١	٢	٥	٢	١	**١٣**	٩	–	**٢٢**	٣	٥٨	–	**٨٣**
التغير	–	–	–	–	(١)	**١**	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٢١٥ - توقع البعثة حدوث تجاوز في النفقات قدره ٤٢٠ ٦٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في بند تكاليف الموظفين المدنيين تعزى إلى زيادة التكاليف العامة للموظفين عما كان مدرجا في الميزانية بسبب ارتفاع معدل تبديل الموظفين الدوليين، مما أدى إلى زيادة المدفوعات لمنح التعيين ومنح الانتقال، بما فيها المدفوعات للمعالين، فضلا عن بدل انتهاء الخدمة. ويتوقع حدوث تجاوز في النفقات للموظفين الوطنيين بسبب تنقيح جدول المرتبات الذي بدأ نفاذه في ١ آذار/مارس ٢٠١٢ وأدى إلى زيادة المرتبات عما أدرج في الميزانية، وتلقي الموظفين الوطنيين مبالغ أكبر لبدل العمل الليلي في النوبات الليلية.

٢١٦ - وبالنسبة للنفقات التشغيلية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تتوقع البعثة انخفاضا في التكاليف قدره ٤٢٠ ٥٠٠ دولار على النحو التالي: (أ) توظيف

عدد أقل عما كان مقررا من الخبراء الاستشاريون (٩٠٠ ٧١ دولار) بسبب المقاطعة السياسية من جانب المعارضة والحالة الأمنية على الحدود مع الجمهورية العربية السورية، التي لم تمكن البعثة من توظيف خبراء استشاريين لإسداء المشورة للحكومة وإجراء دراسات عن الحدود؛ (ب) المرافق والهياكل الأساسية (٠٠٠ ٣٦ دولار) نتيجة لانخفاض تكاليف التشييد عما كان مقررا؛ (ج) النقل البري (٣٠٠ ١١٤ دولار) بسبب شراء مركبة مدرعة بتكلفة أقل وانخفاض استهلاك الوقود باستخدام نظام مراقبة حركة السيارات؛ (د) الاتصالات (٨٠٠ ٢١١ دولار) باستخدام وصلة بالألياف الضوئية بدلا من جهاز مرسل مجيب، مما أدى إلى انخفاض التكاليف وزيادة عرض النطاق الترددي، يقابله شراء نظام هاتفي جديد يستخدم بروتوكول الإنترنت من طراز سيسكو؛ (هـ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٠ ١١ دولار) يعزى إلى انخفاض عدد دورات تعليم اللغة الإنكليزية عما كان مدرجا في الميزانية أصلا، مما أدى إلى زيادة التكاليف لرسوم التدريب واللوازم. وقوبل انخفاض النفقات بزيادة النفقات في بند تكنولوجيا المعلومات بسبب شراء خادوم احتياطي وطابعات وآلات استنساخ متعددة الوظائف لاستبدال آلات النسخ التصويري.

٢١٧ - وتصل الاحتياجات التقديرية لمكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان لعام ٢٠١٤ إلى ٦٠٠ ٧٥٠ ٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف استمرار ٨٣ وظيفة، بما في ذلك وظيفة المنسق الخاص برتبة وكيل الأمين العام، ونائب المنسق الخاص برتبة أمين عام مساعد (١٠٠ ٢٦١ ٧ دولار). وإضافة إلى ذلك، يغطي هذا المبلغ تكاليف الخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ١١ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ١٩٦ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٧٩١ دولار)، والنقل البري (٩٠٠ ٦٩ دولار)، والاتصالات (٨٠٠ ١٨١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٨٥ دولار)، والاحتياجات الطبية (٣٠٠ ٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٠ ١٤٨ دولار).

٢١٨ - ويقترح مكتب المنسق الخاص تحويل وظيفة برتبة ف-٥ لموظف إداري أقدم إلى وظيفة برتبة ف-٤ لموظف إداري. ويتماشى الاقتراح مع توصية إدارة الدعم الميداني بتحويل الوظيفة نظرا لتعزيز وتحسين الدعم الإداري واللوجستي الذي يتلقاه المكتب من اليونيفيل عن طريق مذكرة تفاهم. وأصبح المكتب راسخا حيث توجد عدة عقود لدعم الخدمات. وقامت البعثة أيضا بإجراء استعراض داخلي لمهامها المتعلقة بالدعم وقررت أنه يمكن لموظف برتبة ف-٤ أن يتولى بفعالية إدارة قسم دعم البعثة.

٢١٩ - ويُعزى التجاوز في الإنفاق في بند تكاليف الموظفين المدنيين وقدره ٢٠٠ ١٦٠ دولار من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤ في المقام الأول إلى زيادة متوسط مستوى الدرجات المدرجة في الميزانية لمرتبات الفئة الفنية وفئة الخدمات الميدانية، التي يقابلها تحويل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ إلى وظيفة برتبة ف-٤. وقوبل ارتفاع تكاليف الموظفين بانخفاض في الاحتياجات قدره ٥٠٠ ٤٥٢ دولار في بند التكاليف التشغيلية نتيجة لما تقرر من تعيين عدد أقل من الخبراء الاستشاريين وتنفيذ تدابير لتحقيق الكفاءة.

٢٢٠ - ويُعزى انخفاض الاحتياجات للتكاليف التشغيلية إلى انخفاض الاحتياجات من الخدمات الاستشارية التي أدرجت في ميزانية عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٣، كان من المقرر أن يعمل الخبراء الاستشاريون مع البرلمان على العملية التشريعية ويساعدوا في صياغة القوانين، ولكنهم لن يعينوا في عام ٢٠١٤ بسبب مقاطعة المعارضة للاجتماعات الوطنية والجلسات البرلمانية. وإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بتخفيض الاحتياجات للسفر في مهام رسمية (٤٠٠ ٢٦ دولار) بسبب ما تقرر من تقليل عدد رحلات السفر والتدريب، والمرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٩٣ دولار) بسبب انخفاض المشتريات وتكاليف الصيانة والاستئجار لأغراض النقل البري (١٠٠ ٧٩ دولار) نتيجة لتخفيض أسطول البعثة بخمس مركبات، وتخفيض الاحتياجات من الاتصالات (٧٠٠ ١٦٢ دولار) بسبب استخدام وصلة بالألياف الضوئية بدلا من تكبد تكاليف أكبر لرسوم الجهاز المرسل المجيب.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٢١ - لم تتوافر لمكتب المنسق الخاص موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٣ ولن تتوافر له موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٤.

طاء - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

(٣٠٠ ٠٦٠ ٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٢٢ - أبلغ الأمين العام أعضاء مجلس الأمن في رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/697)، باعتزامه إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة في وسط أفريقيا في ليبرفيل. وبناءً على دعوة من السلطات الغابونية، قام فريق تابع للأمم المتحدة بزيارة ليبرفيل في شباط/فبراير ٢٠١٠ لبدء المناقشات المتعلقة بالاحتياجات الإدارية واللوجستية لإنشاء المكتب. وفي رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠

(S/2010/457)، موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام، رحَّب أعضاء المجلس باقتراح الأمين العام إنشاء المكتب لفترة أولية مدتها سنتان، على أن يجري استعراض ولايته بعد مرور ١٨ شهرا. وفي فترة لاحقة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قادت إدارة الشؤون السياسية بعثة تخطيط مشتركة بين الإدارات إلى ليبرفيل من أجل تقييم وتخطيط الاحتياجات التقنية والأساسية لبدء عمل المكتب. وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١١، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بافتتاح مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بصورة رسمية. وتولّى الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، ورئيس المكتب، مهامه رسمياً في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١.

٢٢٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، قام الأمين العام بتحويل مهام أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، إلى إدارة الشؤون السياسية ليضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وفي ذلك الصدد، يسر المكتب الإقليمي تنظيم الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في بانغي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين في بوجومبورا في أيار/مايو ٢٠١٢، والاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين في برازافيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢٢٤ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، شجع مجلس الأمن في بيان رئاسي (S/PRST/2011/21) المكتب الإقليمي على العمل مع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة ومع الاتحاد الأفريقي من أجل وضع استراتيجية إقليمية لتوفير المساعدة الدولية في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام في المنطقة المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة، وتعزيز الآليات عبر الحدود لتحسين حماية المدنيين، والقدرات على الإنذار المبكر، ووصول المساعدة والاستجابة الإنسانية، وتقديم الدعم المناسب في مجال إعادة إدماج العائدين من مناطق التشريد والمختطفين والمقاتلين السابقين، فضلا عن تعزيز القدرات العامة للدول المتأثرة لكي تبسط سلطاتها على جميع الأقاليم التابعة لها. ويقوم المكتب الإقليمي منذ ذلك الوقت بتيسير وضع استراتيجية إقليمية وخطة للتنفيذ في هذا الصدد. وفي بيان رئاسي (S/PRST/2013/6) مؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، رحب مجلس الأمن، في جملة أمور، بتطور تنفيذ الخطة.

٢٢٥ - وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، طلب مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٩ (٢٠١٢) إلى الأمين العام أن يقوم، من خلال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بتقديم الدعم للدول في منطقتي وسط وغرب أفريقيا دون

الإقليميتين في تنظيم مؤتمر قمة إقليمي لرؤساء الدول والحكومات بشأن الأمن البحري في خليج غينيا. وقد عقد مؤتمر القمة هذا يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. في ياوندي.

٢٢٦ - وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢، تم تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، عقب تبادل رسالتين بين الأمين العام (S/2012/656) ورئيس مجلس الأمن (S/2012/657).

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٢٧ - يقوم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بتنسيق جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. وفي هذا الصدد، يعمل المكتب، بالتعاون مع بعثات ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، مثل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. ويجري تنظيم اجتماعات دورية مع تلك البعثات والشركاء الآخرين في مركز التدريب التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عنتيبي. كما يسهم التعاون معها بدور حيوي في الزيارات الدورية التي يقوم بها الممثل الخاص إلى المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة.

٢٢٨ - ويقيم المكتب الإقليمي أيضا علاقات عمل تعاونية قوية مع فريق الأمم المتحدة القطري في مجال تبادل المعلومات وتقديم الدعم لبعثات تقصي الحقائق والتقييم التي يوفدها المكتب إلى مختلف البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وتوظف هذه العلاقة أيضا خلال تنظيم الاجتماعات الوزارية للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي تستضيفها بلدان المنطقة دون الإقليمية بالتناوب.

٢٢٩ - ويتعاون المكتب في الوقت الراهن مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي وغيرها من الكيانات لتنظيم مؤتمر إقليمي عن عمالة الشباب في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٣

٢٣٠ - تتضمن الإنجازات الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في عام ٢٠١٣ ما يلي: تقديم تقارير منتظمة إلى مقر الأمم المتحدة عن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا وسبل تعزيز دور الأمم المتحدة في التصدي للتحديات في مجالي السلام والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية؛ (ب) تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، في تنظيم مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بشأن الأمن البحري في خليج غينيا في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في ياوندي، بتيسير عقد الاجتماعات التحضيرية والمشاركة في إعداد وثائق مؤتمر القمة، وكذلك المشاركة بصورة نشطة في أعمال القمة نفسها؛ (ج) تيسير إعداد خطة تنفيذ لاستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية للتصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة (بما في ذلك تنظيم اجتماع لمسؤولي التنسيق التابعين للأمم المتحدة في ١١ و ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ في عنتيبي).

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

٢٣١ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا تيسير وضع نهج دون إقليمي كلي لمواجهة التحديات في مجالي السلام والأمن بالمساعدة على بناء القدرات المؤسسية من أجل تحقيق نهج منسق للأمم المتحدة وعن طريق دعم الجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي لمعالجة القضايا الشاملة موضوع الاهتمام.

٢٣٢ - وستتضمن الاستراتيجيات والخطة لعام ٢٠١٤ ما يلي: (أ) بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة نيابة عن الأمين العام؛ (ب) التنسيق الإقليمي لمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في خليج غينيا، ولا سيما في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢؛ (ج) التنسيق الإقليمي لمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، بما فيها جيش الرب للمقاومة، وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2013/6) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣؛ (د) تعزيز قدرات الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على تنفيذ المبادرات المعنية ببناء السلام والدبلوماسية الوقائية؛ (هـ) التصدي للتحديات في مجال الحوكمة ومعالجة التوتر والعنف المرتبطين بالانتخابات؛ (و) التصدي لمسألة بطالة الشباب وعدم الاستقرار السياسي؛ (ز) تعزيز قدرات وسائط الإعلام/الصحفيين في المنطقة دون الإقليمية في مجال الدبلوماسية الوقائية، والسلام، وبناء السلام وفقا لاستراتيجية المكتب الإعلامية؛ (ح) الاضطلاع بمهام أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

٢٣٣ - وفي ضوء زيادة المهام المسندة إلى المكتب الإقليمي من قبل مجلس الأمن، مثل التعامل مع مسألة مكافحة الجماعات المسلحة، التي تهدد السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية؛ وتنفيذ توصيات مؤتمر القمة الإقليمي بشأن القرصنة في خليج غينيا، الذي عقد في

الكاميرون في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وقيادة جهود مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في خليج غينيا، سيسعى المكتب إلى الاستفادة من الخبرات العسكرية والمدنية المتوفرة لدى المنظمات دون الإقليمية الشريكة من أجل تنفيذ ولايته.

٢٣٤ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء للمكتب

الجدول ٢٦

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية الأوسع

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وسائر أصحاب المصلحة الإقليميين، على الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والوساطة في المنطقة دون الإقليمية	(أ) عدد مبادرات الوساطة ومنع نشوب النزاعات التي تضطلع بها الجهات دون الإقليمية الفاعلة مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٤ تقديرات عام ٢٠١٣: ٤ الهدف لعام ٢٠١٤: ٦

النواتج

- بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة والتيسير نيابة عن الأمين العام لمعالجة حالات الأزمات والأخطار العابرة للحدود وغيرها من الأخطار الناشئة، لا سيما الأخطار التي يشكلها جيش الرب للمقاومة وأعمال القرصنة في خليج غينيا والجماعات المقاتلة في منطقة الساحل
- عقد اجتماعين مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة لمناقشة أولوياتهم وأنشطتهم في مجال تعزيز السلام والاستقرار، وتعزيز تعاون مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا مع تلك الكيانات لتوطيد علاقات التآزر
- عقد حلقة عمل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لتحديد الثغرات في آليات السلام والأمن دون الإقليمية ووضع خطة عمل لسد تلك الثغرات

- تنفيذ خطة عمل مشتركة بين المكتب والمنظمات والآليات دون الإقليمية لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها وتحويلها وبناء السلام
- عقد حلقة عمل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لوضع إجراءات تشغيلية موحدة بشأن الوساطة
- تنظيم حلقة عمل دون إقليمية بشأن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة للتوعية بالمسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن
- إيفاد بعثة سياسية لتقصي الحقائق والتقييم إلى كل من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن قضايا السلام والأمن التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية
- عقد حلقة عمل إقليمية لبناء قدرات الصحفيين في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء السلام في وسط أفريقيا
- تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لدعم ولاية المكتب

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) زيادة وعي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين بقضايا انعدام الأمن عبر الحدود	(ب) عدد المبادرات دون الإقليمية لمعالجة انعدام الأمن عبر الحدود في وسط أفريقيا مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٢ تقديرات عام ٢٠١٣: ٤ الهدف لعام ٢٠١٤: ٦

النواتج

- إعداد دراسة أو تقرير عن انعدام الأمن عبر الحدود في منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية لأصحاب المصلحة الإقليميين من أجل زيادة الوعي بالتحديات والتهديدات على الصعيد دون الإقليمي
- عقد قمة دون إقليمية لرؤساء الدول لدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا والاتحاد الأفريقي بشأن القرصنة في خليج غينيا، من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة القرصنة
- عقد اجتماعين لرؤساء الدفاع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن المسائل الأمنية الشاملة

- عقد اجتماعين مع القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا في مقرها في بانغي، من أجل تحديد الجوانب الإقليمية والعابرة للحدود للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى ووضع خيارات للسياسة العامة بشأن سبل معالجتها بكفاءة أكبر
- القيام بزيارتين ميدانيتين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى تتعلقان بالمسائل التي تتصل بجيش الرب للمقاومة
- عقد اجتماعين في إطار آلية التنسيق المشتركة بشأن جيش الرب للمقاومة على مستوى الخبراء لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة
- القيام بزيارة ميدانية إلى المركز الإقليمي للأمن البحري لأفريقيا الوسطى في الكونغو في سياق قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في خليج غينيا
- عقد حلقة عمل بشأن المسائل الأمنية العابرة للحدود الوطنية
- عقد اجتماعين على مستوى الخبراء مع الاتحاد الأفريقي بشأن رصد الاستراتيجية الإقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبعثات الأمم المتحدة ومكاتبها وأفرقتها القطرية في المنطقة دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي في مجالات الأمن الإقليمي والانتخابات والمساعدة الإنسانية	(ج) عدد المبادرات المشتركة مع شركاء الأمم المتحدة في مجالات الأمن الإقليمي والانتخابات والمساعدة الإنسانية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: ٣ تقديرات عام ٢٠١٣: ٦ الهدف لعام ٢٠١٤: ٦

النواتج

- عقد ٣ اجتماعات تنسيقية مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إجراء مناقشات بشأن الجهود الرامية إلى التصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة
- عقد ٣ اجتماعات تنسيقية مع بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك إجراء مناقشات بشأن الجهود الرامية إلى التصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة
- عقد ٣ اجتماعات تنسيقية مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المتعلقة بالسلام والأمن في وسط أفريقيا

العوامل الخارجية

٢٣٥ - يتوقع أن ينجز الهدف بافتراض ما يلي: (أ) ألاّ ينشب نزاع جديد أو أزمة جديدة من شأن أيٍ منهما أن يؤثر بصورة خطيرة على الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو للمنطقة دون الإقليمية ككل، أو أن يحول بؤرة الاهتمام؛ (ب) أن يُظْهِر رؤساء الدول والحكومات في وسط أفريقيا إرادتهم السياسية من أجل توفير الرؤية والوسائل اللازمة لجعل آليات السلام والأمن الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك مجلس السلام والأمن وآلية الإنذار المبكر التابعان لها، قادرة على الاضطلاع بعملها؛ (ج) ألا تظهر تحديات رئيسية جديدة في مجال الأمن البحري.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٧

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
	الاعتماد	النفقات التقديرية	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	المجموع لعام ٢٠١٣	الفرق ٢٠١٣-٢٠١٤
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٨ ٨٥٥,٣	٧ ٦٨٧,٢	١ ١٦٨,١	٤ ٣٠٢,٠	–	٤ ٣١٧,٣	(١٥,٣)
التكاليف التشغيلية	٣ ٣٧٩,٣	٣ ٥٧٩,٤	(٢٠٠,١)	١ ٧٥٨,٣	–	١ ٩١٨,١	(١٥٩,٨)
المجموع	**١٢ ٢٣٤,٦**	**١١ ٢٦٦,٦**	**٩٦٨,٠**	**٦ ٠٦٠,٣**	**–**	**٦ ٢٣٥,٤**	**(١٧٥,١)**

الجدول ٢٨

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون		
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	١	–	–	١	٣	٣	٤	–	**١٢**	٧	–	**١٩**	٢	٦	–	**٢٧**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١	–	–	١	٣	٣	٤	–	**١٢**	٧	–	**١٩**	٢	٦	–	**٢٧**
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**

٢٣٦ - يعزى الرصيد الحر المتوقع لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في المقام الأول إلى الوفورات التي تحققت في بند تكاليف الموظفين الدوليين بسبب بلوغ معدل الشغور الفعلي ١٠ في المائة مقارنة بمعدل ٥ في المائة المتوخى في الميزانية. وتقابل ذلك جزئيا زيادة في النفقات في بند تكنولوجيا المعلومات نتيجة للتنفيذ المبكر لمشروع استعمال الخوادم الافتراضية، امتثالا لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، بغية توفير خدمات عصرية ومتفوقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للموظفين.

٢٣٧ - وتبلغ الموارد المقترحة للمكتب ٣٠٠ ٠٦٠ ٦ دولار أمريكي (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) ومن شأنها أن تغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٠٠٠ ٣٠٢ ٤ دولار) المترتبة على ٢٧ وظيفة مقترحة للمكتب (١ و أ ع و ١ مد-١ و ٣ ف-٥ و ٤ ف-٣ و ٧ من فئة الخدمات الميدانية/خدمات الأمن، وموظفان وطنيان، و ٦ من الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٣٠٠ ٧٥٨ ١ دولار) تشمل السفر في مهام رسمية (٥٠٠ ٤٦٧ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٤٨٥ دولار)، والاتصالات (١٠٠ ٤١٠ دولار)، والنقل الجوي (٥٠٠ ١٧٧ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٨٥ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ٨٢ دولار)، والنقل البري (٢٠٠ ٥٠ دولار).

٢٣٨ - وفي عام ٢٠١٤، لن يكون هناك تغيير في عدد الوظائف المقترح للمكتب.

٢٣٩ - ويعزى النقصان في الموارد في عام ٢٠١٤ في المقام الأول إلى انخفاض التكاليف التشغيلية نتيجة لانخفاض الاحتياجات في بند المرافق والهياكل الأساسية. ولا تعتزم البعثة حيازة أي معدات للدفاع الميداني في عام ٢٠١٤ وستواصل استخدام خدمات الصيانة المجانية المقدمة من البلد المضيف.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٤٠ - حتى يتسنى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة، تلقى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في عام ٢٠١٣ موارد خارجة عن الميزانية تبلغ ٠٠٠ ٢٢٥ دولار. وتقدر البعثة أن موارد مماثلة ستقدم إلى المكتب في عام ٢٠١٤. وحث مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2012/18) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المكتب على دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية. وقد تولى المكتب تلك المسؤوليات الجديدة المتعلقة بالتنسيق بشأن مسألة جيش الرب للمقاومة ضمن حدود الموارد المتاحة، إلى جانب الأنشطة المكلف بها بالفعل مثل منع نشوب النزاعات، وتوفير الدعم وبناء القدرات للدول الأعضاء وتقديم الدعم للجماعة الاقتصادية

لدول وسط أفريقيا. وستستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية لتعزيز قدرات المكتب على تنفيذ ولاية التنسيق فيما يتعلق بمسألة جيش الرب للمقاومة من خلال الاستعانة بخبير استشاري سيقيم في ليبرفيل. وسيعمل الخبير الاستشاري على أساس التفرغ باعتباره مركز تنسيق بشأن مسألة جيش الرب للمقاومة ضمن الفريق السياسي في المكتب.

ياء – بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(٣٠٠ ٢٨٢ ٤٧ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٤١ – اقترح الأمين العام في رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/542)، إنشاء بعثة متكاملة تابعة للأمم المتحدة لتقديم الدعم في ليبيا بطريقة تدريجية. وبعد تقييم أولي مسبق، مُنحت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) ولاية مدتها ثلاثة أشهر بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١)، مصممة لإتاحة الفرصة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز فهمها للسياق الليبي واقتراح وجود أطول مدى بعد الملاحظات المستندة إلى تحليل يضطلع به في الميدان والعمل مع القيادة الليبية والمجتمع المدني. وبسبب التأخير في تشكيل حكومة جديدة، جرى تمديد تلك الولاية لثلاثة أشهر إضافية من خلال قرار مجلس الأمن ٢٠٢٢ (٢٠١١).

٢٤٢ – وفي أعقاب تشكيل الحكومة المؤقتة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أجريت عملية تخطيط متكامل للبعثة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام. وترد نتائج هذه العملية في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠١٢ المقدم إلى مجلس الأمن (S/2012/129). وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، أيد مجلس الأمن بقراره ٢٠٤٠ (٢٠١٢) مقترحات الأمين العام ومدد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا.

٢٤٣ – وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، مدَّد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا بموجب القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣) الذي قرر فيه المجلس أنه ينبغي للبعثة، بما يتفق تماما مع مبدأ الملكية الوطنية، مساعدة حكومة ليبيا على تحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية في جميع أنحاء ليبيا، ومواءمة هذه الاحتياجات والأولويات مع العروض الخاصة بتقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية حسب الاقتضاء، ودعم الجهود الليبية في المجالات التالية: (أ) التحول الديمقراطي، بما في ذلك عمليتا الانتخابات وصياغة الدستور، مع كفالة المشاركة السياسية لجميع الليبيين؛ (ب) تعزيز سيادة القانون ورصد حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما حقوق النساء والفئات الضعيفة مثل الأطفال والأقليات والمهاجرين، بوسائل من

بينها دعم وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية؛ (ج) الأمن العام، من خلال التنسيق الفعال لشؤون الأمن الوطني، وتسريح ودمج أو إعادة دمج المقاتلين السابقين، وتطوير مؤسسات الدفاع والشرطة والأمن؛ (د) التصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة، وإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات، وتأمين وإدارة حدود ليبيا؛ (هـ) بناء القدرات من خلال تنسيق المساعدة الدولية لبناء قدرة الحكومة عبر جميع قطاعات ولاية البعثة.

٢٤٤ - وبعد الانتخابات الناجحة للمؤتمر الوطني العام في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، شهدت ليبيا نقل السلطة سلميا من المجلس الوطني الانتقالي إلى حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت لأول مرة بطريقة ديمقراطية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٤٥ - ستواصل البعثة العمل بطريقة متكاملة تماما مع فريق الأمم المتحدة القطري. وعلى مستوى القيادة، سيكون نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية جهة الاتصال بين البعثة والفريق القطري.

٢٤٦ - ويُشكِّل فريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي فريقا متكاملا يتكون من مراقبي الانتخابات في كلٍ من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تحت القيادة العامة للبعثة. ويعمل قسم الأسلحة والذخائر بالاشتراك مع اليونيسيف، ويجري حاليا تشكيل فريق مشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معني بدعم الدستور لكفالة الاتساق على نطاق مجمل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعملية صياغة الدستور.

٢٤٧ - وفي أفرقة عاملة بالتعاون مع الفريق القطري، يجري المزيد من تنسيق الأنشطة في مجالات مثل القطاع الأمني؛ وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون؛ وتمكين المرأة؛ والاتصالات الاستراتيجية.

٢٤٨ - ويعمل مركز الخدمات العالمي كنقطة انطلاق لنشر الموظفين. ولا يزال المركز يحقق فوائد من خلال زيادة الكفاءة في وظائف دعم البعثة. ويعمل بالمركز خمسة عشر موظفا ويواصلون أداء أعمال الدعم في مجالات الشؤون المالية والموارد البشرية والشراء وتكنولوجيا المعلومات والشؤون اللوجستية والهندسة.

٢٤٩ - وبدأت البعثة العمل بمبادرة خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء في عام ٢٠١٣. وتستند الآلية إلى خطط الاقتناء المحدَّثة للسنتين الماليتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤. بيد أنه نظرا لتدهور الحالة الأمنية، فقد طرأ تغير هائل على الاحتياجات العملية

للبعثة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣. وأُغلق مركز العمل في بنغازي مؤقتا، ويجري تزويد مركز العمل في سبها بالموظفين بحذر في ضوء الظروف الأمنية غير المؤكدة، كما ألغي الانتقال المقترح إلى المقر المجدَّد في طرابلس لأسباب أمنية. ويجري التفاوض مجددا على عقد لنقل المكاتب وأماكن الإقامة إلى مجمَّع جديد.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٣

٢٥٠ - على النحو المتوقع في افتراضات التخطيط للبعثة لعام ٢٠١٣، فقد أدت التأخيرات الكبيرة في التحول الديمقراطي إلى إعاقة تطورات رئيسية، لا سيما إجراء استفتاء وطني على الدستور تليه انتخابات وطنية، فضلا عن إدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن الوطني أو تسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وأدى قرار المؤتمر الوطني العام انتخاب أعضاء جمعية صياغة الدستور وليس تعيينهم، ووضع مشروع القانون الذي سينظم انتخاب أعضاء الجمعية، بالإضافة إلى الاضطراب السياسي الذي يحيط باعتماد قانون العزل السياسي، إلى تأخير الإطار الزمني الطموح للانتقال السياسي في ليبيا. وفي المجالات الحرجة للأمن والعدالة وسيادة القانون، لم يُحرز سوى تقدم متواضع في تنفيذ أولويات الإصلاح المتفق عليها.

التحول الديمقراطي، بما في ذلك عمليتا الانتخابات وصياغة الدستور

٢٥١ - في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، عدَّل المؤتمر الوطني العام الإعلان الدستوري الانتقالي لكي ينص على انتخاب لجنة صياغة الدستور الجديد. ومتى تأسست جمعية صياغة الدستور، سوف يكون أمامها ١٢٠ يوما لصياغة دستور يجري إقراره شعبيا عن طريق استفتاء وطني. ويُنتظر أن تجري انتخابات جمعية صياغة الدستور في عام ٢٠١٣ وأن يجري الاستفتاء على الدستور في عام ٢٠١٤. ومن خلال فريق متكامل لدعم الدستور وفريق متكامل لدعم الانتخابات، يضمان عناصر من كلٍ من البعثة والفريق القطري، سوف تواصل البعثة دعم جمعية صياغة الدستور، وتواصل دعم اللجنة العليا للانتخابات الوطنية، وسوف تعمل مع المؤسسات الليبية المعنية ومنظمات المجتمع المدني على إنجاز معلمين رئيسيين، ألا وهما العملية الدستورية وإجراء انتخابات شفافة ذات مصداقية، والقيام في الوقت نفسه بتعزيز تمكين جميع شرائح المجتمع الليبي ومشاركتها السياسية، ولا سيما النساء والأقليات.

٢٥٢ - وساعدت البعثة أيضا على إعداد الإطار المؤسسي لجمعية صياغة الدستور من خلال إسداء المشورة لأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن إنشاء أمانة الجمعية، ووضع نظامها الداخلي، وإجراءات التوجيه الأولي للموظفين، واستراتيجية التشاور الشعبي، والاتصالات العامة، وبشأن إنشاء فريق عامل معني بتنسيق الدعم الدولي للعملية الدستورية. وقامت

البعثة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإسداء المشورة للمؤتمر الوطني العام بشأن الهياكل التنظيمية، والإجراءات، والعلاقات مع وسائل الإعلام. وقدمت البعثة بالتنسيق مع الشركاء الدوليين دعما إضافيا لإنشاء التجمع النسائي بالمؤتمر الوطني العام من خلال تدريب القيادات وإسداء المشورة إليها بشأن الهيكل التنظيمي، علاوة على الدعم التوجيهي المنتظم.

٢٥٣ - وقُدِّمت المشورة الفنية للجان المؤتمر الوطني العام من خلال جهد متكامل بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقامت هذه اللجان بإعداد قانونين رئيسيين يحددان المعايير القانونية لانتخاب جمعية صياغة الدستور: ينص أحدهما على إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات كهيئة دائمة وليس انتقالية، بينما ينظم الآخر انتخاب جمعية صياغة الدستور. وجرى تعيين أعضاء المفوضية في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وأقر المؤتمر قانونا انتخابيا جديدا في تموز/يوليه ٢٠١٣، بغرض إجراء انتخابات لجمعية صياغة الدستور بحلول نهاية عام ٢٠١٣. واستعدادا للانتخابات المقبلة، قدمت البعثة مشورة ودعما موسعين لعملية إعادة تشكيل هيكل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي شملت إعادة تنظيم إدارات المفوضية الرئيسية وإنشاء ثلاثة فروع إقليمية إضافة إلى المكاتب الفرعية القائمة على مستوى المحافظات. وكانت جميع قطاعات الإدارة مزودة بما يكفي من الموظفين والموارد قبل بدء العمليات الانتخابية الواسعة النطاق.

٢٥٤ - وقدمت البعثة دعما إضافيا لإعداد نموذج جديد موثوق لتسجيل الناخبين من خلال توفير المشورة والمساعدة الفنيتين. وقدمت البعثة الخبرة الفنية والدعم الإداري لسلسلة من مناسبات بناء المعرفة المصممة من أجل زيادة وعي أصحاب المصلحة الليبيين بالمسائل الانتخابية الرئيسية. وواصلت البعثة، بالشراكة مع السلطات الانتخابية الليبية، تنسيق الجهود الانتخابية الدولية لصالح ليبيا بغرض الحد من التكرار وكفالة تقديم المساعدة الانتخابية بصورة فعالة.

تعزيز سيادة القانون ورصد حقوق الإنسان وحمايتها

٢٥٥ - على الرغم من إحراز بعض التقدم بشأن تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في عام ٢٠١٣، إلا أن نظام العدالة الجنائية الليبي لا يزال لا يؤدي مهامه على نحو ملائم، ويواجه تحديات أمنية كثيرة. ولا يزال يتعين على وزارة العدل أن تحقق سيطرتها الكاملة والفعالة على مرافق الاحتجاز، بالرغم من توفير التدريب للمئات من أفراد الشرطة القضائية الجدد. وأُنشئ مجلس وطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، كما يضم المؤتمر الوطني العام لجنة معنية بحقوق الإنسان، ولكن كلتا المؤسستين لا تعملان بشكل ملائم. وفيما عدا

مقترح إعادة إحياء قانون العدالة الانتقالية، وبعض الجهود المبذولة في البحث عن المفقودين وتحديد هويتهم، وبدء عدد قليل من المحاكمات لرموز النظام السابق، لم يُحرَز سوى تقدم طفيف بشأن بدء عملية للعدالة الانتقالية. وتشمل الإنجازات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون اعتماد وزارة العدل لاستراتيجية وطنية بشأن حالات الاحتجاز المتصلة بالنزاع، وتدريب ٥٣٥ من أفراد الشرطة القضائية، بمساعدة من البعثة، إضافة إلى توجيه جماعات حقوق الإنسان المحلية، ولا سيما في الزاوية ومصراتة، والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنقيح قانون العدالة الانتقالية بإدخال تحسينات هامة.

٢٥٦ - ومن خلال المضي قدما، ستواصل البعثة العمل مع النظراء الوطنيين والمجتمع المدني لدعم إنشاء مؤسسات الدفاع والشرطة والقضاء والسجون وحقوق الإنسان التي تدعم سيادة القانون، وتعزز وتحمي حقوق الإنسان، وتكفل مواجهة إرث الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، في ظل مشاركة فعالة من الضحايا، وبغرض تعزيز المصالحة والقضاء على أسباب تلك الانتهاكات.

الأمن العام

٢٥٧ - بالرغم من التقدم المحرز في البلد منذ الثورة في عام ٢٠١١، لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة مما يجعلها الشاغل الأكبر بالنسبة لحكومة ليبيا وشعبها. وتعتبر ضرورة كفالة إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية أو إدماجهم في قوات الأمن الوطنية، وإنشاء قطاع أمني وطني مسؤول يخضع لإدارة وإشراف ديمقراطيَيْن شفافين في صميم قدرة ليبيا على التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها في الأجلين الفوري والأطول. وسوف تواصل البعثة، بالاشتراك مع الفريق القطري، دعم جهود ليبيا في معالجة أولويات الأمن الوطني على النحو الوارد في خطة تنمية الأمن والعدل وسيادة القانون التي اتفق عليها خلال الاجتماعين اللذين عقدهما حكومة ليبيا مع الشركاء الدوليين بلندن في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وباريس في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣.

٢٥٨ - وبعد عملية تشاورية معمقة، قدمت البعثة الصيغة النهائية للوثيقة المعنونة ”نحو كتاب أبيض لشؤون الدفاع“ إلى وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة. وتعرض الوثيقة، التي تتضمن ٥٢ توصية، رؤية لقطاع دفاع قادر ومسؤول، يحترم حقوق الإنسان ويخضع للإشراف المدني، وهي الرؤية التي استرشدت بها عملية إصلاح وتنمية قطاع الدفاع. ويسرت البعثة عقد حلقة عمل بشأن أمن الحدود وإدارتها من أجل الجمع بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والشركاء الدوليين من أجل رفع ترتيب أولويات الحدود في خطة تنمية الأمن والعدل وسيادة القانون. وفي قطاع الدفاع، اشتركت البعثة مع كندا في

إعداد خطة للمعاشات التقاعدية لكبار الضباط، وأسهمت إسهاما كبيرا في إعداد السياسات المتعلقة بالتعليم والتدريب، والقانون العسكري، وممارسات الشراء، وشؤون الموظفين. وعرضت الحكومة خطتها لتنمية الأمن والعدل وسيادة القانون خلال مؤتمر وزاري دولي عقد في باريس في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣. وتم إعداد الخطة بمساعدة فنية من البعثة، وهي تمثل محاولة هامة لوضع قائمة شاملة بأولويات إصلاح القطاع الأمني. وأسدت البعثة المشورة بشأن سن قانون للدفاع الوطني وقانون للشرطة، وإنشاء حرس وطني، وإمكانية إنشاء إدارة للمخابرات العامة داخل وزارة الداخلية.

٢٥٩ - وأسدت البعثة المشورة إلى وزارة العدل بشأن إدارة مراكز الاحتجاز. وقامت السلطات الليبية بفضل هذه الجهود جزئيا، بإعداد خطط لتسليم مراكز الاحتجاز إلى الشرطة القضائية. وبدأ تنفيذ التسليم في طرابلس ومصراتة والزاوية، لكنه يتقدم ببطء. ووفرت البعثة التدريب أثناء العمل لـ ٣٦٥ من أفراد الشرطة القضائية الذين صار بوسعهم تدريب ١٧٠ شرطيا قضائيا إضافيين. كما أسدت البعثة مشورة الخبرة القانونية بشأن العديد من القوانين، مما أسفر عن إدخال تحسينات في مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي قدم إلى المؤتمر الوطني العام في نيسان/أبريل ٢٠١٣. واعتمد المؤتمر أيضا قانونا يجرم التعذيب والاختفاء القسري والتمييز، وصدَّق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وواصلت البعثة كذلك الدعوة إلى اعتماد إطار قانوني بشأن المفقودين.

٢٦٠ - وأسهمت المساعدة المقدَّمة من البعثة في مجال إصلاح الشرطة في تسجيل أكثر من ٠٠٠ ٦١ وتخريج أكثر من ١٠٠ ٥ من الأعضاء السابقين في اللجنة الأمنية العليا في جهاز الشرطة الليبي، بالرغم من بقاء التسلسل الإداري لجهاز الشرطة الليبي وتسليحه على حالهما في حزيران/يونيه ٢٠١٣. كما قدم مستشارو الشرطة في البعثة دعما ناجحا لبدء العمل بنظام خفارة المجتمعات المحلية ووفروا الدعم الفني والاستشاري بشأن الإدارة والعمليات للنظراء رفيعي المستوى في وزارة الداخلية.

مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة، وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، وتأمين وإدارة حدود ليبيا

٢٦١ - في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة، أسدت البعثة المشورة الفنية في صياغة وتنفيذ القواعد والمعايير، واضطلعت بمشاريع حفّازة بالغة الصغر لدعم مجالس محلية مختارة. وقامت البعثة بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتيسير مناقشة الهيكل الإداري المؤسسي لقطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام وإعداد استراتيجية وطنية منسقة في هذا الصدد.

بناء القدرات

٢٦٢ - ستواصل البعثة دعم الجهود الليبية لتنسيق المساعدة الدولية عن طريق الإسهام في تحديد الاحتياجات ذات الأولوية فيما يتعلق بالدعم الدولي، وكذلك عن طريق تيسير وتنسيق المساعدة الدولية للحكومة. وستعمل البعثة بالاشتراك مع الفريق القطري على تعزيز اتباع نهج متكامل في تقديم مساعدة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة.

الإنجازات المخططة غير المتحققة

٢٦٣ - تشمل الإنجازات الرئيسية المخططة غير المتحققة وضع خطة متكاملة لأمن الحدود وإدارتها، وخطة وطنية للأمن الشخصي وإدارة مخزونات الأسلحة والذخائر، وإنشاء آلية منسقة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ووضع برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولم يتم إقرار قانون منقح للعدالة الانتقالية إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ولا تزال هيئات العدالة الانتقالية لا تعمل بشكل ملائم. ولم تبدأ بعد عملية المصالحة الوطنية. وأُنشئ المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لكنها لا تعمل بالكامل بعد.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

٢٦٤ - سيتم تحديد مستقبل وجود البعثة بمجموعة من العوامل، بما في ذلك عدد الطلبات المقدمة من السلطات الليبية، والتغيرات المحتملة في الجدول الزمني للانتقال السياسي، والحفاظ على النظام العام من خلال إدماج مقاتلي الثورة وبناء المؤسسات، وتطور حالة حقوق الإنسان، وكذلك بقيام مجلس الأمن بأي تمديد لولاية البعثة.

٢٦٥ - أما التطورات المتوقعة الرئيسية التي قد تؤثر على تنفيذ ولاية البعثة في عام ٢٠١٤، فتتمثل فيما يلي:

(أ) التأخير في الجدول الزمني لعمليتي الانتخابات وصياغة الدستور بسبب الافتقار إلى الاتفاق السياسي بشأن المسائل الإجرائية و/أو الفنية؛

(ب) عدم وجود قطاع أمني فعال ومسؤول، بما في ذلك عجز الحكومة عن تحقيق السيطرة الكاملة على مرافق الاحتجاز؛

(ج) تأثير الأحداث الإقليمية، بما في ذلك انعدام الأمن في المناطق الحدودية، واحتمال تسرب مجموعات مسلحة من النزاع الجاري مؤخرا في مالي؛

(د) الافتقار إلى آليات تنسيق للأمن الوطني تقوم بعملها بقيادة الحكومة، بما في ذلك في مجالات الأمن الوطني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأسلحة والذخائر، وأمن الحدود، والدفاع والشرطة؛

(هـ) التوافق المحدود في الآراء إزاء الحوار بشأن المسائل السياسية الرئيسية التي تؤثر في عملية الانتقال في ليبيا، وعدم إحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية، مع وقوع تعقيدات إضافية ناجمة عن تنفيذ قانون العزل السياسي.

٢٦٦ - وستواصل البعثة توسيع تغطيتها للمناطق الواقعة خارج طرابلس. وستعمد البعثة بالتشاور مع إدارة شؤون السلامة والأمن، إلى نشر موظفين في بنغازي في وقت ملائم وحذر. ويشمل هذا المقترح نقل موظفين من طرابلس إلى سبها، بعد إقرارها كمركز عمل رسمي في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وترمي البعثة إلى تعزيز وجودها في سبها خلال عام ٢٠١٤. بيد أن البيئة الأمنية المتزايدة التدهور قد تحد من جدوى الحفاظ على المكتبين الميدانيين في بنغازي وسبها، وقد تفرض إجراء تخفيض للموظفين طبقا للمبادئ التوجيهية المعمول بها بشأن الأهمية الحيوية للبرامج.

٢٦٧ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بالبعثة.

الجدول ٢٩

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: عملية انتقال سلمية ومنظمة وديمقراطية لتحقيق أماني الشعب الليبي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إجراء العمليات الانتخابية على النحو المبين في الإعلان الدستوري للفترة الانتقالية بمشاركة جميع شرائح السكان مشاركة فعالة	(أ) '١' تنفيذ الإطار القانوني والانتخابي والتنظيمي اللازم لإجراء انتخابات واستفتاء مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: اعتماد ونشر القانون الانتخابي لانتخابات المؤتمر الوطني تقديرات عام ٢٠١٣: اعتماد ونشر قانون جديد لإنشاء لجنة انتخابية وقانون انتخابي لانتخابات الجمعية الوطنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠١٤: اعتماد ونشر قوانين لإجراء استفتاء على الدستور وعمليات انتخابية لاحقة
	’٢‘ قيام هيئة لإدارة الانتخابات بمهامها في جميع أنحاء البلد وامتلاكها القدرة على إجراء عمليات انتخابية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: تشغيل الإدارة الانتخابية المركزية و ١٠ مكاتب فرعية ميدانية لدعم إجراء انتخابات المؤتمر الوطني
	تقديرات عام ٢٠١٣: تزويد الإدارة الانتخابية المركزية وثلاثة فروع إقليمية وشبكة من المكاتب الفرعية الميدانية بالعدد الكامل من الموظفين وعملها بكامل طاقتها لدعم إجراء انتخابات الجمعية الوطنية
	الهدف لعام ٢٠١٤: تزويد الإدارة الانتخابية المركزية وثلاثة فروع إقليمية وشبكة من المكاتب الفرعية الميدانية بالعدد الكامل من الموظفين وعملها بكامل طاقتها لدعم إجراء العمليات الانتخابية المقررة
	’٣‘ تحديد الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: تسجيل ٨٢ في المائة من الناخبين الذين يحق لهم التصويت لغرض المشاركة في انتخابات المؤتمر الوطني
	تقديرات عام ٢٠١٣: إنشاء سجل رقمي مستكمل للناخبين من أجل انتخابات الجمعية الوطنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠١٤: استكمال تسجيل الناخبين بالتنسيق مع المؤسسات الليبية ووفقا للجداول الزمنية المقررة للانتخابات
	'٤' إجراء انتخابات ذات مصداقية، على النحو المبيّن في الإعلان الدستوري وتعديلاته
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: انتخاب المؤتمر الوطني
	تقديرات عام ٢٠١٣: انتخاب لجنة صياغة الدستور
	الهدف لعام ٢٠١٤: إجراء استفتاء على الدستور والانتخابات اللاحقة، على النحو المبين في الدستور

النواتج

- عقد اجتماعات يومية مع السلطات الليبية وموافاتها بتوجيهات خطية بهدف إسداء المشورة التقنية إليها بشأن الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي لإجراء العملية الانتخابية
- عقد اجتماعات يومية مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وموافاتها بتوجيهات خطية بهدف تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين إليها بشأن جميع جوانب الاستفتاء والانتخابات اللاحقة
- عقد اجتماعات أسبوعية لتقديم المشورة والمساعدة التقنيتين بشأن وضع سجل إلكتروني موثوق للناخبين يُستقى من قواعد البيانات العامة الليبية حسب الاقتضاء
- تنظيم ١٥ دورة تدريبية لتنمية قدرات هيئة إدارة الانتخابات
- عقد ٦ اجتماعات لتقديم المساعدة إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بهدف تنسيق أنشطة الجهات الدولية التي تقدم المساعدة الانتخابية في مجال إدارة الانتخابات
- عقد ١٢ اجتماعا واجتماعات ثنائية منتظمة لتبادل المعلومات والتنسيق مع الجهات الدولية التي تقدم المساعدة الانتخابية
- عقد ٢٠ مؤتمرا أو منتدىً أو اجتماعا للمائدة المستديرة أو حلقة عمل، بالتعاون مع الفريق القطري، لتعزيز معارف ٥٠٠ من الأفراد الرئيسيين وتوعيتهم بالمسائل الانتخابية

- تنظيم ٥ حلقات عمل، بالتعاون مع الفريق القطري، بهدف إسداء المشورة لمنظمات المجتمع المدني، والتشجيع على زيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية
- بذل المساعي الحميدة، عند الطلب، لحل المنازعات والشكاوى الانتخابية عند نشوئها بعد العملية الانتخابية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) اعتماد الدستور عن طريق استفتاء وطني وإنشاء الهياكل التشريعية المرتبطة به	(ب) '١' إنجاز عملية دستورية جامعة مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: بدء برامج التربية الوطنية المتعلقة بالمسائل الدستورية في طرابلس وبنغازي وسبها تقديرات عام ٢٠١٣: انتخاب جمعية لصياغة الدستور الهدف لعام ٢٠١٤: الانتهاء من وضع مشروع الدستور بناءً على مشاورات شعبية جامعة تجريها جمعية صياغة الدستور، تشمل عقد دورات في طرابلس وبنغازي وسبها '٢' اعتماد الدستور عن طريق استفتاء حر ونزيه وذي مصداقية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: إحراز تقدم محدود صوب وضع مشروع الدستور تقديرات عام ٢٠١٣: بدء عملية الصياغة الرسمية الهدف لعام ٢٠١٤: وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور وإتاحتها للجمهور؛ وإجراء الاستفتاء عليها

النواتج

- تنظيم برنامج توجيهي لأعضاء جمعية صياغة الدستور، بناءً على طلب السلطات الليبية، يتضمن عقد دورات بشأن المسائل الموضوعية الرئيسية والنظام الداخلي وعمليات الصياغة

- تقديم الدعم والمساعدة يوميا إلى جمعية صياغة الدستور، بناءً على طلب السلطات الليبية، بهدف إنشاء وتشغيل أمانة فعالة، بطرق من بينها إلحاق الموظفين
- تقديم المشورة والمساعدة يوميا إلى جمعية صياغة الدستور، بناءً على طلب السلطات الليبية، بشأن تصميم وتنفيذ عملية صياغة الدستور وبشأن المسائل ذات الصلة بالتشكيل الدستوري، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمرأة تحديداً
- عقد ١٢ اجتماعا مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات المحامين ومنظمات محامي المساعدة القضائية، بشأن إجراء عملية دستورية جامعة، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء والأقليات
- تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل وجلسات توجيهية شهرية لصالح المجلس الوطني بشأن سير عمل الأنظمة البرلمانية، وإنشاء الهياكل الإدارية والإجرائية اللازمة لفرع السلطة التشريعية لأداء مهامه
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع المنظمات النسائية، لتزويدها بالدعم التنسيقي والمساعدة التقنية بشأن التوعية والدعوة وغير ذلك من الوسائل التي تكفل مشاركتها في عملية صياغة الدستور
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، لتيسير تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى دعم العملية الدستورية
- بذل المساعي الحميدة، عند الطلب، لحل المنازعات عند نشوئها بعد العملية الانتخابية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) إجراء حوار سياسي جامع ومصالحة وطنية جامعة في ليبيا	(ج) '١' إجراء عملية حوار وطني جامع للتوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن القضايا الرئيسية ذات الأهمية المحورية للتحول الديمقراطي
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: إحراز تقدم محدود نحو عملية الحوار الوطني
	تقديرات عام ٢٠١٣: اتفاق جميع أصحاب المصلحة المعنيين على ضرورة إجراء عملية حوار وطني؛ وإنشاء لجنة تحضيرية، مع تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٥ في المائة من المشاركين

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠١٤: بدء عملية حوار وطني؛ واعتماد وتنفيذ التوصيات والقرارات المتفق عليها في عملية الحوار
	’٢‘ وضع آليات جامعة عريضة القاعدة بهدف تعزيز المصالحة وإدارة النزاعات بالطرق السلمية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: إعادة إنشاء آليات محلية لإدارة النزاعات عن طريق المجالس المحلية والمجالس القبلية وقيادات المجتمعات المحلية
	تقديرات عام ٢٠١٣: الاتفاق على خطة لإجراء عملية مصالحة وطنية
	الهدف لعام ٢٠١٤: بدء عملية المصالحة الوطنية
	’٣‘ تعزيز قدرات القادة على الصعد الوطني والإقليمي والمجتمعي، على الاستجابة السريعة للنزاعات
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: زيادة اللجوء إلى الآليات المحلية لإدارة النزاعات بهدف التوسط لتسويتها
	تقديرات عام ٢٠١٣: وجود آلية دائمة للاستجابة للنزاعات
	الهدف لعام ٢٠١٤: تنفيذ آلية وطنية رسمية للاستجابة للنزاعات، بما في ذلك التنسيق مع الآليات المحلية

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع القيادات السياسية للمؤتمر الوطني العام، ومكتب رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء، لإسداء المشورة إليها بشأن تصميم عملية للحوار الوطني وتنفيذها

- عقد اجتماعات نصف شهرية مع اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، لإسداء المشورة إليها بشأن تصميم عملية ذلك الحوار وتنفيذها، وكذلك بشأن نطاق عملية الحوار الرسمي الجاري وجدول أعماله
- عقد اجتماعات أسبوعية مع أمانة لجنة مستقلة معنية بالحوار الوطني، بمجرد إنشائها، وذلك لتقديم الدعم والمشورة التقنيين إليها، عند الاقتضاء
- عقد اجتماعات شهرية مع مكتب رئيس الوزراء، لإسداء المشورة إليه بشأن إنشاء آلية لدعم مجلس الوزراء
- عقد اجتماعات شهرية مع منظمات المجتمع المدني، لإسداء المشورة إليها بشأن إعداد استراتيجيات الدعوة وتشكيل شبكات من منظمات المجتمع المدني، عن طريق تعزيز قدرات المجتمع المدني على النهوض بالحوار والمصالحة الوطنية وللتوسط لتسوية النزاعات
- القيام بزيارات شهرية إلى المناطق الجغرافية بهدف تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز مشاركة الأقليات في العملية السياسية الوطنية
- عقد اجتماعات شهرية مع وزارة الخارجية لإسداء المشورة إليها بشأن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بالقضايا التي تؤثر في المصالحة الوطنية ولتنسيق الأنشطة
- تيسير عقد ٤ حلقات عمل مع السلطات الليبية والمجتمع المدني الليبي، لمساعدة الأجهزة الإعلامية للسلطات الليبية على إبلاغ عامة الجمهور بمنجزاتها
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع المنظمات النسائية، لتمكينها من المشاركة في عمليتي الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، والمساعدة على اتخاذ المواقف إزاء القضايا ذات الأولوية، في الاستراتيجيات المتعلقة بإشراك المرأة وفي إنشاء شبكات لتنسيق أنشطة التوعية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تحسين تمكين المرأة ومشاركتها السياسية	(د) ’١‘ نظر جمعية صياغة الدستور في شواغل المرأة مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: إحراز تقدم محدود في كفالة إصغاء جمعية صياغة الدستور لشواغل المرأة تقديرات عام ٢٠١٣: إجراء مشاورات بشأن إدراج حقوق المرأة في الدستور الهدف لعام ٢٠١٤: احتواء الدستور على أحكام عن حقوق المرأة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ مشاركة المرأة مشاركة موضوعية في العملية الانتخابية بصفتها مرشحةً وناخبةً مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة مكّنت المرأة من الفوز بنسبة ١٦,٥ في المائة من المقاعد في المؤتمر الوطني العام تقديرات عام ٢٠١٣: اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة تمكّن المرأة من الفوز بنسبة ١٠ في المائة من المقاعد في جمعية صياغة الدستور الهدف لعام ٢٠١٤: استبقاء التدابير الخاصة المؤقتة التي تمكّن المرأة من الفوز بنسبة ٢٥ في المائة من المقاعد في العملية الانتخابية
	’٣‘ قيام منظمات المجتمع المدني النسائية بإنشاء منهاج عمل مشترك مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: مشاركة منظمات المجتمع المدني النسائية في تعزيز مشاركة المرأة تقديرات عام ٢٠١٣: اتفاق منظمات المجتمع المدني النسائية على إنشاء منهاج العمل المشترك الهدف لعام ٢٠١٤: إنشاء منهاج عمل مشترك يمكّن منظمات المجتمع المدني النسائية من الدعوة جماعيا إلى الدفاع عن حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية وتمكينها

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية والمشاركة في حلقات عمل واجتماعات مائدة مستديرة بهدف إسداء المشورة إلى المدافعين عن حقوق المرأة في المؤتمر الوطني العام

- تنظيم ٣ دورات تدريبية للمدافعين عن حقوق المرأة الرئيسيين في المؤتمر الوطني العام بشأن الحقوق الدستورية للمرأة
- تنظيم حلقتي عمل لإسداء المشورة إلى التجمع النسائي بالمؤتمر الوطني العام بشأن هيكل التجمع وتنظيمه الداخلي، وكذلك بشأن الدعوة والاتصال
- عقد اجتماعات أسبوعية مع أعضاء اللجنة الانتخابية بالمؤتمر الوطني العام بهدف وضع تدابير خاصة مؤقتة في الإطار القانوني للانتخابات
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع جمعية صياغة الدستور لكفالة مراعاة حقوق المرأة في العملية الدستورية
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع الوزارات الرئيسية بهدف إدماج الممارسات المراعية للمنظور الجنساني في ما تقوم به من تخطيط وأنشطة
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بشأن التخطيط لحملة تثقيفية وإعلامية وتنفيذها ورصدها بما يكفل تسجيل النساء وتصويتهن
- عقد اجتماعات أسبوعية مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات السياسية، لتشجيع المرأة على المشاركة في هيئات صنع القرار
- عقد اجتماعات أسبوعية بهدف دعم وضع منهاج عمل مشترك لصالح منظمات المجتمع المدني النسائية وذلك بتزويدها بالتدريب والمشورة
- تنظيم ٣ حلقات عمل لصالح وسائط الإعلام الليبية بهدف تقديم معلومات عن الحقوق الدستورية للمرأة ودورها في قطاع الأمن ومشاركتها في الحياة السياسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تحسين الأمن العام	(هـ) '١' تحسين التنسيق بين الوزارات بشأن الأمن الوطني مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: عُقد اجتماع تنسيقي مشترك بين الوزارات بشأن الأمن الوطني تقديرات عام ٢٠١٣: إنشاء فريق تنفيذ مشترك تابع لسلطة رئيس الوزراء بهدف المساعدة على تنفيذ خطة تنمية الأمن والعدل وسيادة القانون

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠١٤: تسليم رئاسة اجتماعات التنسيق الدولية إلى مكتب رئيس الوزراء
	’٢‘ تحسين قدرات وإمكانات وزارة الداخلية على حفظ النظام
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: موافاة وزارة الداخلية بالاختصاصات المتعلقة بإنشاء اللجنة العليا لإصلاح وتطوير الشرطة
	تقديرات عام ٢٠١٣: إنشاء اللجنة العليا لإصلاح وتطوير الشرطة ووضع خطة استراتيجية لتطويرها
	الهدف لعام ٢٠١٤: تنفيذ توصيات اللجنة العليا لإصلاح وتطوير الشرطة، بشأن مسائل من بينها خفارة المجتمعات المحلية وإنشاء وحدة معنية بحماية الأسرة والطفل؛ ووضع خطة توفير الأمن لعملية الاستفتاء
	’٣‘ تحسين قدرات وزارة الدفاع والقوات المسلحة الليبية في مجال الحوكمة
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: إنجاز النسخة الأولى من مشروع ”نحو كتاب أبيض لشؤون الدفاع“ وإطلاع الجهات المعنية الوطنية والدولية عليها لاتخاذها أساسا للتشاور
	تقديرات عام ٢٠١٣: قيام حكومة ليبيا باعتماد مشروع ”نحو كتاب أبيض لشؤون الدفاع“
	الهدف لعام ٢٠١٤: إعداد الكتاب الأبيض الحكومي لشؤون الدفاع

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٤‘ إعادة إدماج مقاتلي الثورة في الحياة المدنية أو في المؤسسات الأمنية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: وضع خطة الإدماج وآلية التنفيذ وتقديمهما إلى وزارة الداخلية
	تقديرات عام ٢٠١٣: التحاق ٠٠٠ ١٥ من مقاتلي الثورة بدورات التدريب المهني أو البرامج الدراسية وإدماج ٠٠٠ ٣٠ مقاتل في وزارة الداخلية أو مؤسسات أمنية أخرى
	الهدف لعام ٢٠١٤: التحاق ٠٠٠ ٣٠ من مقاتلي الثورة بدورات التدريب المهني أو البرامج الدراسية وإدماج ٠٠٠ ٥٠ مقاتل في وزارة الداخلية أو مؤسسات أمنية أخرى

النواتج

- وضع خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع وزارة الداخلية
- عقد اجتماعات أسبوعية مع مكتب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزارة الدفاع وهيئة شؤون المحاربين، وإلحاق خبراء بها، بشأن تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، بما في ذلك تحديد هويات الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وفصلهم وإعادة إدماجهم
- عقد ٨ اجتماعات تنسيق مع السلطات الليبية والشركاء الدوليين، بشأن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم
- عقد اجتماعات يومية خاصة بالأفراد الملحقين بوزارة الدفاع والقوات المسلحة الليبية، لدعم إصلاح نظام المعاشات التقاعدية وإدارة شؤون الموظفين
- عقد ٦ اجتماعات لأفرقة عاملة تنسيقية مع السلطات الليبية والشركاء الدوليين، بشأن تنمية قطاع الدفاع في ليبيا
- عقد ١٢ اجتماعا تنسيقيا مع وزارة الداخلية والشركاء الدوليين بهدف تنسيق تقديم المساعدة المتعددة الأطراف في مجال بناء قدرات الشرطة

- تنظيم ٣ حلقات عمل في مصراتة وبنغازي وسبها، للتعريف بمفهوم خفارة المجتمعات المحلية
- تنظيم حلقة عمل واحدة مع منظمات المجتمع المدني، لتعزيز الوعي العام بأنشطة إصلاح الشرطة
- تنظيم ٣ حلقات عمل في مصراتة وبنغازي وسبها، بشأن المسائل الجنسانية وحماية الطفل، بهدف دعم إنشاء وحدات حماية الأسرة والطفل في هذه المواقع الثلاثة
- تنظيم ٨ حلقات عمل لصالح ٢٠٠ من ضباط الشرطة الليبية، تتناول مجالَي إدارة شؤون الشرطة وتنمية قدرات قيادتها، وكذلك الميادين المتخصصة المتمثلة في التحقيق وإدارة مسرح الجريمة وإدارة حركة المرور وإدارة مكافحة الشغب

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) تحسين أمن الحدود و/أو سيطرة الدولة على الحدود، والحد من آثار انتشار الأسلحة غير المشروع	(و) '١' اعتماد خطة متكاملة لأمن الحدود البرية والبحرية وإدارتها مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: تحديد الأولويات الرئيسية في مجال أمن الحدود وإدارتها في خطة تنمية الأمن وسيادة القانون والعدل في ليبيا تقديرات عام ٢٠١٣: إنشاء هيئة تنسيق مشتركة بين الوزارات لشؤون الحدود، تُكلّف بوضع النهج المتكامل لإدارة الحدود الليبية الهدف لعام ٢٠١٤: اعتماد الحكومة للاستراتيجية المتكاملة لإدارة الحدود، مع وضع خطة للتنفيذ وميزانية '٢' زيادة التعاون الثنائي والإقليمي مع البلدان المجاورة وتنفيذ خطة عمل طرابلس مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: توقيع خطة عمل طرابلس مع تسعة بلدان مجاورة تقديرات عام ٢٠١٣: بدء عمليات مشتركة على طول حدود ليبيا، على النحو المتوخى في خطة عمل طرابلس

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠١٤: إجراء عمليات وتدريبات مشتركة؛ وتحقيق تقاسم الموارد بين دوائر الأمن على الحدود الليبية وفي البلدان المجاورة
	’٣‘ إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة الذخائر والأسلحة في هيكل لحوكمة المؤسسات، بهدف تيسير حصر الذخائر وتخزينها بطريقة مأمونة
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: إجراء مداولات بشأن إنشاء هيكل لحوكمة المؤسسات بهدف اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة الذخائر والأسلحة
	تقديرات عام ٢٠١٣: إنشاء وتشغيل لجان مشتركة بين الوزارات معنية بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب وإدارة الأسلحة والذخائر
	الهدف لعام ٢٠١٤: وضع استراتيجيات وطنية بشأن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب وإدارة الأسلحة والذخائر
	’٤‘ قيام حكومة ليبيا بإزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، وفقا للمعايير الدولية واستنادا إلى تقييم واقعي
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: تطهير منطقة مساحتها ١١,٩٢ كيلومتر مربع وإزالة ٩٦٨ ١٦٢ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب وتحديد مواقع ٨٠١ ٢٧ قطعة ذخيرة من ذخائر الأسلحة الصغيرة وتدمير ٦٩٦ ٢١ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب وذخائر الأسلحة الصغيرة، تحت سلطة كيانات ليبية وبدعم تنسيقي من الأمم المتحدة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠١٣: التحقق من اتساق المعايير الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام وزيادة نواتج العمليات في هذا الصدد بنسبة ١٠ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١٤: إجراء تقييم تقني وطني للتهديد الذي تشكّله المتفجرات من مخلفات الحرب

النواتج

- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع الكيانات المساهمة في أمن الحدود وإدارتها، بالتشاور مع بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية، بهدف إسداء المشورة إلى حكومة ليبيا، بناء على طلبها، حول تنفيذ خطة تطوير الأمن والعدل وسيادة لقانون
- إصدار وثيقتين توجيهيتين لمكتب رئيس الوزراء، لإسداء المشورة بشأن عمل هيئة التنسيق المشتركة بين الوزارات المعنية بشؤون الحدود
- عقد اجتماعات شهرية مع بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية بهدف تنسيق الدعم الدولي لأمن الحدود وإدارتها
- تقديم المساعدة إلى حكومة ليبيا على الدعوة إلى عقد اجتماع مع الدول المجاورة بهدف تعزيز التنسيق التشغيلي للمسائل المتعلقة بالاتجار، والهجرة، ومكافحة الإرهاب، وحول التدابير العملية المتعلقة بالتدريبات المشتركة، وإجراء الدوريات، وتبادل المعلومات
- عقد اجتماعات شهرية مع حكومة ليبيا لوضع معايير وطنية تتعلق بالذخائر والمتفجرات تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية
- عقد اجتماعات شهرية مع حكومة ليبيا بهدف إسداء المشورة بشأن وضع برنامج تدريبي على إدارة الذخائر بصورة مستدامة
- عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الليبية بهدف إسداء المشورة بشأن وضع برامج للأنشطة الإنسانية من أجل التصدي لخطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب
- تقديم الدعم للجهود التي تبذلها المجالس المحلية في كل من مصراتة وزنتان الرامية لتنفيذ مشروعين محددي الهدف يتعلقان بإدارة الأسلحة والذخائر

- عقد ٨ اجتماعات تنسيق مع الشركاء الدوليين بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، وإدارة الذخائر والأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة
- عقد ٦ اجتماعات للفريق المعني بتبادل المعلومات بشأن المواد النووية والأسلحة الكيميائية والأسلحة غير التقليدية، بمشاركة السلطات الليبية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية
- إجراء تقييم على الصعيد الوطني بشأن أخطار المتفجرات من مخلفات الحرب (يُموّل بشكل رئيسي من مساهمات خارجة عن الميزانية)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ز) تعزيز القدرات المؤسسية الليبية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على صعيد كل من الحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل	(ز) '١' تحقيق اتساق السياسات والأنظمة والتشريعات الحكومية الجديدة مع معايير حقوق الإنسان مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: لم تُستعرض أي سياسات أو أنظمة أو تشريعات تقديرات عام ٢٠١٣: الشروع في استعراض قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العدالة الانتقالية، وقانون مناهضة التعذيب، وقانون إعادة تنظيم الجهاز القضائي، وقانون مكافحة الجريمة المنظمة الهدف لعام ٢٠١٤: استعراض القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العدالة الانتقالية، وقانون مناهضة التعذيب، وقانون إعادة تنظيم الجهاز القضائي، وقانون مكافحة الجريمة المنظمة '٢' تحسين قدرة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن حقوق المرأة، على رصد الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال، والإبلاغ عنها

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: وجود ٥ منظمات منشأة حديثا تعمل بنشاط في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان وفي مجال الدعوة
	تقديرات عام ٢٠١٣: قيام خمس منظمات بإنشاء شبكة لأنشطة الدعوة في مجالات محددة، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل
	الهدف لعام ٢٠١٤: قيام خمس منظمات مختلفة بإصدار خمسة تقارير منفصلة عن رصد حقوق الإنسان
’٣‘ تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المجلس الوطني المعني بالحريات العامة وحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للمؤتمر الوطني العام	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: إنشاء المجلس الوطني المعني بالحريات العامة وحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للمؤتمر الوطني العام
	تقديرات عام ٢٠١٣: قيام المجلس الوطني المعني بالحريات العامة وحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للمؤتمر الوطني العام بالعمل بكامل طاقاتهما، عقب التدريب على مجالات العمل الرئيسية
	الهدف لعام ٢٠١٤: اضطلاع المجلس الوطني المعني بالحريات العامة وحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للمؤتمر الوطني العام بدور نشط في قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك وضع بروتوكولين على الأقل بشأن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والخطوات التي ينبغي اتخاذها لمعالجة تلك الانتهاكات

النواتج

- عقد ٥ اجتماعات/حلقات عمل مع هيئات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن مبادئ حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين إدراجها في الدستور الجديد، بما في ذلك تعزيز الحماية ضد التمييز
- عقد اجتماعين مع المؤتمر الوطني العام بهدف التشجيع على التصديق على المعاهدات
- تقديم تعليق على ثلاثة قوانين، باستخدام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، إلى الشركاء الوطنيين
- تقديم تدريب إلى المجلس الوطني المعني بالحريات العامة وحقوق الإنسان على الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات
- عقد ٦ دورات تدريبية لهيئات المجتمع المدني في المناطق الجغرافية بهدف تعزيز المهارات للاضطلاع بأنشطة الدعوة والرصد، فضلا عن تعزيز القدرة التنظيمية
- عقد ٦ اجتماعات مع وزارات العدل والداخلية والدفاع لمواصلة تنفيذ استراتيجية لمعالجة مسألة المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع
- تدريب ٣٠٠ من موظفي الشرطة القضائية على إدارة مراكز الاحتجاز التابعة لوزارة العدل
- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع المسؤولين الحكوميين لتوعيتهم بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا الجنسانية وحماية الطفل
- إنتاج مواد، تشمل كتيبات تركز على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان، من أجل تعزيز قدرات المجتمع المدني، وتوزيعها في جميع الأنشطة التدريبية
- إنتاج مواد تدريبية في مجال حقوق الإنسان، لموظفي إنفاذ القوانين بالتعاون مع مستشاري الشرطة في البعثة
- القيام بزيارات شهرية إلى مراكز الاحتجاز لإسداء المشورة إلى وزارة العدل بشأن كيفية تحسين وضع المحتجزين
- إعداد ٤ تقارير للأمين العام، على شكل مذكرات أفقية عالمية، عن الأطفال في النزاع المسلح، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لرصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، واستخدامها كأساس لمواصلة أنشطة الدعوة مع السلطات الليبية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ح) استمرار عملية العدالة الانتقالية بإطار قانوني وهيئات ذات صلة لتنفيذها	(ح) '١' تنفيذ استراتيجية العدالة الانتقالية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: إصدار قانون العدالة الانتقالية، وإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تقديرات عام ٢٠١٣: استعراض الإطار القانوني، وإعادة تشكيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وتدريبها الهدف لعام ٢٠١٤: مباشرة لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في الاضطلاع بدور نشط في معالجة المظالم في ليبيا '٢' وضع إطار قانوني بشأن الأشخاص المفقودين يشمل سجلا بأسمائهم، إضافة إلى خطة عمل قائمة على عدم التمييز مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: إنشاء وزارة رعاية أُسر الشهداء والمفقودين تقديرات عام ٢٠١٣: وضع الإطار القانوني للنهج الواجب الاتباع تجاه الأشخاص المفقودين، استنادا إلى مبادئ عدم التمييز الهدف لعام ٢٠١٤: تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالأشخاص المفقودين '٣' وضع برنامج للتدقيق في سيرة كبار المسؤولين، وفقا للمعايير الدولية، يتضمن معايير واضحة ومحددة لشروط الحرمان من التأهيل ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: إنشاء هيئة النزاهة والوطنية
	تقديرات عام ٢٠١٣: إعداد تفسير لقانون العزل السياسي يتوافق إلى أقصى قدر ممكن مع المعايير الدولية
	الهدف لعام ٢٠١٤: اتساق قانون العزل السياسي اتساقا كاملا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

النواتج

- عقد ٣ دورات تدريبية مع هيئة تقصي الحقائق، لتقديم المشورة بشأن تنفيذ ولايتها
- عقد ٣ اجتماعات في مواقع جغرافية مختلفة، بهدف توعية القادة المحليين للمشاركة في عملية العدالة الانتقالية
- عقد حلقتي عمل مع خبراء دوليين في العدالة الانتقالية لاستخلاص العبر من تجارب البلدان الأخرى في تنفيذ عملية العدالة الانتقالية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية والأقليات والأطفال
- عقد ٣ اجتماعات مع وزارة شؤون الشهداء والمفقودين لكفالة اتباع نهج غير تمييزي يعزز العدالة الانتقالية ومعاملة الضحايا على قدم المساواة أمام القانون
- عقد ٥ اجتماعات مع منظمات الدفاع عن حقوق الضحايا لتشجيع اضطلاعها بأنشطة الدعوة ومشاركتها في عملية العدالة الانتقالية
- عقد حلقتي عمل حول المعايير الدولية في مجال التدقيق في سيرة المرشحين تشارك فيهما الهيئات المكلفة بالتدقيق والجهات الأخرى المعنية بوضع السياسات
- عقد اجتماعات شهرية مع الوزارات المختصة والمؤتمر الوطني العام لمناقشة وضع استراتيجيات العدالة الانتقالية/المصالحة وتنفيذها وتقييمها

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ط) تحسين احترام سيادة القانون	(ط) '١' استئناف الأنشطة القضائية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: إعادة فتح ٧ محاكم من مجموع المحاكم البالغ عددها ٣٣ (المحكمة العليا والمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف) وممارسة عملها جزئيا التقديرات عام ٢٠١٣: إعادة فتح ٢٥ محكمة واضطلاعها بأعمالها الهدف لعام ٢٠١٤: إعادة فتح جميع المحاكم البالغ عددها ٣٣ محكمة واضطلاعها بأعمالها '٢' بدء المحاكمات الوطنية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: وضع استراتيجية للنيابة العامة والاتفاق عليها مع أعضاء النيابة العامة تقديرات عام ٢٠١٣: بدء ٥ محاكمات لأعضاء النظام السابق الرفيعي المستوى فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو بجرائم تتصل بالنزاع، مع الامتثال للمعايير الدولية الهدف لعام ٢٠١٤: إجراء ١٠ محاكمات لأعضاء النظام السابق الرفيعي المستوى تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو بجرائم تتصل بالنزاع، مع الامتثال للمعايير الدولية '٣' قيام الشرطة القضائية الليبية بمعاملة المحتجزين معاملة إنسانية وفقا للمعايير الدولية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: وجود عدد كاف من موظفي الشرطة القضائية للتعامل مع نقل المحتجزين في السجون الخاضعة لسيطرة الحكومة تقديرات عام ٢٠١٣: تلقي موظفي الشرطة القضائية تدريبا على إدارة السجون وحقوق الإنسان الهدف لعام ٢٠١٤: اعتماد استراتيجية لإصلاح الشرطة القضائية تشمل احترام حقوق الإنسان

النواتج

- عقد أربع حلقات عمل تدريبية لأعضاء النيابة العامة والقضاة لمساعدتهم على إجراء المحاكمات الجنائية وفقا للمعايير الدولية
- عقد حلقتي عمل للقضاة بشأن تطبيق مبدأ استقلال الجهاز القضائي بالإضافة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع السلطات الليبية بشأن الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية، وأداء الجهاز القضائي واستقلاله والرقابة عليه، وإجراء استعراض تنظيمي لجميع السلطات القضائية
- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع السلطات الليبية بهدف إسداء المشورة التقنية بشأن وضع استراتيجية مشتركة بين الوزارات للحد من الاحتجاز غير القانوني، بما في ذلك من خلال التحقق على الصعيد الوطني من جميع حالات الاحتجاز المتصل بالنزاع
- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع السلطات الليبية بهدف تقديم الدعم من أجل تعزيز نظام الإصلاحيات وفقا لمعايير حقوق الإنسان
- القيام بزيارات شهرية للسجون، والمساهمة في تقديم المشورة إلى وزارة الداخلية بشأن إصلاح نظام السجون
- عقد خمس دورات تدريبية لموظفي شؤون الإصلاحيات بشأن التوعية بالمسائل الجنسانية وحقوق الطفل
- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع وزارات الداخلية والعدل والدفاع لإسداء المشورة التقنية حول كفالة الأمن في المحاكم
- عقد دورتين تدريبيتين لموظفي وزارة الداخلية ووزارة العدل بشأن أساليب التحقيق الجنائي الحديثة
- عقد حلقة عمل بمشاركة منظمات المجتمع المدني بشأن التوعية بالآليات التي تمنح المواطنين إمكانية اللجوء إلى القضاء

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ي) توفير التنسيق الجيد للدعم الدولي للعملية الانتقالية ومواءمته مع أولويات الحكومة الليبية	(ي) '١' التنسيق العملي مع المجتمع الدولي مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: عقد اجتماعين بين ممثلي المجتمع الدولي والفريق العامل المعني بالصحة الذي أنشأته وزارة التخطيط تقديرات عام ٢٠١٣ : عقد ١٤ اجتماعا تنسيقيا قطاعيا تنظمها حكومة ليبيا مع ممثلي المجتمع الدولي الهدف لعام ٢٠١٤: عقد ٢٨ اجتماعا تنسيقيا قطاعيا تنظمها حكومة ليبيا مع ممثلي المجتمع الدولي '٢' تقديم المساعدة الدولية وفقاً للأولويات الوطنية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: إنجاز خريطة المساعدة الدولية المقدمة في كل من الأفرقة العاملة القطاعية الستة تقديرات عام ٢٠١٣: تحديث خريطة المساعدة الدولية المقدمة في كل من الأفرقة العاملة القطاعية الستة الهدف لعام ٢٠١٤: إعادة توجيه المساعدة الدولية نحو دعم الخطط الاستراتيجية الانتقالية الوطنية، بما في ذلك خطة عمل باريس للقطاع الأمني

النواتج

- التواصل أسبوعيا مع وزارة التخطيط بهدف تنقيح الخطة الاستراتيجية الانتقالية الوطنية
- عقد اجتماعات تنسيقية شهرية مع الشركاء في المجتمع الدولي حول تنفيذ المشاريع والبرامج
- تيسير تنظيم ٤ حلقات عمل للتخطيط تعقدها السلطات الليبية بمشاركة الشركاء الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري
- إسداء مشورة الخبراء إلى السلطات الليبية، بناء على طلبها، في مجالات التخطيط الاستراتيجي والإصلاح الإداري وتحقيق اللامركزية، عند الضرورة
- عقد اجتماع فصلي لمجلس السياسات واللجنة التوجيهية للصندوق الاستئماني لإنعاش ليبيا بهدف إقرار الدعم على سبيل الأولوية لتحقيق الأولويات الوطنية

العوامل الخارجية

٢٦٨ - سيتم تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة شريطة ما يلي: (أ) عدم حدوث تأخير كبير في الجدول الزمني المحدد للانتخابات وصياغة الدستور بسبب الافتقار إلى اتفاق سياسي بشأن المسائل الموضوعية و/أو الإجرائية؛ (ب) أن يستطيع النظراء الوطنيون تعيين جهات تنسيق وطنية قادرة على قيادة آليات التنسيق الأمنية، بما في ذلك في مجالات الأمن الوطني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأسلحة والذخائر، وأمن الحدود والدفاع والشرطة؛ (ج) التوصل إلى توافق في الآراء للحوار بشأن المسائل السياسية الرئيسية التي تؤثر في عملية الانتقال في ليبيا، بما في ذلك تخطي الانقسامات السياسية الناشئة عن تنفيذ قانون العزل السياسي؛ (د) بقاء الحالة الأمنية، التي تتسم في الوقت الراهن باستمرار الافتقار إلى قطاع أمني فعال وخاضع للمساءلة، مواتية لقيام البعثة بإنجاز نواتجها.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣٠

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
		النفقات					
	الاعتماد	التقديرية	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	المجموع لعام ٢٠١٣	الفرق ٢٠١٣-٢٠١٤
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٤٦ ٦٧٠,٣	٤٩ ٩٩٢,٣	(٣ ٣٢٢,٠)	٢٩ ١٢٩,٧	–	٢٦ ٢٩١,٥	٢ ٨٣٨,٢
التكاليف التشغيلية	٤٠ ٠٠٦,٠	٣٦ ٦٨٤,٠	٣ ٣٢٢,٠	١٨ ١٥٢,٦	–	٢٠ ٣٥٢,٢	(٢ ١٩٩,٦)
المجموع	**٨٦ ٦٧٦,٣**	**٨٦ ٦٧٦,٣**	**–**	**٤٧ ٢٨٢,٣**	**–**	**٤٦ ٦٤٣,٧**	**٦٣٨,٦**

الجدول ٣١

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا									فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة			الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الموظفون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	١	١	٤	٧	١٢	٣٧	٤١	–	**١٠٣**	٦٨	١	**١٧٢**	٣٣	٧٩	٤	**٢٨٨**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١	١	٣	٧	١١	٣٩	٣٩	١	**١٠٢**	٦٩	١	**١٧٢**	٣٢	٧٨	٤	**٢٨٦**
التغير	**-**	**-**	**(١)**	**-**	**(١)**	**٢**	**(٢)**	**١**	**(١)**	**١**	**-**	**-**	**(١)**	**(١)**	**-**	**٢**

٢٦٩ - يُتوقع لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ حدوث تجاوز في الإنفاق تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين قدره (٠٠٠ ٣٢٢ ٣ دولار) يعزى في المقام الأول إلى ارتفاع نفقات التكاليف العامة للموظفين عما كان مقررا في الميزانية والإذن بدفع بدل المخاطر للفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣ في طرابلس، ويقابل ذلك جزئيا تأخر نشر الموظفين الوطنيين في ليبيا. وتم تعويض كامل هذا التجاوز في الإنفاق بنقص الإنفاق تحت بند التكاليف التشغيلية (٠٠٠ ٣٢٢ ٣ دولار) ، الناجم في المقام الأول عن نقل أماكن إقامة الموظفين ومكاتبهم إلى المجمع الجديد، والتأخر في نشر الأفراد المقدمين من الحكومات في عام ٢٠١٣، والقيود المفروضة على موظفي الأمم المتحدة التي أدت إلى انخفاض النفقات المتعلقة بالنقل البري، وشحن معدات تكنولوجيا المعلومات مجانا من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

٢٧٠ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة لما بعد ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤، وإذا عملت البعثة لمدة ١٢ شهرا في عام ٢٠١٤، فإن الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٤ ستصل إلى ٣٠٠ ٢٨٢ ٤٧ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي الرواتب والتكاليف العامة للموظفين (٧٠٠ ١٢٩ ٢٩ دولار) لملاك من الموظفين قوامه ٢٨٦ وظيفة، والأفراد المقدمين من الحكومات (٠٠٠ ٧٤٢ دولار)؛ والخبراء الاستشاريين (٨٠٠ ٢١٠ ١ دولار)؛ وسفر الموظفين (٦٠٠ ١٢٤ ١ دولار)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٥١٤ ٩ دولار)؛ والنقل البري (٦٠٠ ٣٦٩ دولار)؛ والاتصالات (٩٠٠ ٢٣٠ ٢ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٥٧٠ دولار)؛ والمصروفات الطبية (٧٠٠ ٢٢٢ دولار) والخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (٥٠٠ ١٦٦ ٢ دولار).

٢٧١ - ويمثل عدد ومستوى الوظائف المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٤ إلغاء ٥ وظائف (١ مد-٢، ١ ف-٥، ١ ف-٣، ووظيفة موظف فني وطني، ووظيفة من الرتبة المحلية)، وإنشاء ٣ وظائف (٢ ف-٤ و ١ ف-٣) وإعادة تصنيف وظيفة من ف-٣ إلى ف-٢، ووظيفة من ف-٣ إلى فئة الخدمة الميدانية.

٢٧٢ - ويعزى الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ إلى زيادة في تكاليف الأفراد المدنيين (٢٠٠ ٨٣٨ ٢ دولار) ناجمة في المقام الأول عن انخفاض معدل الشواغر المدرج في الميزانية للموظفين الدوليين في ليبيا (٦ في المائة، مقارنة بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٣) وزيادة في النسبة المئوية للتكاليف العامة للموظفين الدوليين استنادا إلى تجربة نفقات السنوات السابقة. ويعوض الجزء الأكبر من هذه الزيادة عن طريق انخفاض في التكاليف التشغيلية (٦٠٠ ١٩٩ ٢ دولار) بسبب الانخفاض تحت بند المرافق والهياكل

الأساسية بسبب نقل أماكن إقامة الموظفين ومكاتبهم إلى مجمع جديد تتوفر فيه الشروط الأمنية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٧٣ - يجري العمل على إنشاء صندوق البعثة الاستئماني لدعم السلام والأمن في ليبيا بهدف دعم أنشطة إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى حكومة ليبيا وفقا للاحتياجات والأولويات الوطنية، وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٥ (٢٠١٣) المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣. وتتوقع البعثة الحصول على تعهد بدفع نحو ٠٠٠ ٢٢٥ دولار لدعم المشروع المعني بالمرأة والأمن في ليبيا.